

Distr.: General
25 April 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البندان 139 و 140 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الثالث

العدل والقانون الدوليان

الباب 8

الشؤون القانونية

البرنامج 6

الشؤون القانونية

المحتويات

الصفحة

3	أولا - مكتب الشؤون القانونية
3	تصدير
4	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
4	التوجه العام
4	الولايات والمعلومات الأساسية
11	البرنامج الفرعي 1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل
17	البرنامج الفرعي 2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
20	البرنامج الفرعي 3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

* A/77/50.

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250522 170522 22-06078 (A)



25	البرنامج الفرعي 4 - قانون البحار وشؤون المحيطات
32	البرنامج الفرعي 5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً
38	البرنامج الفرعي 6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها
43	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
43	لمحة عامة
53	التوجيه التنفيذي والإدارة
55	برنامج العمل
55	البرنامج الفرعي 1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل
58	البرنامج الفرعي 2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
60	البرنامج الفرعي 3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه
61	البرنامج الفرعي 4 - قانون البحار وشؤون المحيطات
62	البرنامج الفرعي 5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً
64	البرنامج الفرعي 6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها
64	الدعم البرنامجي
67	ثانياً - آلية التحقيق المستقلة لميانمار
67	تصدير
68	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
68	التوجه العام
68	برنامج العمل
75	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
81	ثالثاً - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011
81	تصدير
82	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021
82	التوجه العام
82	برنامج العمل
89	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
94	المرفقات
94	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2023
97	الثاني - موجز التغيرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر والبرنامج الفرعي
99	الثالث - لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، مصنفة حسب الكيان ومصدر التمويل

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

أولا - مكتب الشؤون القانونية

تصدير

منذ إنشاء مكتب الشؤون القانونية ليكون الدائرة القانونية المركزية للأمم المتحدة، نفذ المكتب ولايته من أجل تقديم المشورة إلى الأمين العام وإدارات ومكاتب الأمانة العامة، وأجهزة الأمم المتحدة بشأن مسائل مختلفة تتراوح بين تفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقات القانونية، وقرارات الأمم المتحدة، وكذلك المسائل العامة للقانون العام والقانون الخاص.

وتشمل أنشطة المكتب أيضا إجراءات وولايات متنوعة من قبيل الإجراءات والولايات المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، والتجارة الدولية، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والمحاكم الدولية، والجزاءات، والامتيازات والحصانات، والعقود، والمشتريات، والمسائل الإدارية والتنظيمية.

وقد أبرزت التحديات التي طرحها استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أهمية زيادة التعاون الدولي في إطار القانون الدولي. ولتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والأمم المتحدة عامة، كيف مكتب الشؤون القانونية نفسه لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات القانونية، فرد بسرعة ودقة على الأسئلة المستجدة المتعلقة بالمسائل القانونية والإجرائية.

وفي عام 2023، سيواصل مكتب الشؤون القانونية أداء ولايته المتنوعة والمتشعبة، تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء والمنظمة ووفقا لتوجيهات الأمين العام.

وقد أسفرت الخبرة الواسعة التي اكتسبها مكتب الشؤون القانونية على مدى السنوات الـ 76 الماضية عن مجموعة من المهارات القانونية المتخصصة، وعن مصداقية وحياد، وعن موظفين ملتزمين متقنين في الوفاء بولاية المكتب في خدمة الأمم المتحدة.

(توقيع) ميغيل دي سيربا سواريس

وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-8 يضطلع مكتب الشؤون القانونية بالمسؤولية عن تقديم خدمة قانونية مركزية موحدة للمنظمة؛ ويمثل الأمين العام في المؤتمرات القانونية والإجراءات القضائية؛ ويؤدي المهام الفنية ومهام الأمانة للأجهزة العاملة في مجال القانون الدولي العام، بما في ذلك الجمعية العامة ولجنتها السادسة (اللجنة القانونية)، ولجنة القانون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وكذلك للاجتماعات العامة للجمعية العامة بخصوص المحيطات وقانون البحار؛ ويؤدي مهام الوديع المسندة إلى الأمين العام فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف ومهام تسجيل ونشر المعاهدات. ويرد وصف لهيكل المكتب ومهامه الرئيسية في نشرة الأمين العام [ST/SGB/2021/1](https://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/texts/stsgb2021/ST/SGB/2021/1).

2-8 وتُستمد ولاية المكتب من المواد 13، و 102، و 104، و 105 وأحكام ذات صلة أخرى من الميثاق، وكذلك من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار 13 (د-1) المؤرخ 13 شباط/فبراير 1946، باعتباره الدائرة القانونية المركزية للمنظمة (بما فيها الصناديق والبرامج، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي تربطها علاقات مؤسسية بالأمم المتحدة). ويضطلع مكتب الشؤون القانونية بتنفيذ ولايات من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2205 (د-21)، الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لتعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجاري الدولي، حيث تعمل شعبة القانون التجاري الدولي التابعة للمكتب أمانة لها؛ وتعمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للمكتب بوصفها أمانة اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ والقرار 70/68 المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، الذي عينت الجمعية بموجبه المكتب منسقاً لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وعين الأمين العام أيضاً وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة أميناً عاماً للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وعينه، عملاً بالقرار 292/73، مستشاراً خاصاً لشؤون المحيطات والمسائل القانونية لدى رؤساء مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

3-8 سيواصل مكتب الشؤون القانونية دعم القانون الدولي باعتباره الأساس الذي تستند إليه الدول الأعضاء في التعامل مع بعضها بعضاً والتعاون على تحقيق أهدافها المشتركة. وسيواصل المكتب تلبية احتياجات الجهات صاحبة المصلحة والمستفيدين بمجموعة من المهارات القانونية المتخصصة خلال تنفيذ ولايته المتنوعة والمتشعبة وبما لديه من ذاكرة مؤسسية ومصادقية وحياد.

4-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية تلبية الطلب المتزايد على الخدمات القانونية من الأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، بسبل منها إسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بتفسير صكوك القانون الدولي وتطبيقها وبشأن المسائل العامة للقانون الدولي العام، لكفالة أن تكون الاعتبارات القانونية جزءاً لا يتجزأ من عمليات المنظمة ومن الأداء الفعال لأجهزتها الرئيسية والفرعية. وسيواصل المكتب الاستجابة بشكل سريع لأنواع جديدة من الطلبات المتعلقة بالمسائل القانونية والإجرائية لكفالة استمرارية أعمال مختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

5-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسيظل شريكا رئيسيا في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للنهوض بعقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيواصل المكتب تقديم الإسهامات ودعم العمليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي كُلف فيها بولاية محددة، مثل الأهداف 8 و 14 و 16. وسيواصل التحاور مع الجهات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بشأن المبادرات المتصلة بالمحيطات، لتعزيز التنسيق والاتساق مع العمليات والولايات الحالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المشاعات العالمية وإدارتها. وبالمثل، سيدعم العمليات والمبادرات التي تناقش مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي والحوكمة.

6-8 وسيسهم مكتب الشؤون القانونية في تحقيق العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي وسيواصل أداء دوره في الإجراءات التي تتخذها المنظمة من أجل تحسين تدابير التصدي لادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وفي الجهود الرامية إلى مساءلة الموظفين الذين شاركوا في هذا السلوك. وعلاوة على ذلك، سيسهم المكتب في جهود مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، سواء ارتكبهما موظفو الأمم المتحدة أو قوات أمن غير تابعة للأمم المتحدة تعمل في إطار ولاية من ولايات الأمم المتحدة.

7-8 وسيدعم مكتب الشؤون القانونية أيضا المبادرات الجديدة للأمين العام التي يتوخى منها زيادة قدرة المنظمة على التنفيذ. وللمضي قدما باستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، سيقدم المكتب الدعم في تصميم الدراسات التحليلية وقدرات إدارة البيانات ودعم تنفيذ إطار لإدارة البيانات ووضع إطار للإشراف على الاستراتيجية. وسيدعم المكتب أيضا الجوانب القانونية المتصلة بتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للأمين العام بشأن التصدي للعنصرية وتعزيز الكرامة للجميع في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

8-8 وفيما يتعلق بالخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، سيواصل مكتب الشؤون القانونية توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد. وسيواصل المكتب إسداء المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة التنفيذية والمؤسسية للأمم المتحدة وتوفير الخدمات القانونية لتسوية المنازعات المدرجة في إطار القانون الخاص التي لها صلة بعمليات المنظمة، أو أجهزتها أو هيئاتها الفرعية، أو صناديقها وبرامجها التي تُدار بشكل مستقل.

9-8 وسيواصل مكتب الشؤون القانونية أيضا دعم التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وإبرام صكوك قانونية تقضي إلى تعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي، بسبل منها الاستمرار في العمل كأمانة للجنة السادسة وتقديم الدعم إلى لجنة القانون الدولي واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، وغيرها من اللجان الخاصة أو المخصصة والمؤتمرات الدبلوماسية لدى نظرها في الصكوك القانونية وصياغتها. وسيواصل المكتب نشر مواد عن القانون الدولي من خلال مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي والمنشورات القانونية الرئيسية.

10-8 ودعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمحيطات والترويج لها، سيواصل مكتب الشؤون القانونية المشاركة في العمليات المتصلة بالمحيطات وقانون البحار وزيادة مشاركة الدول في التنفيذ والتطبيق الفعالين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقاتها المتعلقة بالتنفيذ، بوسائل منها القيام بمهام الأمانة للعمليات المتصلة بالمحيطات التي تضطلع بها الجمعية العامة ولجنة حدود الجرف القاري. وسيواصل المكتب أيضا تنفيذ أنشطة بناء القدرات المتعلقة بهذا الموضوع، بما في ذلك لصالح البلدان النامية.

11-8 ولتعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجاري الدولي، سيواصل المكتب كفالة اعتماد واستخدام قواعد موضوعية منسقة ومحدثة للقانون الخاص على نطاق واسع لتنظيم المعاملات التجارية الدولية، وتعزيز التعاون التقني وتشجيع مشاركة البلدان النامية في أنشطة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مجال سن القوانين. وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في إعداد نصوص تشريعية وغير تشريعية مقبولة عالميا.

8-12 وسيكشف مكتب الشؤون القانونية استخدام الأدوات التكنولوجية وغيرها من الوسائل لتعزيز حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها، بما في ذلك تسجيل المعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات تمشيا مع المادة 102 من الميثاق، وأداء مهام الوديع المسندة إلى الأمين العام. وسيواصل المكتب تقديم المساعدة والمشورة القانونيتين إلى الدول والوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها والهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من الكيانات بشأن قانون المعاهدات. وسيواصل المكتب أيضا الترويج للمعارف المتصلة بقانون المعاهدات وكفالة توسيع نطاقها، وبذلك يحول دون مشاكل تفسير وتنفيذ أحكام المعاهدات من جانب الدول المتعاقدة.

8-13 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات الدول الأعضاء وطلباتها، تواصل الخطة البرنامجية لعام 2023 إدراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن أمثلة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات استكشاف بدائل لبعض أنشطة بناء القدرات التي تجري بالحضور الشخصي والتي، في ضوء الخبرة المكتسبة والتعليقات الواردة من المشاركين، يمكن تقديمها عبر الإنترنت أو في شكل مختلط. وفي الوقت نفسه، من المفترض أن تلك الظروف التشغيلية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولاية باستخدام النهج المعمول بها سابقا. وسيجري إدخال أي تعديلات على المنجزات المستهدفة المقررة وفقا للأهداف والاستراتيجيات والولايات وسيُبلغ عنها ضمن المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

8-14 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، سيواصل مكتب الشؤون القانونية تمكين لجنة القانون الدولي من تبادل المعارف والخبرات والأفكار مع رئيس محكمة العدل الدولية، ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، واللجنة القانونية للبلدان الأمريكية، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، ولجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس أوروبا. وسيواصل المكتب أيضا التعاون مع الدول والهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي ميداني قانون البحار وإدارة المحيطات والقانون التجاري الدولي، سيواصل المكتب التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والوكالات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

8-15 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، عيّنت الجمعية العامة في قرارها 70/68 مكتب الشؤون القانونية منسقاً لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق بين الوكالات للمسائل المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتضم هذه الشبكة حاليا 29 عضوا، بما في ذلك المنظمات الدولية المختصة، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وأمانات الاتفاقيات، والسلطة الدولية لقاع البحار. وبالإضافة إلى ذلك، في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة 2205 (د-21) بشأن إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ينسق المكتب عمل المنظمات التي تتعامل مع القانون التجاري الدولي ويشجع التعاون فيما بينها. وسيتبادل المكتب المعارف مع شبكات المستشارين القانونيين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

8-16 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) توافر موارد خارجة عن الميزانية لتكميل الميزانية البرنامجية، بما يسمح لمكتب الشؤون القانونية بتلبية للطلب المتزايد على خدماته؛
- (ب) مواصلة الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة طلب المشورة القانونية بوصفها عنصرا رئيسيا في عملية صنع القرار؛
- (ج) قيام الهيئات الحكومية الدولية المختصة بتجديد أو تأكيد ولايات محددة متصلة بالقانون التجاري الدولي والمحيطات وقانون البحار وما إلى ذلك.

- 8-17 ودمج مكتب الشؤون القانونية منظورا جنسانيا في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، بسبل منها التفاعل الدائم مع جهات التنسيق المعنية بالمساواة بين الجنسين في كل شعبة. وستواصل جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للمكتب تقديم التوجيه بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل إرشاد العمليات البرنامجية والفنية للمكتب. وسيواصل المكتب أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع برامج الفرعية، ولا سيما عن طريق مواصلة استخدام لغة شاملة للجنسين، في سياق برامج المكتب لبناء القدرات والجوانب الأخرى ذات الصلة بالموضوع.
- 8-18 ووفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، يراعي مكتب الشؤون القانونية إدماج مسألة الإعاقة في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيواصل المكتب، من خلال عمل برامجه الفرعية، تنفيذ التوجيهات الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

الأداء البرنامجي في عام 2021

أثر الجائحة

- 8-19 كان لاستمرار الجائحة في عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما على إلغاء أو تأجيل اجتماعات العمليات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، والمؤتمرات التي تستضيفها الأمم المتحدة أو ترعاها، والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية المقرر أن ينظمها مكتب الشؤون القانونية، المبينة في النتائج المتوقعة في إطار البرنامجين الفرعيين 3 و 4. وبالإضافة إلى ذلك، بهدف تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساواة المتصلة بجائحة كوفيد-19، في النطاق العام للأهداف، وفر المكتب التحليلات والمشورة إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، فيما يتعلق بالمساواة القانونية والإجرائية؛ وقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في إيجاد حلول لضمان استمرارية أعمال الهيئات الحكومية الدولية خلال الجائحة؛ وأسدى مشورة شاملة إلى إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمعالجة الآثار القانونية الناجمة عن استضافة أحداث في مقر الأمم المتحدة وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة للتصدي للجائحة. ونظم المكتب مناسبات وحلقات عمل وأعد مواد تدريبية للدول الأعضاء وللجمهور عامة، دعما لجهود الإنعاش، في إطار البرامج الفرعية 2 و 3 و 4 و 5.

الولايات التشريعية

- 8-20 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

ميثاق الأمم المتحدة

المادة 13	المادة 104
المادة 102	المادة 105
المادة 98	

قرارات الجمعية العامة

13 (د-1)	تنظيم الأمانة العامة	2099 (د-20)؛ و 77/56؛ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
22 (د-1)	امتيازات وحصانات الأمم المتحدة	و 73/58؛ و 19/60؛ و 62/62؛ و 110/68؛ و 134/75؛ و 110/76
		المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات
		63/62؛ و 106/76

70/62؛ و 128/63؛ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
و 118/70؛ و 141/75؛ إقامة العدل في الأمم المتحدة
و 117/76؛ و 112/70؛ و 276/73؛
و 242/76

البرنامج الفرعي 1

تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

قرارات الجمعية العامة

2819 (د-26) أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة أفرادها وإنشاء
اللجنة المعنية بالعلاقات مع البلد المضيف

البرنامج الفرعي 3

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

قرارات الجمعية العامة

174 (د-2) إنشاء لجنة للقانون الدولي
487 (د-5) الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تيسير إتاحة أدلة القانون الدولي العرفي
987 (د-10) نشر وثائق لجنة القانون الدولي
3006 (د-27) *الحولية القانونية للأمم المتحدة*
180/74 مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً
188/74 الحماية الدبلوماسية
189/74 النظر في منع الضرر العابر للحدود الناجم عن أنشطة خطيرة
وتوزيع الخسارة في حالة وقوع ذلك الضرر
193/74 قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود
137/75 طرد الأجانب
138/75 حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام
1949 المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة
139/75 النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات
الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين القنصليين
140/75 تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور
المنظمة
و 115/76
142/75 نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه
143/75 مسؤولية المنظمات الدولية
111/76 تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والسبعين
114/76 الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
118/76 نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه
119/76 حماية الأشخاص في حالات الكوارث
121/76 التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
122/76 تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

البرنامج الفرعي 4

قانون البحار وشؤون المحيطات

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

المواد 16 (2) و 47 (9) و 63 (2) و 64 و 75 (2) و 76 (9) و 84 (2)
و 116-119 و 287 (8) و 298 (6) و 312 و 313 (1) و 319 (1) و (2)
المرفق الثاني: المواد 2 (2) و (5) و 6 (3)
المرفق الخامس: المادتان 2 و 3 (هـ)
المرفق السادس: المادة 4 (4)
المرفق السابع: المادة 2 (1)
المرفق الثامن: المادة 3 (هـ)

اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد
السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال

المادتان 26 (1) و 36

قرارات الجمعية العامة

صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام	249/72	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قانون البحار	66/37 28/49
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	125/73؛ و 18/74 و 89/75؛ و 71/76	نتائج استعراض لجنة التنمية المستدامة للموضوع القطاعي "المحيطات والبحار": التنسيق والتعاون الدوليان	26/52؛ و 7/55؛ و 30/60؛ و 111/63؛ و 71/64؛ و 37/65؛ ألف وباء؛ و 78/67؛ و 70/68؛ و 245/69؛ و 124/73؛ و 19/74؛ و 239/75؛ و 72/76
مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	292/73	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل	33/54 1/70 312/71

البرنامج الفرعي 5

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً

قرارات الجمعية العامة

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين	229/76	إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	2205 (د-21)
--	--------	---	-------------

البرنامج الفرعي 6

إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها

قرارات الجمعية العامة

تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية عملاً بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	141/33	تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية	23 (د-1)
قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات	158/51	نقل بعض مهام وأنشطة وأصول عصابة الأمم	24 (د-1)
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي	153/52؛ و 28/54	تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية: أنظمة إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة	97 (د-1)
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	2/55	تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية ونشرها	364 (د-4)؛ و 482 (د-5)
تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه	210/73؛ و 144/75 و 120/76		

المنجزات المستهدفة

21-8 يعرض الجدول 8-1 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للبرنامج.

الجدول 8-1

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
6	10	4	6
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
3	6	1	3
1 - التقرير والمذكرات المقدمة إلى الجمعية العامة			
1	1	1	1
2 - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف			
2	3	2	2
3 - الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن			
4 - وثائق المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام ^(أ)			
—	—	—	—
8	8	5	5
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
اجتماعات الهيئات التالية:			
1	1	1	1
5 - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية			
1	1	1	1
6 - لجنة البرنامج والتنسيق			
1	1	1	1
7 - اللجنة الخامسة			
5	5	2	2
8 - لجنة العلاقات مع البلد المضيف			
باء - توليد المعارف ونقلها			
4	4	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
4	4	2	2
9 - حلقات عمل بشأن القانون الدولي			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة والفتاوى في سياق مشاركة المستشار القانوني في فريق الإدارة العليا واللجنة التنفيذية والأفرقة المخصصة الأخرى.			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: خطابات وعروض أمام ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل مكتب الشؤون القانونية وقضايا القانون الدولي العام وقانون البحار والقانون التجاري الدولي؛ والمناسبة السنوية للمعاهدات خلال الجلسة العامة الافتتاحية لدورة الجمعية العامة؛ وأحداث متعلقة بالقانون الدولي.			
هاء - المنجزات المستهدفة التمكينية			
العدل والرقابة الداخليان: تمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة.			
الخدمات القانونية: إسداء المشورة القانونية وتقديم الفتاوى والخدمات القانونية إلى جميع الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة، على النحو المبين بتفصيل في البرامج الفرعية، بشأن الامتيازات والحصانات، والقانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل الودية؛ والقانون الإداري للمنظمة؛ والمطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وأنشطة الشراء؛ وتدابير المساءلة التي تتخذها المنظمة، وفي مجالات المحيطات وقانون البحار، وقانون المعاهدات، والقانون التجاري الدولي؛ والدعم القانوني للمبادرات المتعلقة باستراتيجية البيانات ومكافحة العنصرية.			

(أ) أثر تأجيل المؤثر على المنجزات المستهدفة المقررة.

أنشطة التقييم

8-22 استُرشِد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 بالتقييمين التاليين اللذين أنجزا في عام 2021:

(أ) تقييم من أجل تقدير مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية الدعم المقدم من البرنامج الفرعي 2 لتدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 المتخذة من جانب الأمم المتحدة؛

(ب) تقييم من أجل تقدير أهمية وكفاءة وفعالية وظيفة النشر للبرنامج الفرعي 6 في إطار ولايته ونطاقها وحدودها.

23-8 وروعت في وضع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 نتائج التقييمين المشار إليهما أعلاه والدروس المستخلصة منهما. فعلى سبيل المثال، نتائج التقييم المتعلق بالدعم المقدم للتدابير المتخذة من الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في إطار البرنامج الفرعي 2 سترشد استراتيجيات الدعم التي يتبعها مكتب الشؤون القانونية لمعالجة أوجه القصور في مجال تكنولوجيا المعلومات داخل البرنامج الفرعي؛ واستناداً إلى النتائج، سيضع المكتب، بالتنسيق مع الإدارات والمكاتب الأخرى، استراتيجيات لتوفير معلومات عن الخطوات التي يمكن اتخاذها قبل طلب المشورة القانونية. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب الاعتماد على الدروس المستفادة من هذا التقييم عن طريق تقديم طائفة كبيرة من أعمال المشورة والخدمات والمساعدة بشأن المسائل القانونية التي تؤثر على الأعمال والأنشطة المنفذة في إطار التدابير المتخذة من المنظمة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وبالمثل، إن نتائج التقييم المتعلق بنشر المعاهدات في إطار البرنامج الفرعي 6 سترشد الجهود المتواصلة لتطوير وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بنشر المعاهدات، وتعزيز قدرات الموظفين والاستفادة من تحسن الاتصالات بشأن نشر المعاهدات.

24-8 ومن المقرر إجراء تقييم في عام 2023 بشأن مجال عمل محدد في إطار البرنامج الفرعي 5، يركز على أنشطة بناء القدرات من استراتيجية التعاون التقني للبرنامج الفرعي.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

الهدف

25-8 يتمثل الهدف، الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في كفالة احترام القانون الدولي العام والتقيّد به، وتطوير العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي.

الاستراتيجية

26-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) إسداء المشورة القانونية بشأن المسائل المتصلة بتفسير وتطبيق الميثاق، والاتفاقات القانونية، وقرارات الأمم المتحدة وقواعدها وأنظمتها، وكذلك بشأن المسائل العامة للقانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛

(ب) إسداء المشورة إلى الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية التي تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية، وإلى آليات المساءلة الدولية الأخرى، بشأن أمور منها ترتيباتها التأسيسية وأنظمتها الأساسية واختصاصاتها وأنظمتها الداخلية، وبشأن مهام الأمين العام في إطارها.

27-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) الاتساق والوحدة في ممارسة القانون، ومن ثم، في سير العمل الفعلي للأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة وفقاً للقانون الدولي؛
- (ب) حماية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة؛
- (ج) فعالية سير عمل الأمم المتحدة والكيانات المكلفة بولايات في مجالات القانون الدولي؛
- (د) تعيين وإعادة تعيين مديري محاكم الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية الدولية التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى للمساءلة.

الأداء البرنامجي في عام 2021

بدء نفاذ اتفاق مركز البعثة الخاص ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

28-8 قرر مجلس الأمن، في قراره 2579 (2021)، أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تنفيذ ولايتها لسنة إضافية. وتفاوض البرنامج الفرعي، مع حكومة السودان، على اتفاق من اتفاقات مركز البعثة من أجل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في السودان، وهو اتفاق أبرم وبدأ نفاذه مؤقتاً في 4 تموز/يوليه 2021، مما وفر للبعثة الحقوق والامتيازات والحصانات والتسهيلات والإعفاءات اللازمة لتتمكن بالفعل من أداء المهام المسندة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التفاوض بعد ذلك على ترتيب يتعلق بجوانب محددة من اتفاق مركز البعثة وأبرم بنجاح في أيلول/سبتمبر 2021.

29-8 ويُعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 2-8).

الجدول 2-8

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
-	إنشاء مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في 3 حزيران/يونيه 2020 لفترة أولية مدتها 12 شهراً (القرار 2524 (2020)).	توقيع اتفاق مركز البعثة الخاص ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في السودان مع حكومة السودان في 4 تموز/يوليه 2021، بعد تمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهراً إضافياً (قرار مجلس الأمن 2579 (2021))
	وإرسال مشروع اتفاق مركز البعثة إلى حكومة السودان في 1 تموز/يوليه 2020	وضع الصيغة النهائية لترتيب يتعلق بجوانب محددة من اتفاق مركز البعثة في أيلول/سبتمبر 2021

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: اتفاق البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

30-8 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إبرام اتفاق البلد المضيف في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021، مما أتاح مشاركة كاملة لجميع المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المعقد في الدوحة، وهو ما حقق الهدف المقرر.

31-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 3-8).

الجدول 3-8

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
اتخاذ الجمعية العامة قراراً	إجراء مفاوضات بشأن	توقيع اتفاق البلد	عقد مؤتمر الأمم المتحدة	صدور تقرير لجنة وثائق
بعقد مؤتمر الأمم المتحدة	مؤتمر الأمم المتحدة	المضيف في 1 تشرين	الخامس المعني بأقل	التفويض التابعة لمؤتمر
الخامس المعني بأقل	الخامس المعني بأقل	الأول/ أكتوبر 2021	البلدان نمواً في الدوحة	الأمم المتحدة الخامس
البلدان نمواً في الدوحة،	البلدان نمواً في الدوحة	الذي يتيح لجميع	خلال الفترة من 23 إلى	المعني بأقل البلدان نمواً،
في الفترة من 21 إلى	والتخطيط له مع البلد	المشاركين مشاركة كاملة	27 كانون الثاني/	وتمكن رئيس المؤتمر من
25 آذار/ مارس 2021	المضيف، على الرغم من	في مؤتمر الأمم المتحدة	يناير 2022	النظر فيه واتخاذ إجراءات
	التحديات الناجمة عن	الخامس المعني بأقل	التفاوض على استضافة	أمام المؤتمر وفقاً للنظام
	كوفيد-19	البلدان نمواً في الدوحة	دول أعضاء مؤتمرات	الداخلي للمؤتمر
			أخرى واسعة النطاق	
			خارج المقر استناداً إلى	
			اتفاقات البلد المضيف	

النتيجة 2: إبرام إطار لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، بما في ذلك ما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم أداؤها

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

32-8 أسهم عمل البرنامج الفرعي في موافقة الجمعية العامة على مشروع إضافة لاتفاق عام 2003 المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا يتضمن إطاراً لإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك ما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة وأداء المهام المتبقية، وهو ما حقق الهدف المقرر.

33-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 4-8).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إبلاغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في المشاورات مع حكومة كمبوديا (A/74/359)، الفقرة (27)	تحديد حكومة كمبوديا والأمم المتحدة المهام المتبقية المحتملة والترتيبات الانتقالية اللازمة للدوائر الاستثنائية	إبرام الإطار المتعلق بإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية وبالمهام المتبقية	إبرام الإطار المتعلق بإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية	تنفيذ الدوائر الاستثنائية
تلقي اللجنة التوجيهية للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الأحمر تقريراً عن المشاورات التي أجريت	اتخاذ قرار الجمعية العامة 257/75 ألف المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة كمبوديا بغية وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية لكي تنتظر فيه الجمعية	اتخاذ قرار الجمعية العامة 257/75 الذي وافقت فيه الجمعية على مشروع الإضافة المتعلقة بالترتيبات الانتقالية وإنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية	تنفيذ الإضافة، بسبب منها إبرام ترتيبات تكميلية	تنفيذ الدوائر الاستثنائية
اتخاذ قرار الجمعية العامة 263/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 الذي لاحظت فيه الجمعية العامة الخطوات التي اتخذها الأمين العام لوضع إطار لإنجاز عمل الدوائر الاستثنائية وتحديد المهام المتبقية المحتملة، وطلبها إلى الأمين العام أن يعجل بوضع الصيغة النهائية للإطار				

النتيجة 3: وضع إطار لحماية البيانات والخصوصية للأمانة العامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

34-8 في عام 2020، وافق الأمين العام على استراتيجية استخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، التي تضمنت التزاماً بضمان حماية وخصوصية البيانات الشخصية أياً كان شكلها وأياً كانت طريقة تجهيزها، ويتوخي العناية عند تجهيز بيانات الأفراد أو الجماعات الضعيفة أو المهمشة. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ البرنامج الفرعي يسدي المشورة بشأن العناصر القانونية اللازمة لإعداد نشرة للأمين العام تكرر سياسة شاملة جديدة لحماية البيانات والخصوصية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

35-8 درس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أنه، نظرا لطابع التعقد الذي تتسم به مسألة حماية البيانات، ولا سيما في سياق الشرائح الضعيفة أو المهمشة من السكان، من الضروري زيادة المناقشات بشأن العناصر اللازمة لوضع سياسة مشتركة. وعند تطبيق هذا الدرس، سينظم البرنامج الفرعي مناقشات مع البرامج الفرعية الرئيسية الأخرى المشاركة في معالجة البيانات الشخصية داخل الأمانة العامة. ومن شأن السياسة الجديدة أن تضع إطارا لإدارة البيانات لأغراض تجهيز البيانات الشخصية وغير الشخصية في سياق حساس قد يعرض بعض الأفراد والجماعات لخطر التضرر. ووضع سياسية جديدة سيكفل ممارسة أصحاب البيانات لحقوقهم من خلال تقديم طلبات محددة فيما يتعلق ببياناتهم.

36-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 5-8).

الجدول 5-8

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	اعتماد استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان	تقديم كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة إسهامات وفقا لمبادئ القانون الدولي سعيا إلى زيادة ما لدى كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة من معارف متعلقة بمسائل القانون الدولي المتصلة بوضع السياسات لأغراض نشرة الأمين العام المتعلقة بسياسة حماية البيانات والخصوصية	تنقيح نشرة الأمين العام المتعلقة بسياسة الأمانة العامة للأمم المتحدة لحماية البيانات والخصوصية وتقديم المساعدة إلى كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة من الالتزام بمبادئ القانون الدولي بناء على مشاورات تسبق إصدار النشرة	إصدار نشرة الأمين العام المتعلقة بسياسة الأمانة العامة للأمم المتحدة لحماية البيانات والخصوصية وتقديم المساعدة إلى كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الإجراءات التي يتعين اتخاذها، بما في ذلك لصالح الضعفاء أو المهمشين من الأفراد والجماعات

المنجزات المستهدفة

37-8 يُعرض الجدول 6-8 جميع المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي.

الجدول 6-8

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء واثاق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	7	20	13	19	
1 - التقرير والمذكرات المقدمة إلى الجمعية العامة	3	8	6	11	

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

1	1	1	1	2 - تقرير لجنة وثائق التفويض
1	1	1	1	3 - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف
1	2	-	2	4 - تقرير لجنة وثائق التفويض عن مؤتمرات الأمم المتحدة
3	-	3	-	5 - التقارير المتعلقة بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية
2	3	7	-	6 - الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن
79	89	78	76	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
				اجتماعات الهيئات التالية:
25	25	33	26	7 - الجمعية العامة ولجانها
1	1	1	1	8 - لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة
6	11	3	2	9 - مجلس الأمن وهيئاته الفرعية
10	15	8	10	10 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه
30	30	28	30	11 - هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات ومؤتمرات الأمم المتحدة
1	2	-	2	12 - لجنة وثائق التفويض المعنية بمؤتمرات الأمم المتحدة
5	5	5	5	13 - لجنة العلاقات مع البلد المضيف
1	-	-	-	14 - أفرقة الخبراء التابعة لصندوق الأمين العام الاستئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية
				باء - توليد المعارف ونقلها
18	16	17	20	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
4	4	4	4	15 - حلقات عمل بشأن مسائل القانون الدولي
5	5	4	5	16 - دورات تدريبية بشأن النظام الداخلي للأمم المتحدة
2	-	2	4	17 - دورات تدريبية بشأن مسائل حفظ السلام
7	7	7	7	18 - الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين لمكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها وغيرها من المنظمات، والمستشارين والموظفين القانونيين الميدانيين
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة القانونية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجان الرئيسية التابعة للجمعية والتشاور معهم بشأن المسائل الدستورية والمؤسسية والإجرائية.
				دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: خطابات وعروض أمام ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل مكتب الشؤون القانونية وقضايا القانون الدولي العام؛ ومناسبات ترمي إلى الترويج للقانون الدولي العام.
				هـ - المنجزات المستهدفة التكنولوجية
				الخدمات القانونية: إسداء المشورة وتقديم الدعم للأمانة العامة والصناديق والبرامج بشأن الامتيازات والحصانات، ولا سيما لدعم اتفاقات البلد المضيف التي تبرمها الأمم المتحدة، وبشأن القانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم لمحكمة واحدة من المحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة وهيئتها الرقابية وسائر آليات المساءلة الدولية؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم لنحو 12 من بعثات حفظ السلام و 38 من البعثات السياسية الخاصة؛ والاتصال بمحكمة العدل الدولية والوفاء بمسؤوليات الأمين العام بموجب النظام الأساسي للمحكمة؛ وإسداء المشورة القانونية وتقديم الدعم لفائدة 4 من مكاتب الأمانة العامة و 4 من الكيانات والهيئات الأخرى بشأن نزاع السلاح والجزاءات والأمن؛ وإسداء المشورة القانونية لفائدة 18 كيانا من كيانات الأمم المتحدة بشأن تفسير وإنفاذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

البرنامج الفرعي 2

الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

الهدف

8-38 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة وتقليل مسؤولياتها القانونية إلى أدنى حد.

الاستراتيجية

8-39 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

- (أ) المساعدة في ضمان المساءلة الخارجية للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بما في ذلك ما يتعلق بالجزاءات الداخلية وإجراءات الإنفاذ الخارجية والاتصال بالسلطات الوطنية؛
- (ب) إسداء المشورة بشأن الجوانب القانونية الناشئة عن الأنشطة المؤسسية والتنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات المنظمة في مجالات التنمية والمساعدة التقنية وحفظ السلام والعمل الإنساني وغير ذلك من العمليات؛
- (ج) مساعدة المنظمة أو أجهزتها أو صناديقها وبرامجها التي تدار بشكل مستقل عن طريق إسداء المشورة القانونية بشأن عقود المشتريات والعقود الفنية وبشأن أنشطة المساعدة التنفيذية والتقنية لتلك الكيانات؛
- (د) تقديم خدمات قانونية لتسوية المنازعات المدرجة في إطار القانون الخاص التي تتصل بعمليات المنظمة أو أجهزتها أو صناديقها وبرامجها، بما في ذلك تمثيل المنظمة في مفاوضات التسوية وفي إجراءات التحكيم؛
- (هـ) إسداء المشورة بشأن القضايا والمسائل الإدارية في نظام إقامة العدل، بما في ذلك تحديد ما إذا كان ينبغي الطعن في حكم صادر عن محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، وتمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف؛
- (و) الاستجابة للطلبات المقدمة من المنظمة للحصول على المشورة القانونية العاجلة نتيجة للحالات الإنسانية وحالات الطوارئ، بما في ذلك جائزة كوفيد-19.

8-40 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) الحفاظ التام على مركز المنظمة وحقوقها القانونية وامتيازاتها وحصاناتها الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة؛
- (ب) تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز قدرة الأمم المتحدة على البقاء والعمل في الميدان خلال جائحة كوفيد-19

8-41 إن وضع إطار لعلاج الموظفين المنتسبين إلى الأمم المتحدة المصابين بحالات خطيرة من كوفيد-19 وإجلاؤهم طبياً أمر حيوي لتمكين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من البقاء في الميدان وتنفيذ ولاياتها. وقد قدم البرنامج الفرعي الدعم القانوني إلى مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الدعم العملي ومكتب التنسيق الإنمائي، بشأن إنشاء وتنفيذ نظام الإجلاء الطبي الخاص بكوفيد-19 للموظفين المنتسبين إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالصكوك القانونية التي تتضمن تسهيلات طبية، وإلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى، بحيث يُوفر أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة ويترتب أدنى حد من المسؤوليات القانونية على تلك العمليات.

8-42 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 7-8).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
-	حصول إدارة الدعم العملياتي ومكتب التنسيق الإنمائي على الدعم القانوني في الوقت المناسب من أجل تنفيذ نظام الإجراء الطبي الخاص بكوفيد-19 للموظفين المنتسبين إلى الأمم المتحدة، بوسائل منها إبرام صكوك قانونية خاصة لمراكز مكرسة لاستقبال المرضى	تلقي إدارة الدعم العملياتي ومكتب التنسيق الإنمائي الدعم القانوني في الوقت المناسب من أجل مواصلة تنفيذ نظام الإجراء الطبي الخاص بكوفيد-19 للموظفين المنتسبين إلى الأمم المتحدة، بوسائل منها تسوية المشاكل القانونية الناشئة عن تشغيل النظام

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: مواصلة تقليل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

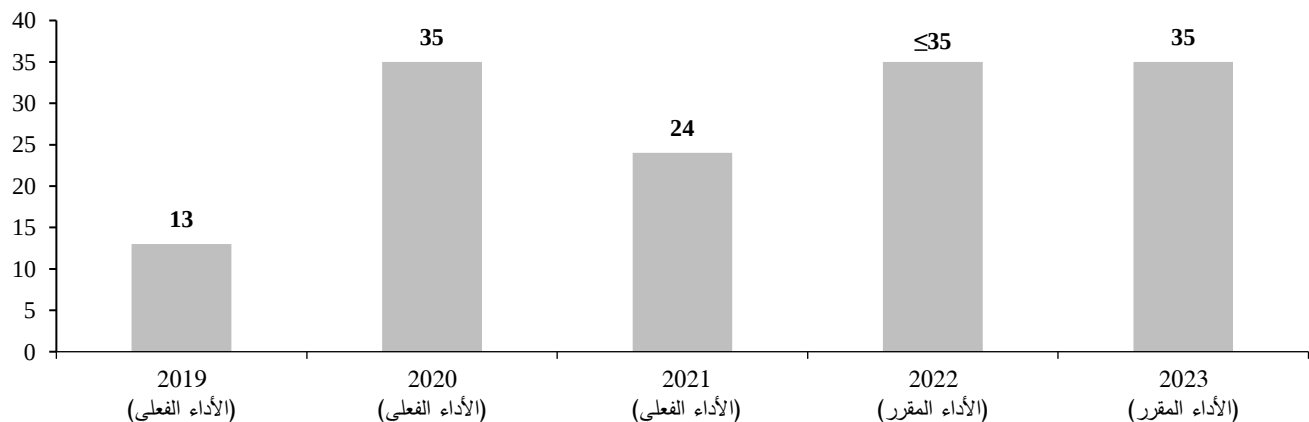
43-8 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تسوية منازعات مندرجة في إطار القانون الخاص تتصل بعمليات المنظمة، بلغ مجموعها الإجمالي في الأصل ما قدره 32,2 مليون دولار، بمبلغ 7,8 ملايين دولار، مما أسفر عن التزام فعلي نسبته 24 في المائة من المبالغ المطالب بها أصلاً، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في أن تقل المسؤولية القانونية الفعلية عن 35 في المائة من المبالغ الأصلية التي تطالب المنظمة بدفعها.

44-8 ويُعرض التقدّم المُحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول من الباب 8).

الشكل الأول من الباب 8

مقياس الأداء: المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة عن المبالغ الأصلية التي تطالب المنظمة بدفعها^(أ)

(بالنسبة المئوية)



(أ) لم تُدرج سوى المطالبات التي جرت تسويتها في أي سنة تقويمية معينة عن طريق مفاوضات التسوية أو إجراءات التحكيم أو الإغلاق بسبب عدم مضي المطالبين في مطالباتهم ضد المنظمة.

النتيجة 2: تحسن الكفاءة في وضع الصيغ النهائية لاتفاقات الشراكة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

45-8 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إحراز تقدم في وضع مواد توجيهية تجريبية بشأن مسائل قانونية مشتركة مختارة في اتفاقات الشراكة، وهو ما لم يحقق الهدف المقرر المتمثل في إتاحة هذه المواد لجميع المكاتب الفنية. ولم يتحقق الهدف بسبب إعادة ترتيب أولويات عمل البرنامج الفرعي للتمكن من وضع الصيغة النهائية في الوقت المناسب لمختلف اتفاقات الشراكة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

46-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-8).

الجدول 8-8

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	إحراز تقدم في وضع مواد توجيهية تجريبية بشأن مسائل قانونية مشتركة مختارة	زيادة سبل الحصول على إتاحة المواد التوجيهية المواد التوجيهية المتعلقة المتعلقة بالمسائل القانونية المشتركة لجميع المكاتب الفنية بين اتفاقات الشراكة	

النتيجة 3: تعزيز قدرة الأمم المتحدة على البقاء والعمل من خلال لقاءات كوفيد-19

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

47-8 من أجل بقاء الأمم المتحدة وتنفيذها لولاياتها، احتاج موظفو الأمم المتحدة إلى سبل الحصول على لقاءات كوفيد-19. وقدم البرنامج الفرعي الدعم القانوني فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ترتيبات اقتناء لقاءات كوفيد-19 وإعطائها للموظفين المؤهلين.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

48-8 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن الحاجة الملحة إلى تنفيذ برنامج جديد للتلقيح استلزم من الموظفين القانونيين المختلفة مجالات ممارستهم في البرنامج الفرعي أن يعملوا معاً على وجه السرعة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي مواجهة التحديات القانونية الناشئة والمتطورة التي تعترض المنظمة عن طريق التماس توفير الخدمات القانونية من محامين ينتمون إلى مجالات ممارسة شاملة لعدة قطاعات في إطار البرنامج الفرعي.

49-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-9).

الجدول 8-9
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	حصول إدارة الدعم العملياتي على الدعم القانوني في الوقت المناسب من أجل إنشاء وتنفيذ برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتناء لقاحات كوفيد-19 وإعطائها للموظفين المؤهلين	حصول إدارة الدعم العملياتي على الدعم القانوني في الوقت المناسب من أجل تنفيذ برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة والترتيبات المتصلة به	حصول إدارة الدعم العملياتي على الدعم القانوني في الوقت المناسب من أجل تنفيذ برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إعطاء الجرعات المعززة	حصول إدارة الدعم العملياتي على الدعم القانوني في الوقت المناسب من أجل تنفيذ برنامج التلقيح ضد كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة والترتيبات المتصلة به، بما في ذلك إعطاء الجرعات المعززة

المنجزات المستهدفة

50-8 يعرض الجدول 8-10 جميع المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي.

الجدول 8-10

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية

هـ - المنجزات المستهدفة التمكينية

العدل الداخلي والرقابة: تقديم المشورة والخدمات القانونية إلى جميع مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها، وجميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية، وجميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وجميع اللجان الإقليمية، وجميع الصناديق والبرامج، ونظام المنسقين المقيمين، بشأن القانون الإداري، والمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة، وأنشطة الشراء، وصياغة العقود والتفاوض بشأنها، وغير ذلك من المسائل التجارية، وبشأن المطالبات التجارية والتمثيل أمام هيئات التحكيم، وبشأن أنشطة المساعدة التنفيذية والتقنية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وبشأن الشراكات مع القطاع الخاص، وبشأن الترتيبات التشريعية والتنفيذية التي تنظم ملاك موظفي عمليات السلام وإمداداتها واعتماداتها، وتمثيل الأمين العام أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

البرنامج الفرعي 3

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

الهدف

51-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تطوير القانون الدولي وتدوينه وتعزيز المعرفة به بشكل تدريجي.

الاستراتيجية

8-52 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

- (أ) تقديم الدعم الفني إلى اللجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي، واللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، واللجان الخاصة أو المخصصة الأخرى، والمؤتمرات الدبلوماسية، لدى نظرها في الصكوك القانونية وصياغتها لها، عن طريق المساعدة في تسيير الإجراءات، وتقديم المشورة القانونية، وإعداد مشاريع نصوص الصكوك القانونية والقرارات والمقررات، وإعداد وثائق المعلومات الأساسية، والدراسات التحليلية والتقارير؛
- (ب) تقديم المساعدة إلى الهيئات القانونية التابعة للجمعية العامة عند نظرها في استخدام الدول للإجراءات المنصوص عليها في قرارات الجمعية ذات الصلة؛
- (ج) تنفيذ ولايات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. ويشمل ذلك تخطيط وتنظيم وتنفيذ أربعة برامج تدريبية وجها لوجه، هي برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ودورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ؛
- (د) مواصلة تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة نشرها وتعهدها، وإعداد ونشر المنشورات القانونية الرئيسية والمعلومات عن العمل القانوني للأمم المتحدة؛
- (هـ) دعم الدول الأعضاء من خلال مساعدة مكاتب الهيئات التي يقدم البرنامج الفرعي لها خدمات على وضع وتنفيذ أساليب عمل وبرامج عمل تكفل استمرارية تصريف الأعمال.

8-53 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) سلسلة مداوالات الهيئات التشريعية والقانونية، وإنجاز مشاريع صكوك قانونية، وتعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي؛
- (ب) زيادة وعي جماهير أوسع بالقانون الدولي وزيادة تقديرها له؛
- (ج) إحراز لجنة القانون الدولي تقدماً في دراستها عن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

كفالة إجراء مداوالات اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة على الرغم من استمرار القيود المفروضة على الاجتماعات الحضرية نتيجة لجائحة كوفيد-19

8-54 يسطع البرنامج الفرعي بدور أمانة اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، التي تعقد دورتها السنوية في شباط/فبراير. والقيود المفروضة على عقد اجتماعات حضرية في مقر الأمم المتحدة نتيجة لجائحة كوفيد-19 قد تؤدي إلى عدم قدرة اللجنة الخاصة على عقد دورتها السنوية في عام 2021. وقد قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى مكتب اللجنة الخاصة في وضع وتنفيذ برنامج عمل يهدف إلى كفالة استمرارية تصريف الأعمال مع مراعاة شواغل الوفود وتقضياتها. وشمل ذلك تكييف أساليب العمل، على أساس استثنائي، بما في ذلك عقد الاجتماعات بصيغة مختلطة والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8-55 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-11).

الجدول 8-11

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
عقد الدورة السنوية للجنة الخاصة المعنية بالميثاق واجتماعاتها حضوريا	عقد الدورة السنوية للجنة الخاصة المعنية بالميثاق واجتماعاتها حضوريا	عقد الدورة السنوية للجنة الخاصة المعنية بالميثاق واجتماعاتها حضوريا
		عقد الدورة السنوية للجنة الخاصة المعنية بالميثاق واجتماعاتها حضوريا

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: اطلع أكثر من نصف مليون شخص على المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

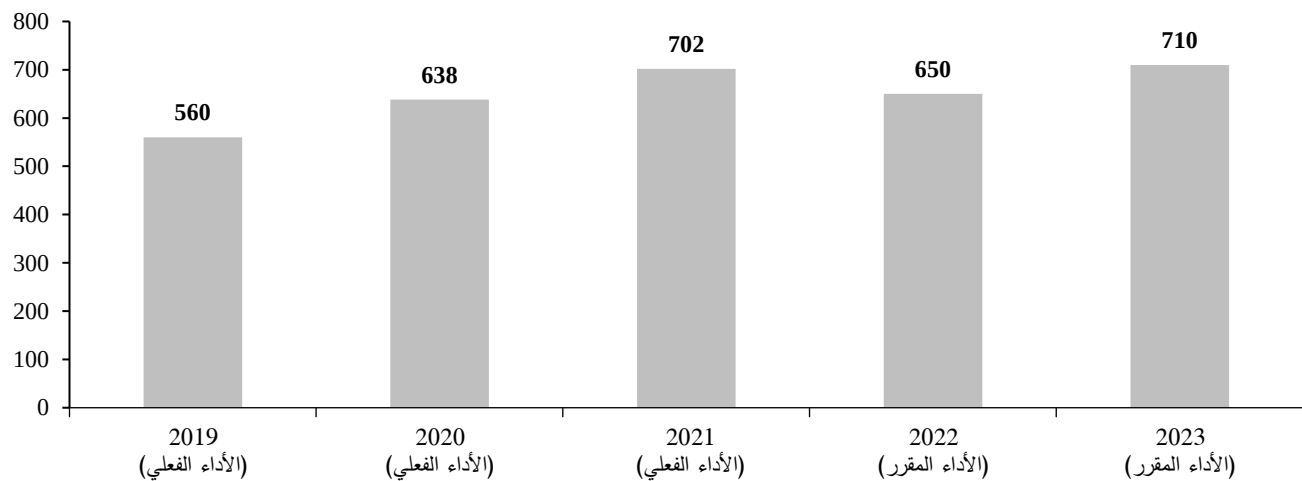
8-56 أسهم عمل البرنامج الفرعي في دخول 702 000 مستخدم من فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية إلى المواقع الشبكية التي يتعدها البرنامج الفرعي، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 620 000 مستخدم من فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية.

8-57 ويُعرض التقدّم المُحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني من الباب 8).

الشكل الثاني من الباب 8

مقياس الأداء : عدد فرادى المستخدمين النهائيين للمواقع الشبكية (العدد السنوي)

(بآلاف المستخدمين)



النتيجة 2: إحراز تقدم في دراسة لجنة القانون الدولي عن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

58-8 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إعداد الدراسة الأولى التي أجراها الرئيسان المشاركان للفريق الدراسي التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، وركزت على الآثار المترتبة على ذلك في قانون البحار، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر.

59-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-12).

الجدول 8-12

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	إمكانية اطلاع الرئيسين المشاركين للفريق الدراسي التابع للجنة القانون الدولي على مواد بحثية للنظر في إمكانية حماية الأشخاص	نظر لجنة القانون الدولي في الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر، مع التركيز على قانون البحار	إحراز تقدم في دراسة لجنة القانون الدولي للمسائل المتصلة بكيان الدولة وحماية الأشخاص المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر	خوص الدراسة التي تجريها لجنة القانون الدولي استنتاج مؤقت في مجال واحد على الأقل من مجالات تركيز موضوع الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر

النتيجة 3: إحراز تقدم في نظر لجنة القانون الدولي في تحسين أساليب عملها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

60-8 ما فتئت الجمعية العامة تشجع لجنة القانون الدولي على مواصلة بذل الجهود لتحسين أساليب عملها. ويحتفظ البرنامج الفرعي، بحكم أدائه لدور أمانة اللجنة، بالذاكرة المؤسسية والخبرة الإجرائية اللازمين لإسداء المشورة إلى اللجنة بشأن الخيارات المتاحة لتنشيط وتحسين أساليب عملها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

61-8 الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن إجراء استعراض منتظم يعود بالفائدة على أساليب عمل اللجنة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيقدم البرنامج الفرعي مقترحات إلى الفريق العامل المعني بأساليب العمل التابع للجنة تشمل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لكي يتسنى تحسين التفاعلات مع اللجنة السادسة.

62-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-13).

الجدول 8-13

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
النظر في أساليب العمل	النظر في أساليب العمل	النظر في أساليب العمل	اعتماد تقرير الفريق	صياغة توصيات الفريق
ضمن الفريق العامل	ضمن الفريق العامل	ضمن الفريق العامل	العامل المعني بأساليب	العامل المعني بأساليب
المعني بأساليب العمل	المعني بأساليب العمل	المعني بأساليب العمل	العمل التابع للجنة	العمل التابع للجنة القانون
التابع للجنة القانون الدولي	التابع للجنة القانون الدولي	التابع للجنة القانون الدولي	القانون الدولي (عن الفترة 2017-2022)	الدولي بهدف تحسين التفاعل مع اللجنة السادسة

المنجزات المستهدفة

63-8 يعرض الجدول 8-14 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي.

الجدول 8-14

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	14	14	17	12	
1 - تقارير عن البنود المعروضة على اللجنة السادسة للجمعية العامة، بما في ذلك عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	138	137	147	137	
اجتماعات الهيئات التالية:					
2 - اللجنة السادسة	40	32	40	40	
3 - لجنة القانون الدولي	87	98	96	87	
4 - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	2	1	1	1	
5 - اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة	7	6	8	7	
6 - اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996	2	-	2	2	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	88	24	88	76	
7 - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي	30	13	30	25	
8 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا	20	3	20	17	
9 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ	19	4	19	17	
10 - دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	19	4	19	17	

9	8	8	8	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	—	—	11 - مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة
1	—	—	—	12 - سلسلة الأمم المتحدة التشريعية
5	5	6	5	13 - حولية لجنة القانون الدولي
1	1	1	1	14 - الحولية القانونية للأمم المتحدة
—	—	1	1	15 - الحولية القانونية للأمم المتحدة: طبعة خاصة
1	1	—	1	16 - تقارير الأمم المتحدة عن قرارات التحكيم الدولي
25	25	28	25	المواد التقنية (عدد المواد)
25	25	28	25	17 - مدخلات في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، بما في ذلك محاضرات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، بما فيها اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي؛ وتوفير الخبرة التقنية للمقررين الخاصين للجنة القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى لجنة القانون الدولي.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عقد محاضرات وتقديم إحاطات، بناء على الطلب، في مجال القانون الدولي العام.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المواقع الشبكية للجنة السادسة ولجنة القانون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه؛ ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي على شبكة الإنترنت، التي توفر محتوى قانونيا عالي الجودة لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم مجانا.				

البرنامج الفرعي 4

قانون البحار وشؤون المحيطات

الهدف

64-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز قانون البحار من أجل الاستخدام السلمي للمحيطات وحفظها واستخدامها بشكل مستدام، وليكون أساس العمل والتعاون على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري.

الاستراتيجية

65-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

- (أ) تقديم مشورة الخبراء إلى الدول والمنظمات الدولية بشأن قانون البحار وشؤون المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وأعمال الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة؛
- (ب) دعم تنفيذ الاتفاقية واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية فيما يتعلق بأنشطة التعاون فيما بين الدول والكيانات الأخرى في مجال مصائد الأسماك المستدامة؛
- (ج) توفير خدمات الأمانة للهيئات الحكومية الدولية ولجنة حدود الجرف القاري؛

- (د) الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات (الزمالات، والدورات التدريبية، وحلقات العمل) المتصلة بالمحيطات وقانون البحار بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.
- 66-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وفي اتفاقي التنفيذ المتصلين بها والتنفيذ الفعال لكل ذلك من جانب الدول؛
- (ب) تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بما يؤدي إلى تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام؛
- (ج) تحسين فهم النظام القانوني للمحيطات وتعزيز قدرة الموارد البشرية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، على تطبيق ذلك النظام بفعالية.

الأداء البرنامجي في عام 2021

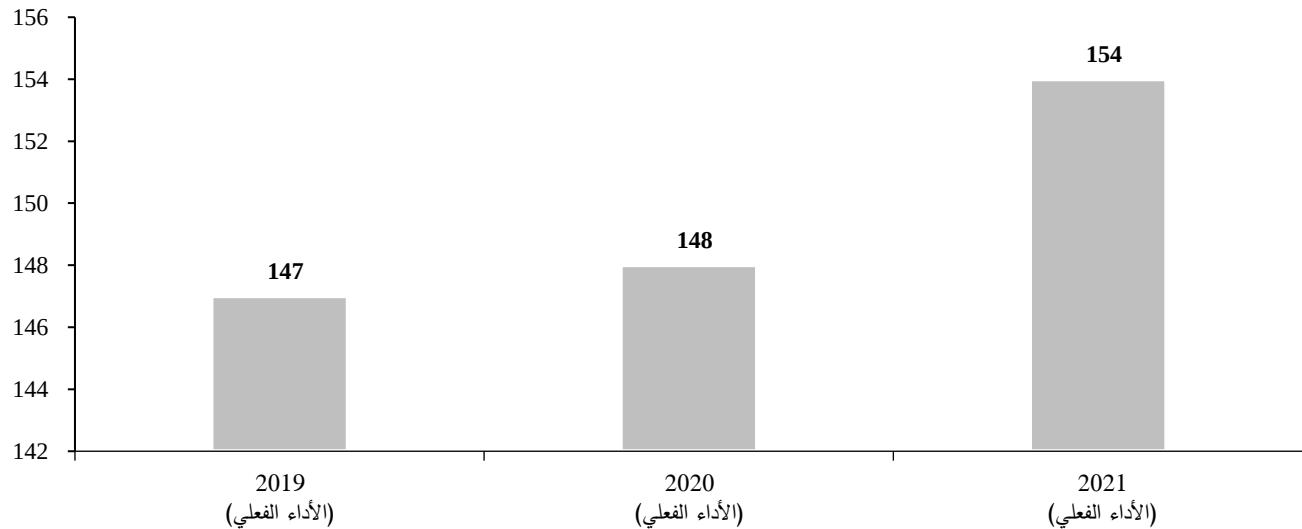
زيادة توضيح الإجراءات والممارسة المتعلقة بالإيداع في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

- 67-8 تقرض الاتفاقية على الدول الساحلية التزاما بإيداع الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية لدى الأمين العام، وهو ما يعزز الشفافية واليقين القانوني فيما يتعلق بالسيادة والحقوق السيادية والولاية في المحيطات والبحار. وبغية مساعدة الدول الساحلية على الوفاء بالتزاماتها في مجال الإيداع، واستجابة لطلب من الجمعية العامة (القرار 19/74)، نشر البرنامج الفرعي باللغات الرسمية الست الإرشادات بشأن إيداع الخرائط وقوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط لدى الأمين العام في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأسهمت تلك الجهود في تحقيق زيادة في مجموع الإيداعات التي قامت بها الدول الأعضاء الساحلية.
- 68-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 8).

الشكل الثالث من الباب 8

مقياس الأداء: الإيداعات التي تقوم بها الدول الأعضاء الساحلية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (العدد التراكمي)

(عدد الإيداعات)



النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: إحراز تقدم في جعل مصائد الأسماك العالمية مستدامة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

8-69 أسهم عمل البرنامج الفرعي في دعم مشاورات الدول بشأن المؤتمر الاستعراضي المستأنف لاتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في أن تتلقى البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك الاستبيانات المتعلقة بتنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام 2016 وتبدأ في تجميعها، وأن تنظر البلدان في تنفيذ نهج مراعٍ للنظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك في سياق المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأرصاد السمكية. ويعزى سبب عدم تحقق الهدف إلى اتخاذ قرار من الدول الأعضاء ينص على ما يلي: (أ) إرجاء المؤتمر الاستعراضي المستأنف لاتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية إلى عام 2023؛ (ب) إرجاء الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصاد السمكية إلى عام 2022، وكان من المقرر أن تتناول تنفيذ نهج مراعٍ للنظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك، وذلك في ضوء أثر جائحة كوفيد-19.

8-70 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-15).

الجدول 8-15

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
مواصلت البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استعراض الأعمال التحضيرية وتنفيذ التوصيات؛ واتخاذ الجمعية العامة قراراً بعقد دورة جديدة للمؤتمر الاستعراضي في عام 2021	إحراز البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تقدماً في الأعمال التحضيرية للدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي؛ وإمكانية إطلاع الدول الأعضاء على تقرير للأمين العام عن آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصاد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل	إحراز البلدان والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك مزيداً من التقدم في الأعمال التحضيرية للدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي	قيام المؤتمر الاستعراضي باستعراض تنفيذ الدول والمنظمات والترتيبات لإدارة مصائد الأسماك للتوصيات البالغ عددها 111 توصية المعتمدة في عام 2016 على أساس تقرير من الأمين العام، واعتماد المؤتمر توصيات إضافية فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، حسب الاقتضاء؛ وتعزيز قدرة الدول وإجراء الجمعية العامة استعراضاً لآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصاد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل	قيام المؤتمر الاستعراضي المستأنف باستعراض تنفيذ الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك للتوصيات البالغ عددها 111 توصية المعتمدة في عام 2016، واعتماد المؤتمر توصيات إضافية فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، حسب الاقتضاء؛ وتعزيز قدرة الدول وإجراء الجمعية العامة استعراضاً لآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصاد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل

28/99

المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار - مناسبة افتراضية رفيعة المستوى لتقييم المبادرات الجارية المتعلقة بالمحيطات وتحقيق تنسيق وتعاون معززين فيما بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بعد عام 2020.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

74-8 درس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن تسخير أوجه التآزر وتعزيز الاتساق والفعالية لصالح الدول الأعضاء يقتضيان زيادة التعاون فيما بين المنظمات المختصة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، يعتزم البرنامج الفرعي أن يزيد تسليط الضوء على الأنشطة المضطلع بها بالاشتراك مع منظمات أخرى، ولا سيما في إطار شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، كما يعتزم أن يزيد من تواترها ومن أثرها. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد وعي الدول الأعضاء وفهمها لقضايا المحيطات وللحاجة إلى التعاون والتنسيق، بما في ذلك على الصعيد الوطني.

75-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-17).

الجدول 8-17

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إنشاء فريق اتصال تابع لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات من أجل تيسير تقديم الإسهامات والتوجيهات للمرحلة التحضيرية لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة حتى نهاية مرحلة التخطيط له	زيادة وعي الدول الأعضاء بالمبادرات والأنشطة المتاحة استجابةً للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتكيفاً معها في أعقاب المناسبة الافتراضية الرفيعة المستوى التي نظمتها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات عن "تقييم المبادرات الجارية المتصلة بالمحيطات على ضوء جائحة كوفيد-19: نحو تحقيق تنسيق وتعاون معززين فيما بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بعد عام 2020" وكان باب المشاركة فيها مفتوحاً للدول	زيادة وعي الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ المتصلين بها على أساس ردود الدول على استبيان بشأن تنفيذ الغاية 14 (ج) من أهداف التنمية المستدامة	زيادة وعي الدول الأعضاء بالمبادرات والأنشطة التعاونية المتصلة بقضايا المحيطات ذات الطابع الشامل لعدة قطاعات، مثل الصلة بين المحيطات والمناخ ^(أ) أعضاء الشبكة وعلوم البحار	زيادة وعي الدول الأعضاء بأهمية تعزيز استخدام الدول والأنشطة التعاونية المتصلة بالولايات الصادرة عن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات باعتبارها أداة تمكّن من الحصول على الدعم من المحيطات والمناخ ^(أ) أعضاء الشبكة وعلوم البحار

(أ) قرار الجمعية العامة 72/76، الفقرة 211.

المنجزات المستهدفة

76-8 يعرض الجدول 8-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي.

الجدول 8-18

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
28	32	21	28	
2	2	2	2	1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن المحيطات وقانون البحار وعن مصائد الأسماك المستدامة
				2 - تقرير عن أعمال فريق الجمعية العامة العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية
2	1	2	-	3 - وثائق مقدمة إلى المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام ⁽¹⁾
-	-	-	-	4 - وثائق مقدمة إلى اجتماعات عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار
2	2	2	2	5 - وثائق مقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
5	8	14	7	6 - وثائق مقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري
5	5	1	5	7 - تقرير عن مشاورات الدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال
1	1	-	1	8 - تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استجابة للقرارات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة التي تتناول آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد، وموجز عن حلقة العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات
-	2	-	-	9 - وثائق مقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال
11	11	-	11	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
639	649	283	603	10 - اجتماعات الجمعية العامة (المشاورات غير الرسمية والجلسات العامة)
30	32	37	32	11 - مشاورات الدول الأطراف في اتفاق الأرصد السمكية
4	4	-	4	12 - الاجتماعات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية
32	38	26	-	13 - المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام
-	-	11	-	14 - اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
10	10	10	10	15 - اجتماعات لجنة حدود الجرف القاري
544	542	193	538	

16 -	حلقة عمل حكومية دولية لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 72/64 و 68/66 و 123/71 بشأن مصائد الأسماك المستدامة، وذلك لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد	—	—	4	—
17 -	اجتماعات عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار (بما في ذلك الاجتماع التحضيري)	9	6	9	9
18 -	المؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية	10	—	10	10
	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	498	211	542	528
19 -	العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية	—	26	38	24
20 -	لجنة حدود الجرف القاري (اللجان الفرعية)	498	185	504	504
	توليد المعارف ونقلها				
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	6	7	7	4
21 -	زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التنكارية في مجال قانون البحار	1	—	1	1
22 -	برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم	1	1	1	1
23 -	برنامج المحيطات المستدامة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون (زمالة الاحتياجات الاستراتيجية)	1	1	1	1
24 -	مشروع الاستراتيجيات القائمة على الأدلة والمتسقة سياساتياً في مجال اقتصاد وتجارة المحيطات	1	1	1	—
25 -	مشروع للمشرعين والمسؤولين التقنيين الصوماليين بشأن إعداد إطار قانوني فعال لإدارة المناطق البحرية الصومالية والتنمية المستدامة لمواردها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المتصلة بها	1	1	—	—
26 -	مشروع لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ المتصلين بها وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق شؤون المحيطات وقانون البحار	1	1	1	1
27 -	مشروع لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقي التنفيذ المتصلين بها، مع التركيز على الحدود البحرية	—	1	1	—
28 -	برنامج التدريب لبناء القدرات في مجال إدارة المحيطات	—	1	1	—
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	7	7	33	56
29 -	مناسبات تدريبية بشأن المحيطات وقانون البحار	7	7	33	56
	المنشورات (عدد المنشورات)	4	4	4	4
30 -	نشرة قانون البحار	3	3	3	3
31 -	منشور بشأن قانون البحار	1	1	1	1
	المواد التقنية (عدد المواد)	1	6	1	1
32 -	مواد تقنية بما في ذلك في سياق العملية المنتظمة	1	6	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة الخبراء وتقديم برامج المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية بشأن قانون البحار وشؤون المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق بالتأقيا الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية؛ وإسداء المشورة الفنية إلى جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بأعمال الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية في مجال المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة؛ ودعم تنفيذ الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، ولا سيما من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات؛ وإسداء المشورة الفنية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2022 وبشأن تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وإسداء المشورة

الفنية بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وإسداؤها إلى فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية؛ وتقديم خدمات استشارية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والتلوث البلاستيكي؛ وتقديم المشورة والدعم إلى الرئيسين المشاركين لعملية الأمم المتحدة التشاركية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛ وإسداء المشورة بشأن المحيطات والمناخ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإسداء المشورة إلى الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالجزر الصغيرة النامية والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بشأن تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريثيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتقديم خدمات استشارية إلى الفريق المشترك بين الوكالات المعني بحماية اللاجئين والمهاجرين المتنقلين عن طريق البحر.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: نظام المعلومات الجغرافية المتعلق بإيداع الخرائط والإحداثيات الجغرافية؛ والمعلومات القانونية على شبكة الإنترنت عن المناطق البحرية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد متاحة لعامة الجمهور، وتقديم إحاطات وتنظيم مناسبات للترويج لفهم أفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، ولأعمال الجمعية العامة في مجال المحيطات وقانون البحار ومصادد الأسماك المستدامة؛ وتنظيم فعاليات في اليوم العالمي للمحيطات؛ وتنظيم مناسبتين جانبيتين لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: محتوى عن قانون البحار وشؤون المحيطات على البوابات الإلكترونية والمواقع الشبكية.

خدمات المكتبة: مجموعة مراجع متخصصة وقاعدة بيانات ببيوغرافية عن قانون البحار وشؤون المحيطات.

هـ - المنجزات المستهدفة التكنولوجية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مجموعات برمجيات نظم المعلومات الجغرافية المتخصصة والتراخيص ذات الصلة، ومستودع للبيانات والمعلومات الجغرافية المكانية.

(أ) أثر تأجيل المؤتمر على المنجزات المستهدفة المقررة.

البرنامج الفرعي 5

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً

الهدف

77-8 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو زيادة تنسيق القانون التجاري الدولي وتوحيده تدريجياً.

الاستراتيجية

78-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) الاضطلاع بدور الأمانة للأونسيتال، وتزويد الدول الأعضاء بورقات عمل، ومشاريع تقارير، ومشروع قواعد موضوعية للقانون الخاص تحكم التجارة الدولية، وتقديم المشورة والمساعدة لها في المفاوضات الحكومية الدولية، وتنسيق تلك الأنشطة مع الأنشطة المناظرة التي تضطلع بها المنظمات الدولية الأخرى وفقاً لولاية الأونسيتال، واقتراح قيام الأونسيتال بالتوصية باستخدام أو اعتماد الصكوك ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الأخرى؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات، بما في ذلك التقييمات التشخيصية، والتوجيهات المتعلقة بالتنفيذ، والمواد التفسيرية، إضافة إلى أنشطة التدريب، وإسداء المشورة بشأن إدراج نصوص الأونسيتال في القانون الوطني؛

(ج) مواصلة العمل على تعزيز قدرة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية على الصمود، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبحث واستكشاف إمكانية تطوير التشريعات في المستقبل لمواجهة التحديات التي تم تحديدها. وسيشمل هذا العمل البحث عن الخبرات وتبادلها وعرض خيارات الإصلاح على الدول الأعضاء لكي تنتظر فيها.

8-79 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) إجراء الوفود ضمن الأفرقة العاملة واللجنة لمداولات مستتيرة وشفافة وشاملة؛
- (ب) موافقة الحكومات على قواعد موضوعية للقانون الخاص تحكم التجارة الدولية، وعلى تضمينها في الصكوك المقبولة عالميا؛
- (ج) توافر صكوك إضافية لتنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي؛
- (د) زيادة استخدام الحكومات لصكوك الأونسيترال واعتمادها في القانون الوطني، وزيادة القرارات القانونية بشأن تلك الصكوك؛
- (هـ) زيادة الإجراءات التعاهدية والتشريعات والقرارات القانونية المستندة إلى نصوص الأونسيترال؛
- (و) توافر صكوك إضافية للأونسيترال لتشجيع قدرة التجارة الدولية على الصمود.

الأداء البرنامجي في عام 2021

توسيع القدرة على تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

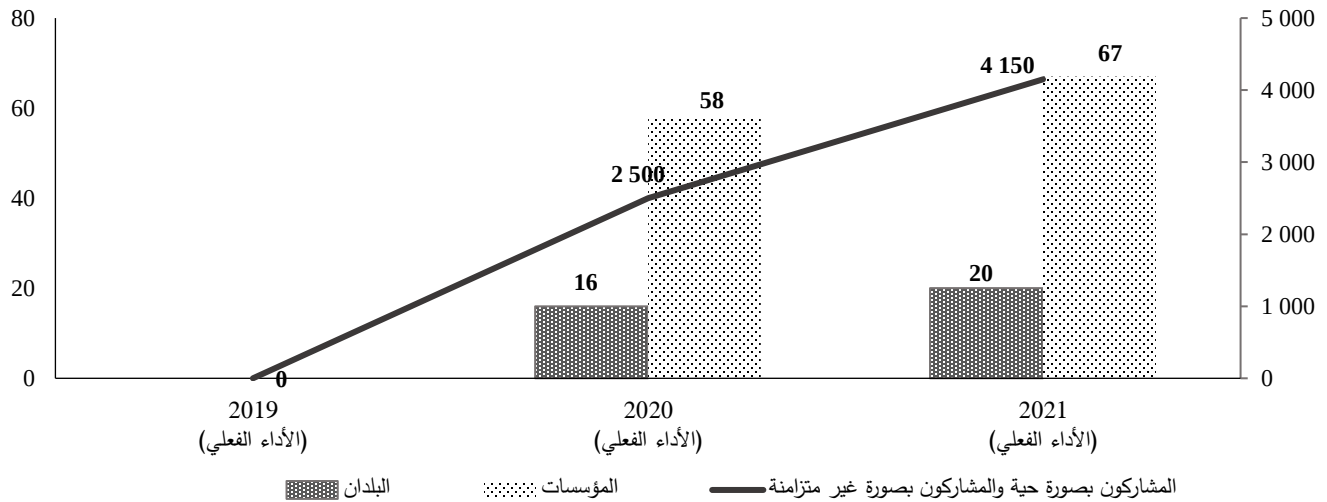
8-80 تسعى نصوص الأونسيترال إلى التغلب على العقبات القانونية التي تواجه التجارة الدولية والمعاملات التجارية عبر الحدود بتوفير قواعد موضوعية تحكم تلك المعاملات وتتاح للأطر القانونية المحلية ذات الصلة. والغرض من هذه النصوص هو توفير اليقين القانوني للأطراف التجارية التي تشمل أطرافا منها التجار وشركات النقل والدائنون والمقترضون المضمونون والرباطات المهنية، ويجب أن يكون المستشارون القانونيون في هذه العلاقات التجارية قادرين على تطبيق القواعد على أرض الواقع. وضمان فهم هذه النصوص وتفسيرها بصورة موحدة في جميع أنحاء العالم عنصر أساسي في مواءمة هذه القواعد الموضوعية. ويعمل البرنامج الفرعي حاليا، من خلال برنامج إقليمي يسمى "يوم الأونسيترال"، على بناء القدرة على فهم نصوص الأونسيترال وتفسيرها في أوساط الجيل القادم من المفكرين القانونيين ومقرري السياسات. ويتألف برنامج يوم الأونسيترال من سلسلة إقليمية من مناسبات بناء القدرات التي تُنظَّم مع مؤسسات التعليم العالي وتتناول مجالا مختارا من مجالات الأونسيترال المواضيعية. وفي أعقاب السلسلة الأولى التي نُظمت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2014، أُطلق البرنامج الفرعي في عام 2020 يوم الأونسيترال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووسّع نطاق البرنامج مجددا في عام 2021، وهو ما عزز قدرة الممارسين القانونيين في المنطقة على تفسير نصوص الأونسيترال في مجال التحكيم التجاري والوساطة.

8-81 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع من الباب 8).

الشكل الرابع من الباب 8

مقياس الأداء : المؤسسات والأفراد الذين يزداد وعيهم بتطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في مجال التحكيم التجاري والوساطة (أو قدرتهم على تطبيقها وتفسيرها)

(عدد المؤسسات والأفراد والبلدان)



ملاحظة: بيانات المشاركة لعامي 2020 و 2021 استُخلصت من المعلومات الواردة من المؤسسات المشاركة.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: إدخال إصلاحات على نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال إعداد حلول متعددة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

8-82 أسهم عمل البرنامج الفرعي في توصيل الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال إلى توافق في الآراء بشأن مدونة قواعد سلوك المحكم إليهم وفي وضع الفريق ل خطة عمل تهدف إلى وضع وإقرار جميع عناصر الإصلاح بحلول عام 2026، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في مواصلة الفريق العامل الثالث وضع خيارات الإصلاح وفي توصله إلى توافق في الآراء بشأن عناصر معينة من عناصر الإصلاح. ولم يتحقق الهدف لأن الفريق العامل قرر إرجاء تقديم نصين، هما مشروع مدونة قواعد السلوك والشرح المصاحب له، إلى اللجنة إلى عام 2023.

8-83 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-19).

الجدول 8-19

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
بدء الفريق العامل الثالث مداولات بشأن خيارات الإصلاح الممكنة وبشأن وضع جدول زمني للمشروع المتعلق بخيارات الإصلاح على نحو متواز	نظرُ الفريق العامل الثالث في خيارات الإصلاح الممتدة بشأن مدونة قواعد سلوك المحتكم إليهم وقيامه بوضع خطة عمل تهدف إلى وضع وإقرار جميع عناصر الإصلاح بحلول عام 2026	توصّل الفريق العامل الثالث إلى توافق في الآراء بشأن مدونة قواعد سلوك المحتكم إليهم وقيامه بوضع خطة عمل تهدف إلى وضع وإقرار جميع عناصر الإصلاح بحلول عام 2026	مواصلة الفريق العامل الثالث وضع خيارات الإصلاح وبناء توافق في الآراء بشأن الصكوك القانونية التي يتعين وضعها فيما يتعلق بكل خيار وفيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح الشامل	مواصلة الفريق العامل الثالث وضع عناصر إصلاح إضافية وقيامه ببناء توافق في الآراء بشأن الاتفاقية المتعددة الأطراف التي ستحقق الإصلاح

النتيجة 2: زيادة اليقين القانوني فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة في المعاملات التجارية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

- 84-8 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تحقيق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الأونسيترال بشأن إحالة موضوع الذكاء الاصطناعي والأتمتة إلى الفريق العامل الرابع، وذلك عن طريق إعداد مقترح مفصل للعمل التشريعي (A/CN.9/1065) حدد نطاق صك مقبل محتمل والمسائل السياسية المعينة التي يمكن تناولها، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر.
- 85-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-20).

الجدول 8-20

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إمكانية اطلاع الدول الأعضاء في الأونسيترال على تقييم للصكوك القائمة و "تصنيف" أولي للمواضيع ذات الأولوية	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء في الأونسيترال على خطة عمل تهدف إلى معالجة المسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي و "تصنيف" يُسترشد به في الأعمال المقبلة	قيامُ الدول الأعضاء في الأونسيترال بتكليف الفريق العامل الرابع التابع للأونسيترال ببدء العمل على المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، وإصدارها أيضا تكليفا بنشر "التصنيف" من أجل توسيع نطاق إشراك الجهات صاحبة المصلحة	بدءُ الفريق العامل الرابع التابع للأونسيترال مداولات بشأن المسائل القانونية ذات الأولوية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، والتوصلُ إلى توافق في الآراء بين الدول من خلال ذلك الفريق العامل بشأن عناصر إطار قانوني وتنظيمي سليم ومنسّق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية	بناء توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الأونسيترال بشأن القواعد والمبادئ التشريعية التي تقَعّل عناصر إطار قانوني وتنظيمي سليم ومنسّق للتجارة الرقمية والمعاملات الإلكترونية وتحدد المواضيع والقضايا ذات الصلة من أجل مواصلة بناء توافق الآراء بشأنها

النتيجة 3: مستند نقل متعدد الوسائط قابل للتداول من أجل مواءمة التجارة الدولية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

86-8 إن تمويل الاستيراد والتصدير من أجل النقل المتعدد الوسائط للبضائع سيعود بالفائدة على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية. ولإحراز تقدم في هذا المجال، تشرع الدول الأعضاء في إطلاق مشروع في الأونسيترال يهدف إلى وضع إطار قانوني لمستندات نقل متعدد الوسائط قابلة للتداول يمكن استخدامها لأغراض التمويل. وقد أجرى البرنامج الفرعي بحثاً في المسائل القانونية ذات الصلة وبأشهر أعمالاً تحضيرية بهدف وضع صك دولي جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

87-8 درس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن استحداث مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول يثير طائفة واسعة من المسائل القانونية والعملية المعقدة التي تتطلب إجراء بحوث خارج المجال القانوني والعمل مع الممارسين والمنظمات المعنية لضمان أن يكون الصك الجديد ذا طابع عملي. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتولى البرنامج الفرعي تنسيق نطاق ومضمون الصك القانوني الجديد المقترح مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الأخرى المعنية.

88-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-21).

الجدول 8-21

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إمكانية اطلاع الدول الأعضاء في الأونسيترال على معلومات عن المسائل القانونية المتصلة باستخدام أذن الشحن	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء في الأونسيترال على تقييمات المسائل القانونية المتصلة باستخدام أذن الشحن والمشاريع المماثلة في منظمات أخرى	إمكانية اطلاع الدول الأعضاء في الأونسيترال على تقييم للتشريعات ذات الصلة وعلى توصيات الخبراء، مما يمكنها من وضع مشروع صك جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول	قيام الدول الأعضاء في الأونسيترال بتكليف فريق عمل تابع للأونسيترال مشروع صك بشأن مستندات العمل على إعداد النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول وحول التوصيل من مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول توافق في الآراء بين الدول على نطاق ذلك الصك ومضمونه المقترح	بدء فريق عامل تابع للأونسيترال مداولات حول مشروع صك بشأن مستندات العمل على إعداد النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول وحول التوصيل من مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول توافق في الآراء بين الدول على نطاق ذلك الصك ومضمونه المقترح

المنجزات المستهدفة

89-8 يعرض الجدول 8-22 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	195	216	195	208
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - تقارير الأونسيتال المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - تقارير الأونسيتال المقدمة إلى اللجنة	12	12	12	13
3 - مذكرات من الأمانة العامة إلى اللجنة وهيئاتها الفرعية	82	87	82	87
4 - ورقات غرفة الاجتماعات الخاصة باللجنة وهيئاتها الفرعية	85	103	85	92
5 - ورقات معلومات مقدمة إلى اللجنة وهيئاتها الفرعية	15	13	15	15
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	150	150	150	160
6 - اجتماعات اللجنة	30	30	30	30
7 - اجتماعات الهيئات الفرعية للأونسيتال	120	120	120	130
باء - توليد المعارف ونقلها				
	15	12	15	12
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
8 - مشاريع (إقليمية) بشأن القانون التجاري الدولي	4	9	4	9
9 - مشاريع (قطرية) بشأن القانون التجاري الدولي	11	3	11	3
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	80	84	88	88
10 - مناسبات تدريبية بشأن القانون التجاري الدولي على الصعد الدولي والإقليمي والقطري	80	84	88	88
المنشورات (عد المنشورات)	10	3	6	7
11 - نصوص قانونية (الاتفاقيات الدولية، والقوانين النموذجية للأونسيتال، والأدلة التشريعية، والنصوص القانونية الأخرى)	7	3	5	5
12 - منشورات الأونسيتال (حولية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وأدلة الأونسيتال، وخلاصات السوابق القضائية)	3	-	1	2
المواد التقنية (عدد المواد)	11	43	12	84
13 - المواد الترويجية ومواد المساعدة التقنية	1	4	2	3
14 - خلاصات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيتال الواردة في قاعدة بيانات كلاوت	10	39	10	81
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء مشورة الخبراء إلى جميع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن القانون التجاري الدولي.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: "كلاوت" (قاعدة بيانات إلكترونية بشأن السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيتال)؛ وسجل الشفافية (مستودع إلكتروني لنشر المعلومات والوثائق الواردة في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول)؛ ومواد متاحة على شبكة الإنترنت منها العروض المتعلقة بنصوص الأونسيتال.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار كتيبات ونشرات ومجموعات مواد إعلامية عن الأونسيتال؛ وإلقاء محاضرات أمام مجموعات من الممارسين الحقوقيين وغيرهم من الممارسين والأكاديميين وطلاب القانون؛ وندوات عن القانون التجاري الدولي؛ ومسابقات محكمة صورية في مجال القانون التجاري الدولي؛ وإقامة المناسبات التكرارية؛ ومؤتمرات القانون الدولي.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار نشرات صحفية عن اجتماعات الأونسيتال وعن انضمام الدول إلى نصوص الأونسيتال وصدر منشورات.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي للأونسيتال.				
خدمات المكتبة: المكتبة القانونية للأونسيتال.				

البرنامج الفرعي 6

إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها

الهدف

8-90 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة شفافية الإطار التعاهدي الدولي، وتوسيع نطاق المعرفة بقانون المعاهدات، وتوسيع نطاق المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة والمودعة لدى الأمين العام.

الاستراتيجية

8-91 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) تسجيل ونشر ما يقرب من 2 000 معاهدة وإجراء تعاهدي سنويا، عملا بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وتوفير معلومات دقيقة وفي حينها عن المعاهدات المودعة والمعاهدات المسجلة والإجراءات المتصلة بها، من خلال النشر الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بالمعاهدات في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على الإنترنت ونشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة؛

(ب) تقديم المساعدة والمشورة إلى الدول، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة ومكاتبها، والهيئات المنشأة بمعاهدات، والهيئات الأخرى المعنية بقانون المعاهدات، بما يشمل الأحكام الختامية للمعاهدات، وممارسة الأمين العام لمهام الوديع، وتسجيل المعاهدات ونشرها. وستُقدّم هذه المساعدة بوجه خاص خلال المفاوضات على المعاهدات المتعددة الأطراف ومن خلال تنظيم حلقات دراسية لبناء القدرات في المقر وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك عبر إعداد منشورات مرجعية مواضيعية؛

(ج) الاضطلاع بمهام الوديع المنوطة بالأمين العام فيما يتعلق بأكثر من 600 معاهدة متعددة الأطراف، وتنظيم وعقد مناسبات توقيع وإيداع المعاهدات، بما في ذلك خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة السنوية للجمعية العامة.

8-92 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين إمكانية الاطلاع على المعاهدات المودعة لدى الأمين العام وما يتصل بها من إجراءات تعاھدية، بما في ذلك المعلومات عن حالتها، وتحسين إمكانية الاطلاع على ما يقدم إلى الأمانة العامة لتسجيله ونشره من المعاهدات وما يتصل بها من إجراءات تعاھدية؛

(ب) الحيلولة دون حصول مشاكل في تفسير وتنفيذ الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف من جانب الدول المتعاقدة وزيادة إلمام وفهم الدول الأعضاء للجوانب التقنية والقانونية من المشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف ومن تسجيل المعاهدات؛

(ج) بدء نفاذ المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام وتحقيق مشاركة جميع الدول فيها.

الأداء البرنامجي في عام 2021

اتخاذ إجراءات من قبل الدول بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف الرامية إلى حماية البيئة

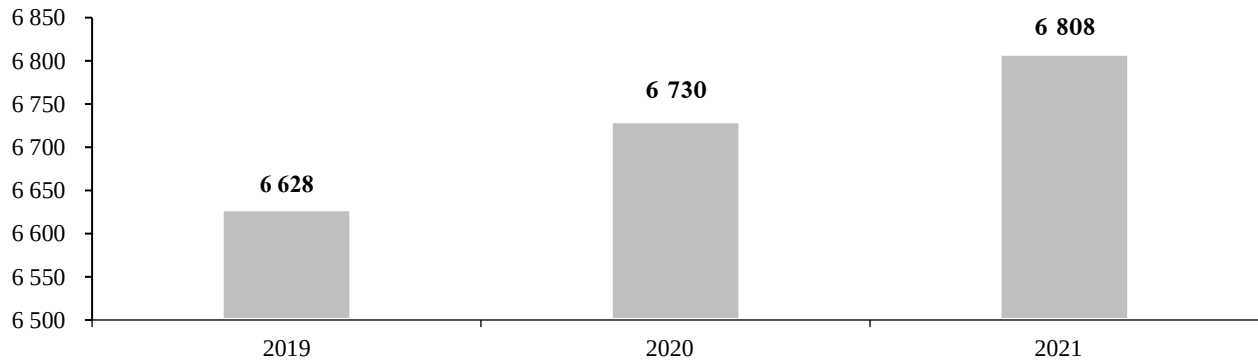
8-93 على مدى العقود الأربعة الماضية، اعتمدت الدول الأعضاء أكثر من 50 اتفاقا واتفاقية وبروتوكولا دوليا وغير ذلك من صكوك حماية البيئة. وشمل ذلك اتفاقات تاريخية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، واتفاق باريس. والمعاهدات مصدر رئيسي للقانون البيئي الدولي، وإعدادها من جانب الدول الأعضاء يساعد على حماية البيئة، حين يقترن باتساع نطاق المشاركة فيها وتنفيذها الفعال. وينفذ البرنامج الفرعي 6 الولاية المسندة إلى الأمين العام بوصفه وديعا لهذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وهو ما يكفل التقيد بأحكامها الختامية وبالمتطلبات المتصلة بها من قانون المعاهدات. وفي عام 2021، اتخذت الدول إجراءات تعاهدية بموجب 25 معاهدة متعددة الأطراف بشأن حماية البيئة مودعة لدى الأمين العام. وأجرى البرنامج الفرعي تحليلات قانونية لكل عملية تقديم وعمم ما مجموعه 78 إشعارا من إشعارات الوديع باللغتين الإنكليزية والفرنسية، شملت 33 تصديقا و 9 حالات انضمام و 25 قبولا و 11 إجراء من الإجراءات التعاهدية الأخرى المتنوعة. وأبلغ البرنامج الفرعي عن الإجراءات التعاهدية التي اتخذتها الدول الأعضاء لحماية البيئة بموجب هذه المعاهدات المتعددة الأطراف، وقدم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، مشورة قانونية ومساعدة تقنية فيما يتعلق بممارسات الإيداع. وبفضل تلك الإجراءات، تمكنت الدول الأعضاء من الحصول على معلومات مستكملة وشاملة عن المشاركة في الاتفاقات البيئية الدولية المودعة لدى الأمين العام.

8-94 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الخامس من الباب 8).

الشكل الخامس من الباب 8

مقياس الأداء: الإجراءات المتخذة من الدول بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف الرامية إلى حماية البيئة

(العدد التراكمي للإجراءات التعاهدية)



النتيجة 1: إتاحة حلول تكنولوجية حديثة للدول الأعضاء لتعزيز شفافية إطار المعاهدات الدولية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

8-95 أسهم عمل البرنامج الفرعي في وضع نموذج أولي لنظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير تقديمها بغرض التسجيل، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر.

8-96 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-23).

الجدول 8-23

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة المتصلة بنظام أعمال المادة 102 من الميثاق، بما في ذلك دور التكنولوجيا في تسجيل المعاهدات	تشجيع الجمعية العامة الأمين العام على وضع نظام جديد لتقديم المعاهدات عبر الإنترنت تسجيلها	وضع نموذج أولي لنظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات لتيسير تقديم المعاهدات بغرض تسجيلها	مواصلة تطوير نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات، بالتشاور مع الدول الأعضاء واستنادا إلى ردود الفعل الواردة منها، لتيسير تقديم المعاهدات بغرض تسجيلها	مواصلة وضع نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات لتيسير تقديم المعاهدات بغرض تسجيلها

النتيجة 2: تعزيز إمكانية إطلاع الدول الأعضاء على المعلومات المتاحة على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

8-97 أسهم عمل البرنامج الفرعي في حصول الدول الأعضاء على المعلومات المتعلقة بالمشاركة في كل معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام من خلال الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر.

8-98 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-24).

الجدول 8-24

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	إمكانية إطلاع الدول الأعضاء، من خلال الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، على المعلومات المتعلقة بالمشاركة في كل معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى الأمين العام	زيادة شفافية الإطار التعاهدي الدولي وتوسيع مشاركة الدول في المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام عن طريق إتاحة الاطلاع على لوحة متابعة البيانات المتعلقة بالمشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف	إمكانية إطلاع الدول الأعضاء على التقارير الموحدة عن مشاركتها في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام من خلال لوحة متابعة البيانات المتعلقة بالمشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف

النتيجة 3: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالي تطبيق قانون المعاهدات وممارساتها

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

8-99 تؤدي حلقات العمل المتعلقة بقانون المعاهدات وممارساتها إلى زيادة وعي ممثلي الدول الأعضاء وإلمامهم بالمسائل المتصلة بالإطار التعاهدي الدولي. وتشكل أدوات لا غنى عنها لتيسير العمل الذي تضطلع به الدول الأعضاء لدى الانضمام إلى المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام ولدى تسجيل المعاهدات والإجراءات التعاهدية عملاً بالمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة. وينظم البرنامج الفرعي حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات في المقر، وكذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك، منذ عام 2016، لم يتسن تنظيم حلقات عمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لأسباب منها نقص الأموال. وفي عام 2021، دعت الجمعية العامة، بموجب قرارها 120/76، الدول والمنظمات والمؤسسات المهتمة إلى تقديم تبرعات لدعم تمويل حلقات العمل التي تُنظم على الصعيدين الوطني والإقليمي تكمةً لحلقات العمل التي تُعقد في المقر.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

8-100 درس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن تمكين مشاركة أكبر في حلقات العمل من جانب موظفي الدول المسؤولين مباشرة عن المسائل المتصلة بالمعاهدات يقتضي من البرنامج الفرعي الحصول على الموارد اللازمة لتلبية طلبات الدول الأعضاء المتعلقة بتوفير خدمات بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

8-101 وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتواصل البرنامج الفرعي مع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية بهدف جمع تبرعات لحلقات العمل الإقليمية والوطنية المقرر عقدها في عام 2023، رهنا بتوافر تبرعات، بالإضافة إلى برامج بناء القدرات التي تُعقد في مقر الأمم المتحدة.

8-102 ويُعرض النقد المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8-25).

الجدول 8-25

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة
زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة	زيادة إلمام ممثلي الدول الأعضاء بقانون المعاهدات وممارساتها من خلال عقد حلقتين دراسيتين في مقر الأمم المتحدة

المنجزات المستهدفة

8-103 يعرض الجدول 8-26 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي.

الجدول 8-26

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
				لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
3	—	6	—	3
1 - جلسات اللجنة السادسة للجمعية العامة (المشاورات غير الرسمية والجلسات العامة)				
3	—	6	—	3
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
2	2	2	2	2
2 - حلقة دراسية عن قانون المعاهدات وممارساتها				
2	2	2	2	2
المنشورات (عد المنشورات)				
40	38	48	38	40
3 - مجلدات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة				
40	38	48	38	40
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية بشأن الأحكام الختامية وقانون المعاهدات أثناء مفاوضات المعاهدات التي ستودع لدى الأمين العام؛ والتشاور مع الدول والمنظمات الدولية والأمانات وهيئات المعاهدات وإسداء المشورة القانونية إليها بشأن قانون المعاهدات وممارسات الإيداع وتسجيل المعاهدات. قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تقديم آخر المستجدات يوميا على شبكة الإنترنت عن إشعارات الوديع المتعلقة بالإجراءات التعاقدية والإجراءات الشكلية فيما يتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام؛ والنصوص الأصلية للمعاهدات والنسخ المعتمدة من المعاهدات المودعة لدى الأمين العام؛ وشهادات التسجيل وغيرها من وثائق التسجيل المتعلقة بالمعاهدات والإجراءات التعاقدية التي سجلتها وصنفتها ودونتها الدول الأعضاء والكيانات الأخرى؛ وقاعدة بيانات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم المناسبة السنوية للمعاهدات خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة وتنظيم مناسبات تعاقدية خاصة مكرسة لمعاهدة مودعة لدى الأمين العام بعينها.				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: محتوى محدث على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة.				
هاء - المنجزات المستهدفة التكنولوجية				
الخدمات القانونية: تقديم المشورة والدعم القانونيين إلى مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها ولجانها الإقليمية بشأن قانون المعاهدات وممارسات الإيداع وتسجيل المعاهدات.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023 لمحة عامة

104-8 ترد في الجداول 27-8 إلى 29-8 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 27-8

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	التغيرات		تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
						المجموع	النسبة المئوية	
الوظائف	22 208,8	23 073,4	159,6	—	—	159,6	0,7	23 233,0
تكاليف الموظفين الأخرى	316,7	420,8	—	—	—	—	—	420,8
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	—	0,1	—	—	—	—	—	0,1
الضيافة	—	0,7	—	—	—	—	—	0,7
الخبراء الاستشاريون	88,7	211,4	(20,8)	22,0	8,7	9,9	4,7	221,3
الخبراء	2,9	792,1	—	361,7	—	361,7	45,7	1 153,8
سفر الممثلين	884,6	1 581,9	—	—	—	—	—	1 581,9
سفر الموظفين	234,9	524,9	(0,8)	—	1,1	0,3	0,1	525,2
الخدمات التعاقدية	811,5	891,0	(16,8)	—	—	(16,8)	(1,9)	874,2
مصرفات التشغيل العامة	116,6	328,6	—	2,9	(9,2)	(6,3)	(1,9)	322,3
اللوازم والمواد	6,0	32,3	—	—	(0,6)	(0,6)	(1,9)	31,7
الأثاث والمعدات	63,1	71,9	(13,1)	56,6	—	43,5	60,5	115,4
المنح والمساهمات	—	264,7	—	—	—	—	—	264,7
المجموع	24 733,9	28 193,8	108,1	443,2	—	551,3	2,0	28 745,1

الجدول 28-8

الباب عموماً: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2023

(عدد الوظائف)

	العدد	التفاصيل
المعتمد لعام 2022	147	1 و أ ع، 1 أ ع م، 4 مد-2، 7 مد-1، 19 ف-5، 22 ف-4، 26 ف-3، 15 ف-1/2، 11 ع (ر)، 41 ع (ر أ)
نقل	—	1 مد-1 من البرنامج الفرعي 3 إلى التوجيه التنفيذي والإدارة 1 ف-2 من البرنامج الفرعي 6 إلى التوجيه التنفيذي والإدارة
المقترح لعام 2023	147	1 و أ ع، 1 أ ع م، 4 مد-2، 7 مد-1، 19 ف-5، 22 ف-4، 26 ف-3، 15 ف-1/2، 11 ع (ر)، 41 ع (ر أ)

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر)، فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

الجدول 8-29

الباب عموماً: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة^(أ)

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المعتمد لعام 2022	التغيرات				المقترح لعام 2023
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	—	—	—	—	1
أ ع م	1	—	—	—	—	1
مد-2	4	—	—	—	—	4
مد-1	7	—	—	—	—	7
ف-5	19	—	—	—	—	19
ف-4	22	—	—	—	—	22
ف-3	26	—	—	—	—	26
ف-1/2	15	—	—	—	—	15
المجموع الفرعي	95	—	—	—	—	95
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
خ ع (ر ر)	11	—	—	—	—	11
خ ع (ر أ)	41	—	—	—	—	41
المجموع الفرعي	52	—	—	—	—	52
المجموع	147	—	—	—	—	147

(أ) تشمل ست وظائف مؤقتة (2 ف-3، 2 ف-2، 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

8-105 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجداول 8-30 إلى 8-32 وفي الشكل السادس من الباب 8.

8-106 وعلى النحو المبين في الجدولين 8-30 (1) و 8-31 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2023 ما قدره 100 745 28 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها 300 551 دولار (أو 2,0 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتأتي التغيرات في الموارد نتيجة ثلاثة عوامل هي: (أ) التعديلات الفنية؛ (ب) الولايات الجديدة والموسعة؛ (ج) التغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 8-30

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	نققات عام 2021	اعتمادات التعديلات الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	1 142,0	1 888,9	-	-	-	-	1 888,9	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 073,5	1 174,9	-	-	385,1	32,8	1 560,0	385,1	385,1
جيم - برنامج العمل									
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	2 236,6	1 953,8	-	-	-	-	1 953,8	-	-
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	3 382,4	3 775,2	-	-	-	-	3 775,2	-	-
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه	3 405,5	4 518,1	-	-	(246,2)	(5,4)	4 271,9	(246,2)	(246,2)
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	5 659,1	7 045,3	(38,4)	443,2	-	5,7	7 450,1	443,2	443,2
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً	3 233,3	3 348,4	146,5	-	-	4,4	3 494,9	146,5	146,5
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	3 735,2	3 558,6	-	-	(138,9)	(3,9)	3 419,7	(138,9)	(138,9)
المجموع الفرعي، جيم	21 652,1	24 199,4	108,1	443,2	(385,1)	0,7	24 365,6	(385,1)	(385,1)
دال - الدعم البرنامجي	866,3	930,6	-	-	-	-	930,6	-	-
المجموع الفرعي، 1	24 733,9	28 193,8	108,1	-443,2	-	2,0	28 745,1	-443,2	-443,2

(2) الموارد المقررة الأخرى

العنصر/البرنامج الفرعي	نققات عام 2021	تقديرات عام 2022	التغيرات	(بالنسبة المئوية) تقديرات عام 2023
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	68,8	113,3	2,5	2,2
جيم - برنامج العمل				
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	1 349,8	1 540,8	(39,9)	(2,6)
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	2 552,8	3 216,1	(117,9)	(3,7)
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه	-	-	-	-
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	-	-	-	-
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً	-	-	-	-

الباب 8 الشؤون القانونية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2021	تقديرات عام 2022	التغيرات	(بالنسبة المئوية) تقديرات عام 2023
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	-	-	-	-
المجموع الفرعي، جيم	3 902,6	4 756,9	(157,8)	(3,3)
4 599,1				
دال - الدعم البرنامجي	-	-	-	-
المجموع الفرعي، 2	3 971,5	4 870,2	(155,3)	(3,2)
4 714,9				

(3) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2021	تقديرات عام 2022	التغيرات	(بالنسبة المئوية) تقديرات عام 2023
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	248,0	464,6	(1,7)	(0,4)
جيم - برنامج العمل				
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	1 093,1	1 704,4	(3,4)	(0,2)
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	2 119,8	3 259,4	(228,0)	(7,0)
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدريبه	4,3	318,2	(214,7)	(67,5)
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	951,5	4 127,8	(651,7)	(15,8)
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا	1 073,2	1 392,7	(22,4)	(1,6)
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	-	214,7	(1,7)	(0,8)
المجموع الفرعي، جيم	5 241,8	11 017,2	(1 121,9)	(10,2)
9 895,3				
دال - الدعم البرنامجي	234,6	235,0	-	-
المجموع الفرعي، 3	5 724,4	11 716,8	(1 123,6)	(9,6)
10 593,2				
المجموع	34 429,8	44 780,8	(727,6)	(1,6)
44 053,2				

الجدول 8-31

الباب عموماً: الوظائف المقترحة لعام 2023 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

المعتمد لعام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	المقترح لعام 2023
-	-	-	-	-	-
7	-	-	2	2	9
ألف - أجهزة تقرير السياسات					
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة					
جيم - برنامج العمل					

الجزء الثالث العدل والقانون الدوليان

المعتمد لعام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات		المعتمد لعام 2023
			المجموع	التغييرات الأخرى	
11	11	11	11	11	11
21	21	21	21	21	21
20	21	20	(1)	(1)	20
35	35	35	35	35	35
22	22	22	22	22	22
25	25	24	(1)	(1)	24
135	135	133	(2)	(2)	133
5	5	5	5	5	5
147	147	147	147	147	147

(2) الموارد المقررة الأخرى

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2023	التغييرات	تقديرات عام 2023
ألف - أجهزة تقرير السياسات	—	—	—	—
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	—	—	—	—
جيم - برنامج العمل	—	—	—	—
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	6	6	6	6
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	13	13	13	13
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	—	—	—	—
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	—	—	—	—
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوجيهه تدريجياً	—	—	—	—
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	—	—	—	—
المجموع الفرعي، جيم	19	19	19	19
دال - الدعم البرنامجي	—	—	—	—
المجموع الفرعي، 2	19	19	19	19

(3) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2023	التغيرات
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	2	2	-
جيم - برنامج العمل			
1 - تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل	6	6	-
2 - الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها	13	13	-
3 - التطوير التدريجي للقانون الدولي وتكوينه	-	-	-
4 - قانون البحار وشؤون المحيطات	3	3	-
5 - تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً	8	7	(1)
6 - إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	1	1	-
المجموع الفرعي، جيم	31	30	(1)
دال - الدعم البرنامجي	2	2	-
المجموع الفرعي، 3	35	34	(1)
المجموع	201	200	(1)

الجدول 8-32

الباب عموماً: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

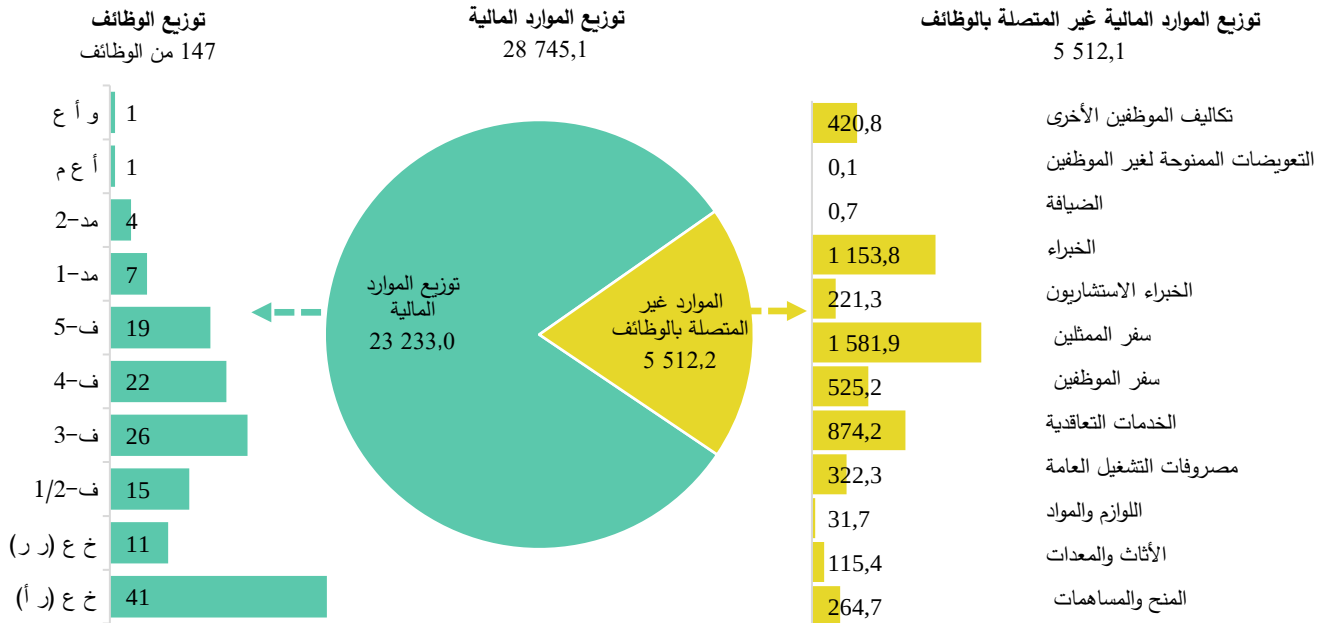
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
22 208,8	23 073,4	159,6	—	—	159,6	0,7	23 233,0
الموارد المتصلة بالوظائف							
2 525,1	5 120,4	(51,5)	443,2	—	391,7	7,6	5 512,1
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
24 733,9	28 193,8	108,1	443,2	—	551,3	2,0	28 745,1
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
95	95	—	—	—	—	—	95
الفئة الفنية والفئات العليا							
52	52	—	—	—	—	—	52
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
147	147	—	—	—	—	—	147
المجموع							

الشكل السادس من الباب 8

توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

107-8 كما هو مبين في الجدول 8-30 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة صافية قدرها 108 100 دولار، على النحو التالي:

(أ) البرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات - يتصل الانخفاض البالغ 38 400 دولار بإلغاء اعتمادات غير متكررة تحت بند الخبراء الاستشاريين (20 800 دولار)، وسفر الموظفين (800 دولار)، والخدمات التعاقدية (16 800 دولار) لدعم العمل المتصل بما يلي: '1' استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة، عملاً بقرار الجمعية العامة 18/74؛ '2' السنة الثانية من الدورة الثالثة للعملية المنتظمة للفترة 2021-2025، عملاً بقرار الجمعية العامة 239/75 بشأن المحيطات وقانون البحار؛

(ب) البرنامج الفرعي 5، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً - تشمل الزيادة الصافية البالغة 146 500 دولار ما يلي:

'1' زيادة قدرها 159 600 دولار تتعلق بالأثر المؤجل لثلاث وظائف مؤقتة (1 ف-3، 1 ف-2، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لتوفير خدمات أمانة إضافية للفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال من

عام 2022 إلى عام 2025 على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 229/76. وخضعت الوظائف لمعدل شواغر قدره 50 في المائة وفقا للممارسة المتبعة؛

2' انخفاض قدره 13 100 دولار تحت بند الأثاث والمعدات يعكس إلغاء اعتمادات غير متكررة لاقتناء الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف الجديدة المذكورة أعلاه.

الولايات الجديدة والموسعة

108-8 كما هو مبين في الجدول 8-30 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة قدرها 443 200 دولار في إطار البرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات، ستغطي التكاليف اللازمة لكل من: (أ) سفر الخبراء الإقليميين (361 700 دولار)؛ (ب) الاتصالات والخدمات السمعية البصرية تحت بند مصروفات التشغيل العامة (2 900 دولار)؛ (ج) اقتناء البرامجيات والتراخيص تحت بند الأثاث والمعدات (56 600 دولار). وستدم الموارد السنة الثالثة من الدورة الثالثة للعملية المنتظمة، عملا بقرار الجمعية العامة 239/75. وإضافة إلى ذلك، اقترح تخصيص مبلغ غير متكرر قدره 22 000 دولار للخدمات الاستشارية من أجل تقديم الدعم في مجال تحليل المسائل التقنية والعلمية ذات الصلة لمساعدة المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة في الاضطلاع بولايته عملا بقرار الجمعية العامة 71/76.

التغيرات الأخرى

109-8 الأثر الصافي للتغيرات المقترحة، كما هو مبين في الجدول 8-30 (1)، عديم التأثير على التكلفة. وترد فيما يلي تفاصيل التغيرات:

(أ) **التوجيه التنفيذي والإدارة** - تتصل الزيادة البالغة 385 100 دولار تحت بند الوظائف بالنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة برتبة مد-1 من البرنامج الفرعي 3 ووظيفة واحدة برتبة ف-2 من البرنامج الفرعي 6 (انظر المرفق الثاني)؛

(ب) **البرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه** - يعكس الانخفاض البالغ 246 200 دولار تحت بند الوظائف النقل الخارجي لوظيفة واحدة برتبة مد-1 إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (انظر المرفق الثاني)؛

(ج) **البرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها** - يعكس الانخفاض البالغ 138 900 دولار تحت بند الوظائف النقل الخارجي المقترح لوظيفة واحدة برتبة ف-2 إلى التوجيه التنفيذي والإدارة (انظر المرفق الثاني).

الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

110-8 على النحو المبين في الجدولين 8-30 (2) و 8-31 (2)، ستستخدم الموارد المقررة الأخرى المتوقعة لعام 2023 والبالغة 4 714 900 دولار، بما في ذلك 19 وظيفة، لدعم أنشطة مكتب الشؤون القانونية فيما يتعلق بأنشطة بعثات حفظ السلام (4 505 100 دولار) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (209 800 دولار). ويعكس المقترح انخفاض قدره 155 300 دولار مقارنة بتقديرات عام 2022، يتصل أساسا بالتكاليف القياسية المحدثة للمرتبات، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/725). وتمثل الموارد المقررة الأخرى نسبة 10,7 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لمكتب الشؤون القانونية.

111-8 وعلى النحو المبين في الجدولين 8-30 (3) و 8-31 (3)، يتوقع مكتب الشؤون القانونية أن يواصل تلقي مساهمات نقدية وعينية على حد سواء، من شأنها أن تكمل موارد الميزانية العادية. وفي عام 2023، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية

بمبلغ 10 593 200 دولار وستغطي تكاليف 34 وظيفة، على النحو الوارد في الجدول 8-31 (3). وستستخدم هذه الموارد في المقام الأول من أجل دعم المكتب في تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين لتيسير تنفيذ الولايات الفنية، وحماية المصالح القانونية للأمم المتحدة، والتقليل إلى أدنى حد من التبعات القانونية التي تتحملها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يتعلق بما يلي: (أ) تقديم الدعم والمساعدة القانونيين استجابة للطلبات المقدمة من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية؛ (ب) تنظيم التدريب على القانون الدولي ونشره في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراساته ونشره وزيادة تفهمه؛ (ج) تعزيز وتدعيم قانون البحار من أجل الاستخدام السلمي للمحيطات وتحقيق التنمية المستدامة؛ (د) تقديم الدعم فيما يتعلق بالتحسين التدريجي للقانون التجاري الدولي وتنسيقه وفهمه والإلمام به وتفسيره وتطبيقه، وتنسيق عمل المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 24,0 في المائة من مجموع الموارد المخصصة لمكتب الشؤون القانونية.

112-8 وستغطي المساهمات العينية المتوقعة التي تقدر قيمتها بمبلغ 384 100 دولار ما يلي: (أ) ترتيبات الحق في الاستخدام الممنوحة بموجب مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ووزارة العدل بجمهورية كوريا ومدينة إنشيون فيما يتعلق بتشغيل المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والمساهمة فيه ماليا (42 800 دولار)؛ (ب) خدمات أخرى، مثل مشورة خبيرين قانونيين، للمركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (119 200 دولار)؛ (ج) المساعدة التقنية والدعم الإداري والخدمات الأخرى كمساهمة في مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات (100 222 دولار).

113-8 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية تحت هذا الباب لرقابة مكتب الشؤون القانونية المفوض له السلطة من الأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

114-8 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة. ويتضمن الجدول 8-33 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول 8-33

أجهزة تقرير السياسات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام	اعتمادات 2023 (قبل إعادة)	تقدير التكاليف	معلومات إضافية	الوصف	جهاز تقرير السياسات
1 755,4	1 755,4	من	الولاية: المادة 13 (1) (أ) من ميثاق الأمم المتحدة	عملا بالفقرة 1 (أ) من المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة، أنشأت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي ووافقت على نظامها الأساسي بموجب قرارها 174 (د-2) (انظر القرار 174 (د-2)، المرفق بصيغته المعدلة بموجب القرارات 485 (د-5) و 984 (د-10) و 985 (د-10) و 39/36). وهدف اللجنة هو تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتعد اللجنة دورة سنوية تتراوح مدتها بين 10 أسابيع و 12 أسبوعا في جنيف، وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة، التي تزود اللجنة بالتوجيهات بشأن برنامج عملها من خلال قرارات سنوية بشأن تقارير اللجنة. وابتداء من عام 2000، تعقد اللجنة وفق التكاليف الصادر عن الجمعية العامة دورات سنوية مجزأة لفترة كلية تصل إلى 12 أسبوعا. ويعتمد طول مدة الدورة على التوصية التي تقدمها اللجنة في الدورة السابقة وتوافق عليها الجمعية العامة. وتقدم شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية الخدمات الفنية للجنة.	لجنة القانون الدولي

جهاز تقرير السياسات	الوصف	معلومات إضافية	عام 2022	اعتمادات 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تقديرات عام
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	عملا بقرار الجمعية العامة 2205 (د-21)، كُلفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بأن تواصل التنسيق والتحديث التدريجين للقانون التجاري الدولي، وهي المهمة المقابلة للبرنامج الفرعي 5. وتقوم اللجنة بمهامها، بمساعدة شعبة القانون التجاري الدولي بوصفها أمانة لها، في اجتماع سنوي واحد يمكن أن تصل مدته إلى أربعة أسابيع وفي ستة اجتماعات لأفرقة عاملة معنية بمواضيع في مجالات متخصصة لمدة أقصاها 13 أسبوعا في السنة.	الولاية: قرار الجمعية العامة 2205 (د-21) العضوية: 70 دولة عضوا عدد الدورات في عام 2023: دورة واحدة	133,5	133,5	133,5
المجموع			1 888,9	1 888,9	1 888,9

8-115 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 1 888 900 دولار، ولا تعكس أي تغيير مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-34 وفي الشكل السابع من الباب 8.

الجدول 8-34

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات						
تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الجديدة/ الأخرى	التعديلات الموسعة	اعتمادات عام 2022	تقديرات عام 2021
1 888,9	—	—	—	—	1 888,9	1 142,0
1 888,9	—	—	—	—	1 888,9	1 142,0
المجموع						

الشكل السابع من الباب 8

أجهزة تقرير السياسات: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف

1 888,9

0,1	التعويضات الممنوحة لغير الموظفين
1 573,6	سفر الممثلين
179,6	سفر الموظفين
2,1	مصروفات التشغيل العامة

التوجيه التنفيذي والإدارة

116-8 يتألف عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة من مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ووحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي. ويتولى هذا العنصر المسؤولية عن المهام التالية:

- (أ) توجيه السياسات في مكتب الشؤون القانونية والإشراف على المكتب وإدارته وتسيير أعماله عموماً؛
- (ب) تمثيل الأمين العام في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الطابع القانوني وفي الإجراءات القضائية والتحكيمية، والمصادقة على الصكوك القانونية التي تصدر باسم الأمم المتحدة، والدعوة إلى عقد اجتماعات المستشارين القانونيين لمنظومة الأمم المتحدة وتمثيل المنظمة في هذه الاجتماعات؛
- (ج) رصد موارد المكتب لتلبية الاحتياجات التنظيمية المتغيرة وعقب العمل وتحسين نظم الإدارة في المكتب؛
- (د) صياغة التوصيات التي تقدّم إلى الأمين العام في إطار الهيئات المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات، ودعم تنسيق شبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة، وإسداء المشورة القانونية للهيئات الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات؛
- (هـ) كفاءة الرصد والتقييم الذاتي المستمرين للبرامج الفرعية، ودعم البرامج الفرعية في تحديد منهجيات وممارسات الرصد والتقييم الذاتي وتطويرها واستعراضها؛
- (و) تنسيق الفريقين العاملين المعنيين داخل مكتب الشؤون القانونية بالرصد والتقييم وبأهداف التنمية المستدامة؛
- (ز) العمل كجهة تنسيق للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب عمل مكتب الشؤون القانونية، بما في ذلك ما يتعلق بجميع أنشطة بناء القدرات التي ينسقها المكتب، وتنسيق الأنشطة المشتركة بين الإدارات، والتشاور والتفاوض مع الإدارات والمكاتب والهيئات الفرعية والوكالات المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

117-8 ووفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة التي تُشجّع فيها المؤسسات على إدراج معلومات الاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، وامتثالاً للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يدمج المكتب ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ويشمل ذلك خفض غازات الدفيئة الناتجة عنه من خلال ما يلي: (أ) التشجيع على استخدام مرافق التداول بالفيديو لإجراء المقابلات وعقد الاجتماعات؛ (ب) الحد من خدمات الطباعة وكفاءة تشغيل جميع الطابعات بخيار الطباعة على وجهي الورقة؛ (ج) تشجيع الموظفين على وقف تشغيل الحواسيب والشاشات في نهاية يوم العمل.

118-8 وترد في الجدول 8-35 معلومات عن الالتزام بالمواعيد المقررة لتقديم الوثائق المتعلقة بالسفر بالطائرة والامتثال لمتطلبات الحجز المسبق لتذاكر الطيران. وتأثر التقيد بالمواعيد المحددة لحجز تذاكر الطيران بتقشي جائحة كوفيد-19. وترصد معدلات الامتثال، وتُعمَّم الإحصاءات والاتجاهات على المديرين.

الجدول 8-35

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

الفعلي الفعلي الفعلي المقرر
لعام 2019 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

100	100	98	100	100	تقديم الوثائق في مواعيدها
100	100	67	72	79	شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

119-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 1 560 000 دولار، وتعكس زيادة قدرها 385 100 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022. ويرد شرح للزيادة المقترحة في الفقرة 8-109 (أ). وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-36 وفي الشكل الثامن من الباب 8.

الجدول 8-36

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

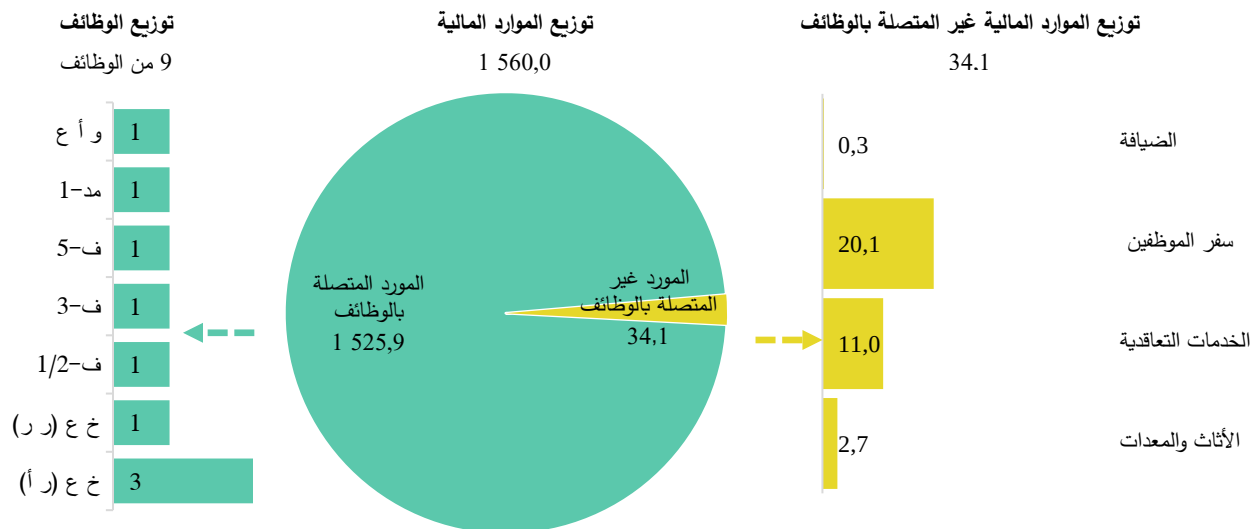
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2023 (قبل)		تقديرات عام 2022		تقديرات عام 2021	
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف
2021	عام 2022	الفنية	الموسعة	الأخرى			
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
1 061,7	1 140,8	—	—	385,1	385,1	33,8	1 525,9
11,8	34,1	—	—	—	—	—	34,1
1 073,5	1 174,9	—	—	385,1	385,1	32,8	1 560,0
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
3	—	—	—	2	2	—	5
4	—	—	—	—	—	—	4
7	—	—	—	2	2	—	9

الشكل الثامن من الباب 8

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

120-8 تقدر الموارد المقررة الأخرى للعنصر بمبلغ 115 800 دولار، وستغطي الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف لدعم عمليات حفظ السلام. ويقدم المكتب في إطار عمليات حفظ السلام الدعم والمساعدة القانونيين من أجل تيسير تنفيذ الولايات الفنية وحماية المصالح القانونية للأمم المتحدة والتقليل إلى الحد الأدنى من التبعات القانونية التي تتحملها. وتعكس الزيادة الصافية البالغة 2 500 دولار أساسا الرحلات الإضافية المقررة التي سيقوم بها المستشار القانوني إلى العمليات الميدانية وتكاليف المرتبات المحدثة لوظائف المساعدة المؤقتة العامة، على النحو المبين في ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/725).

121-8 وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 462 900 دولار، وستغطي تكاليف وظيفتين (1 ف-4، 1 ف-3)، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف، لدعم وحدة التقييم والتخطيط الاستراتيجي في مهام الرصد والتقييم التي تقوم بها. وستستخدم الموارد أساسا لتعزيز جهود التقييم الذاتي التي يبذلها المكتب، بسبل منها إدماج المعايير وأفضل الممارسات التي يستخدمها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، استنادا إلى سياسة التقييم المعتمدة في عام 2020. وستستخدم الموارد أيضا لدعم تنفيذ برامج المكتب وعملياته، بما في ذلك ما يتصل بإدارة الصناديق الاستثمارية، وتنسيق الأنشطة البرنامجية، وتقديم التقارير المرحلية. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 1 700 دولار إلى إلغاء اعتماد غير متكرر للأثاث والمعدات.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

122-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 1 953 800 دولار، ولا تعكس أي تغيير مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-37 وفي الشكل التاسع من الباب 8.

الجدول 8-37

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

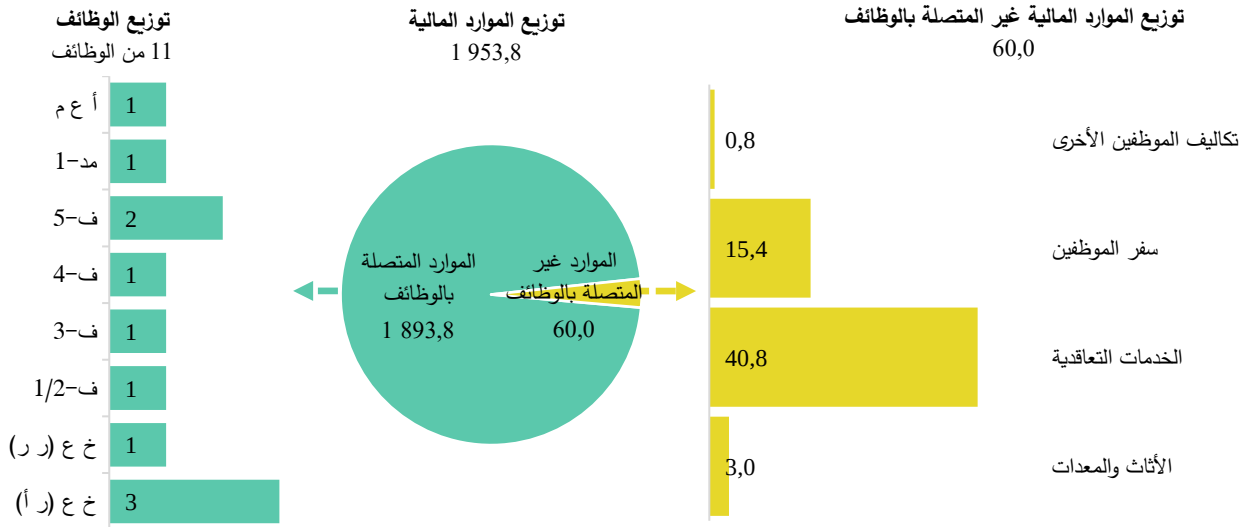
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)						
الموارد المالية حسب فئة الإتفاق الرئيسية						
2 210,4	1 893,8	—	—	—	—	1 893,8
الموارد المتصلة بالوظائف						
26,1	60,0	—	—	—	—	60,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
2 236,6	1 953,8	—	—	—	—	1 953,8
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
7	7	—	—	—	—	7
الفئة الفنية والفئات العليا						
4	4	—	—	—	—	4
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
11	11	—	—	—	—	11
المجموع						

الشكل التاسع من الباب 8

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

123-8 تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 500 900 دولار، وستغطي تكاليف ست وظائف (1 ف-5، 3 ف-4، 1 ف-1/2، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف، لدعم عمليات حفظ السلام والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية. وستستخدم الموارد في المقام الأول من أجل تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بالتشغيل والدعم، بما في ذلك ما يلي: المشورة بشأن تفسير الولايات وتنفيذها، بما في ذلك تطبيق قواعد الاشتباك وغيرها من التوجيهات المتعلقة باستخدام القوة؛ والمشورة القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ والترتيبات القانونية مع الحكومات المضيفة والحكومات المساهمة، بما في ذلك الامتيازات والحصانات؛ والترتيبات القانونية مع المنظمات الدولية الأخرى والشركاء الآخرين. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 39 900 دولار أساساً إلى التكاليف القياسية المحدثة للمرتبات، كما هو مبين في ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/725).

124-8 وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 701 000 دولار، وستغطي تكاليف ست وظائف (1 مد-1، 4 ف-3، 1 ف-1/2) إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف ستوفر الدعم والمساعدة القانونيين المركزيين لتيسير تنفيذ الولايات الفنية، وحماية المصالح القانونية للأمم المتحدة، والنقل إلى أدنى حد من التبعات القانونية التي تتحملها. وستستخدم هذه الموارد أساساً لتقديم الدعم القانوني إلى مكتب التنسيق الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. ويعزى الانخفاض المقدّر بمبلغ 3 400 دولار إلى إلغاء اعتمادات غير متكررة للأثاث والمعدات.

البرنامج الفرعي 2

الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

8-125 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 3 775 200 دولار، ولا تعكس أي تغيير مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-38 وفي الشكل العاشر من الباب 8.

الجدول 8-38

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

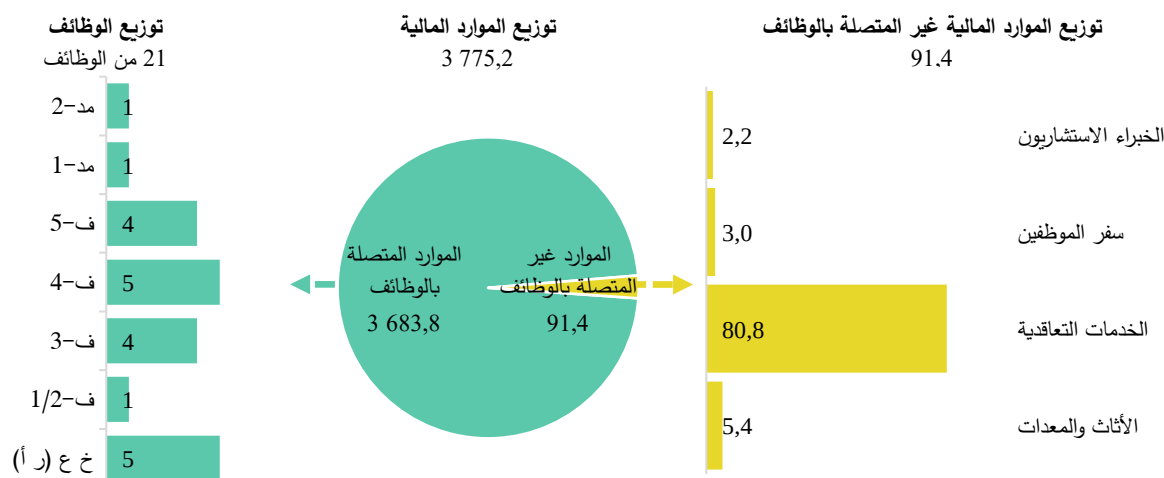
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
نققات عام		اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
3 293,4	3 683,8	—	—	—	—	—	—	3 683,8
مورد المتصلة بالوظائف								
89,0	91,4	—	—	—	—	—	—	91,4
مورد غير المتصلة بالوظائف								
3 382,4	3 775,2	—	—	—	—	—	—	3 775,2
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
16	16	—	—	—	—	—	—	16
فئة الفنية والفئات العليا								
5	5	—	—	—	—	—	—	5
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها								
21	21	—	—	—	—	—	—	21
المجموع								

الشكل العاشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

126-8 تقدر الموارد المقررة الأخرى للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 098 200 دولار، وستغطي تكاليف 13 وظيفة (4 ف-5، 6 ف-4، 2 ف-3، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف، لدعم عمليات حفظ السلام. وستستخدم هذه الموارد أساساً لتقديم المشورة والمساعدة القانونيتين بشأن تفسير وتطبيق أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها؛ وتمثيل الأمين العام في القضايا المعروضة أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري للمنظمة؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة الشراء وإعداد العقود لاقتناء السلع أو الخدمات لعمليات الأمم المتحدة والتفاوض بشأنها؛ والمساعدة في حل المنازعات والمطالبات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية للمنظمة؛ وإسداء المشورة بشأن تدابير المساءلة التي تتخذها المنظمة فيما يتعلق بكل من الجزاءات الداخلية وإجراءات الإنفاذ الخارجية ضد موظفي الأمم المتحدة والخبراء الموفدين في بعثات والأطراف الثالثة الذين يواجهون تهماً بالاحتيايل والفساد وغير ذلك من المخالفات؛ وإسداء المشورة بشأن أنشطة التنمية والمساعدة التقنية والإنسانية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 117 900 دولار أساساً إلى التكاليف القياسية المحدثة للمرتبات، كما هو مبين في ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/725).

127-8 وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 031 400 دولار، وستغطي تكاليف 13 وظيفة (1 مد-1، 1 ف-5، 5 ف-4، 2 ف-3، 1 ف-1/2، 3 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لتقديم المساعدة القانونية استجابة للطلبات التي تقدمها الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة، بما في ذلك المكاتب والإدارات في المقر، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 228 000 دولار أساساً إلى إلغاء ما لا يلزم من الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة لعام 2023.

البرنامج الفرعي 3

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

128-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 4 271 900 دولار، وتعكس انخفاضاً قدره 246 200 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. ويرد شرح للانخفاض المقترح في الفقرة 8-109 (ب). وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-39 وفي الشكل الحادي عشر من الباب 8.

الجدول 8-39

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

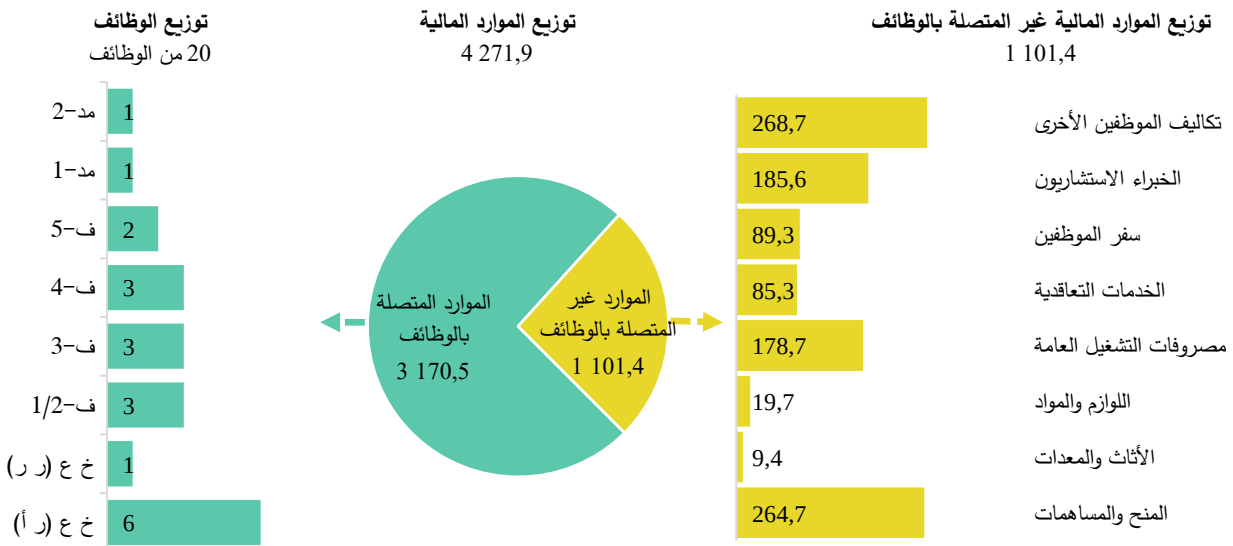
التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	التغيرات	المجموع النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
3 086,6	3 416,7	—	—	(246,2)	(246,2)	(7,2) (246,2)	3 170,5
318,9	1 101,4	—	—	—	—	—	1 101,4
3 405,5	4 518,1	—	—	(246,2)	(246,2)	(5,4) (246,2)	4 271,9
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف							
الموارد غير المتصلة بالوظائف							

التغيرات						
تقديرات عام 2023 (قبل)	نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع النسبة المئوية
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
13	14	—	—	(1)	(1)	(7,1)
7	7	—	—	—	—	—
20	21	—	—	(1)	(1)	(4,8)
المجموع						

الشكل الحادي عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

129-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 103 500 دولار في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف، وستستخدم أساساً لإعداد مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، ومعالجة العمل المتراكم فيما يخص حولية لجنة القانون الدولي، واستكمال جهود البرنامج الفرعي لتلبية الطلب المتزايد على التدريب على القانون الدولي ونشره في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وسيشمل ذلك إجراء تسجيلات خارجية لفائدة مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي في مختلف المناطق من أجل توسيع نطاق التمثيل الجغرافي والتعدد اللغوي لسلسلة المحاضرات، وإتاحة فرص زمالات إضافية للمشاركة في برامج التدريب، وتحديث ونشر كتيب القانون الدولي باللغة الإنكليزية: *Recueil de droit International Law Handbook: Collection of Instruments* ونظيره باللغة الفرنسية *international: Collection d'instruments*. ويعزى الانخفاض المتوقع البالغ 214 700 دولار أساساً إلى التنفيذ المتوقع للمراحل الرئيسية لتحديث مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي في عام 2022.

البرنامج الفرعي 4 قانون البحار وشؤون المحيطات

130-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 7 450 100 دولار، وتعكس زيادة قدرها 404 800 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. ويرد شرح للزيادة المقترحة في الفقرتين 8-107 (أ) و 8-108. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-40 وفي الشكل الثاني عشر من الباب 8.

الجدول 8-40

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

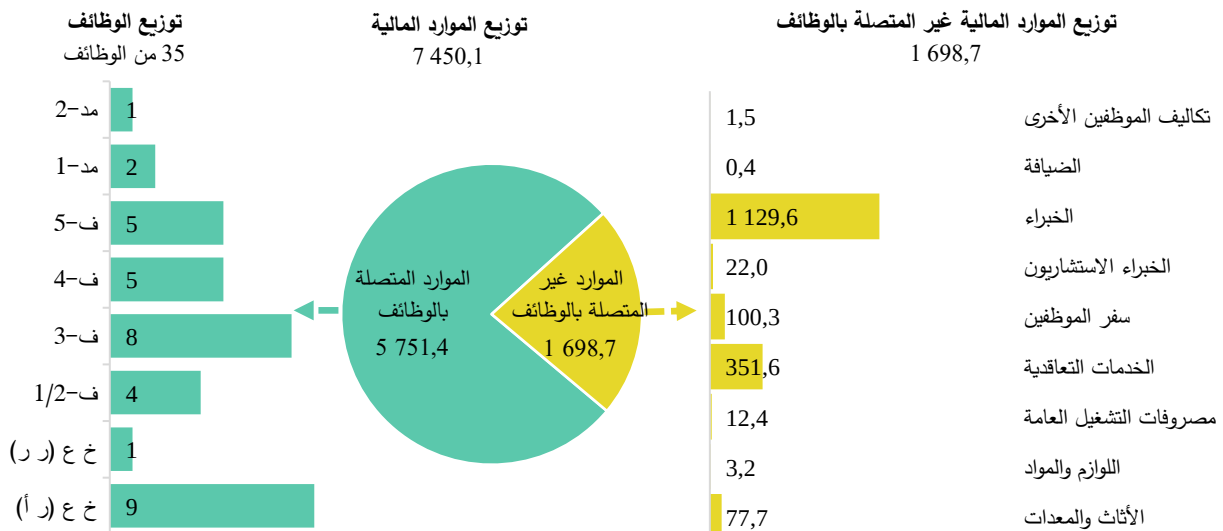
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
5 196,5	5 751,4	—	—	—	—	5 751,4	5 751,4
462,5	1 293,9	(38,4)	443,2	—	31,3	1 698,7	1 698,7
5 659,1	7 045,3	(38,4)	443,2	—	5,7	7 450,1	7 450,1
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
25	25	—	—	—	—	25	25
10	10	—	—	—	—	10	10
35	35	—	—	—	—	35	35

الشكل الثاني عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

131-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 3 476 100 دولار، وستغطي تكاليف ثلاث وظائف (1 ف-5، 1 ف-2، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف، لدعم أنشطة البرنامج الفرعي في مجال بناء القدرات (الزمالات والدورات التدريبية)، وبرامج التعاون التقني لتقديم المساعدة إلى الدول النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصاد السمكية لعام 1995. وستستخدم الموارد أيضا لتغطية تكاليف مشاركة الدول النامية في أعمال الجمعية العامة المتصلة بالمحيطات، وما يتصل بها من عمليات عالمية وإقليمية، وعمل لجنة حدود الجرف القاري. وستسمح الموارد للبرنامج الفرعي بمواصلة تنفيذ عدد من أنشطة بناء القدرات ومشاريع التعاون التقني، بما في ذلك برامج المساعدة لتلبية احتياجات القدرات الاستراتيجية للدول النامية في مجال إدارة المحيطات وقانون البحار، وستغطي الاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف، بما في ذلك التعاقد مع 14 شركة استشارية، وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التنكارية في مجال قانون البحار، وبرنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم. ويعزى الانخفاض المقدّر بمبلغ 651 700 دولار أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة بالاجتماعات (سفر الخبراء) مثل المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وبرامج بناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك التدريب الوطني والإقليمي في الأنشطة المتصلة بالمناطق المجاورة للمحيطات والمناطق الساحلية في إطار برامج المساعدة لتلبية احتياجات الدول النامية من القدرات الاستراتيجية في ميدان إدارة المحيطات وقانون البحار.

البرنامج الفرعي 5

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

132-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 3 494 900 دولار، وتعكس زيادة قدرها 146 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. ويرد شرح للزيادة المقترحة في الفقرة 8-107 (ب). وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-41 وفي الشكل الثالث عشر من الباب 8.

الجدول 8-41

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

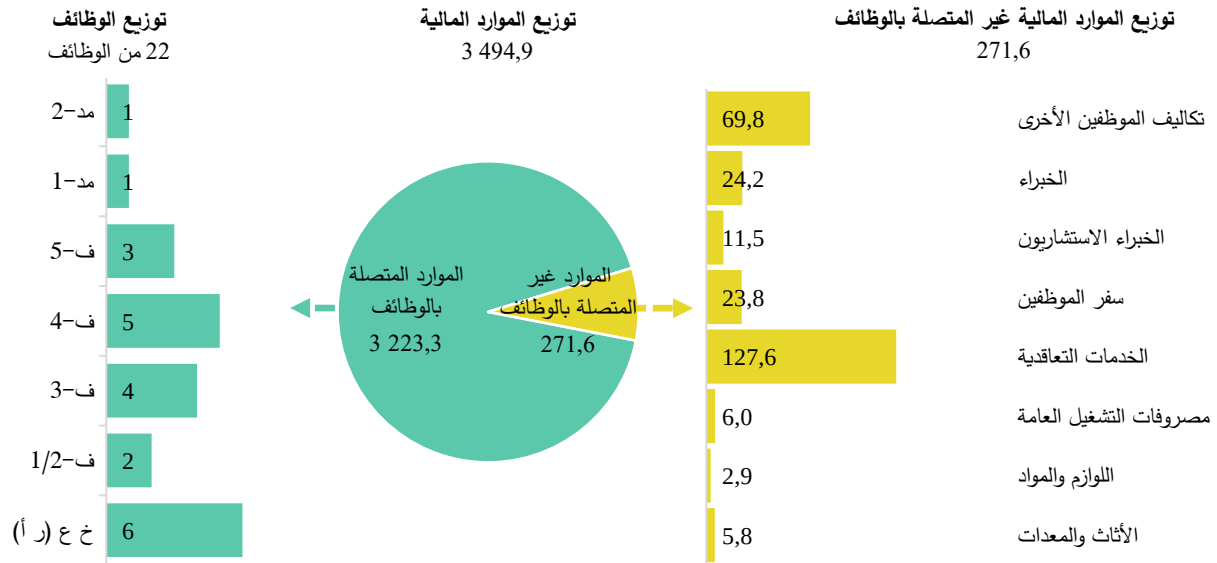
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
2 996,1	3 063,7	159,6	—	—	159,6	3 223,3
الموارد المتصلة بالوظائف						
237,2	284,7	(13,1)	—	—	(13,1)	271,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
3 233,3	3 348,4	146,5	—	—	146,5	3 494,9
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
16	16	—	—	—	—	16
الفئة الفنية والفئات العليا						
6	6	—	—	—	—	6
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
22	22	—	—	—	—	22
المجموع						

الشكل الثالث عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

133-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 1 370 305 دولارات، وستغطي تكاليف سبع وظائف (2 ف-4، 1 ف-3، 1 ف-1/2، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، 2 من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية))، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لدعم مكتب الشؤون القانونية في كفالة مشاركة الدول النامية في دورات الأونسيتال؛ وتشغيل المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وإدارة سجل الشفافية (مستودع إلكتروني لنشر المعلومات والوثائق الواردة في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول)؛ واستكمال موارد الميزانية العادية المتعلقة بتنفيذ مختلف الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي. وتشمل هذه الأنشطة زيادة الوعي وتعزيز الفهم الفعال لنصوص الأونسيتال واعتمادها واستخدامها؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للدول بشأن اعتماد واستخدام تلك النصوص؛ وبناء القدرات لدعم الاستخدام الفعال للنصوص وتنفيذها وتفسيرها بشكل موحد، بسبل منها أنشطة التدريب ووحدات التعلم الإلكتروني بشأن الأونسيتال ونصوصها. ويعزى الانخفاض البالغ 22 400 دولار أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من موارد المساعدة المؤقتة العامة.

البرنامج الفرعي 6

إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها

134-8 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 3 419 700 دولار، وتعكس انخفاضاً قدره 138 900 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. ويرد شرح للانخفاض المقترح في الفقرة 8-109 (ج). وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-42 وفي الشكل الرابع عشر من الباب 8.

الجدول 8-42

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

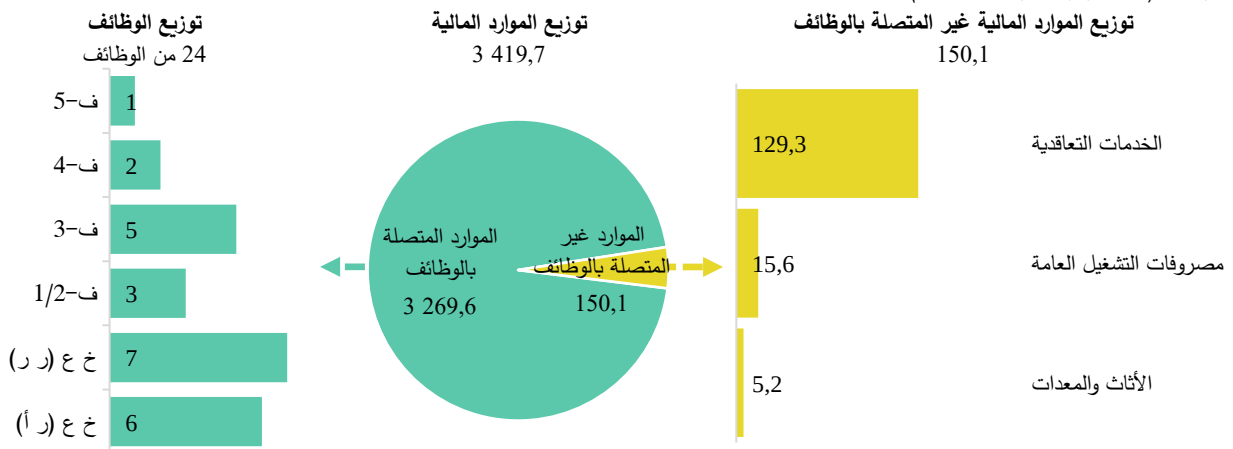
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	المجموع	المجموع	المجموع
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
3 600,1	3 408,5	—	—	(138,9)	(4,1)	3 269,6	(138,9)	3 408,5	3 600,1
135,1	150,1	—	—	—	—	150,1	—	150,1	135,1
3 735,2	3 558,6	—	—	(138,9)	(3,9)	3 419,7	(138,9)	3 558,6	3 735,2
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
12	—	—	—	(1)	(8,3)	11	(1)	—	12
13	—	—	—	—	—	13	—	—	13
25	—	—	—	(1)	(4,0)	24	(1)	—	25

الشكل الرابع عشر من الباب 8

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

135-8 تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 213 000 دولار، وستغطي تكاليف وظيفة واحدة من الرتبة ف-3، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد لدعم قسم المعاهدات لتلبية الطلب المتزايد على الإدارة الإلكترونية للمعاهدات التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والأمم المتحدة لئتم إيداعها وتسجيلها ونشرها، بما في ذلك جميع الاتفاقات التي تبرمها المنظمة لتنفيذ الأنشطة الممولة من التبرعات. ويعزى الانخفاض المقدر بمبلغ 1 700 دولار إلى إلغاء اعتماد غير متكرر للأثاث والمعدات.

الدعم البرنامجي

136-8 يتألف هذا العنصر من المكتب التنفيذي الذي يقدم خدمات إدارية إلى مكتب الشؤون القانونية وأجهزة تقرير السياسات في مجالات منها الموارد البشرية، وإدارة الميزانية والشؤون المالية، وتخطيط الموارد.

137-8 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 930 600 دولار، ولا تعكس أي تغيير مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجدول 8-43 وفي الشكل الخامس عشر من الباب 8.

الجدول 8-43

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

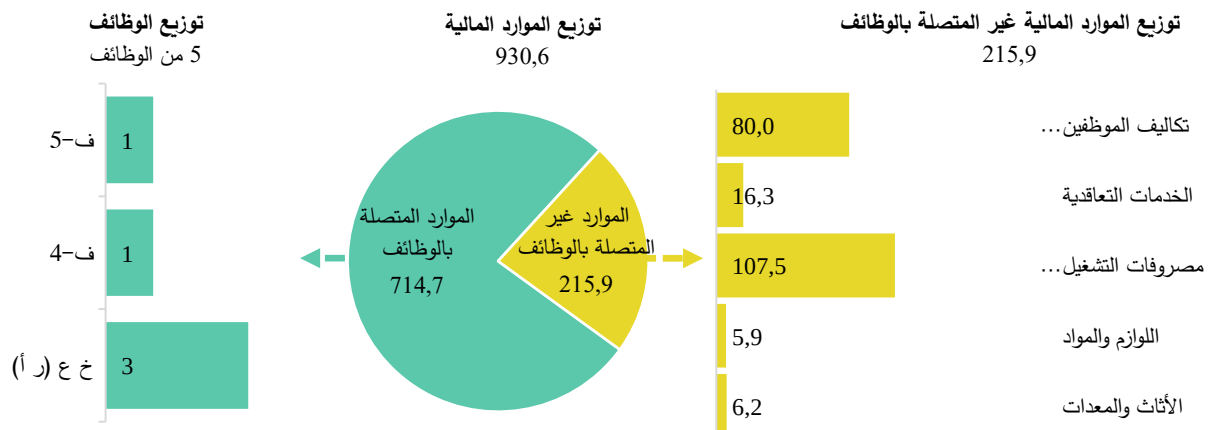
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نسبة	إعادة تقدير التكاليف	المؤوية	المجموع	التغيرات	الأخرى	الموسعة	التعديلات	الولايات الجديدة	التغيرات
2021	عام 2022	الفنية	اعتمادات عام 2021	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
763,8	714,7	—	—	—	—	—	—	—	714,7
الموارد المتصلة بالوظائف									
102,4	215,9	—	—	—	—	—	—	—	215,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف									
866,3	930,6	—	—	—	—	—	—	—	930,6
المجموع									
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
2	2	—	—	—	—	—	—	—	2
الفئة الفنية والفئات العليا									
3	3	—	—	—	—	—	—	—	3
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها									
5	5	—	—	—	—	—	—	—	5
المجموع									

الشكل الخامس عشر من الباب 8

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

8-138 تُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 235 000 دولار، وستغطي تكاليف وظيفتين (وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إضافة إلى موارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم الموارد مختلف المهام الإدارية، ومن بينها تقديم الخدمات المالية، وإدارة الموارد البشرية، والدعم الإداري المتصل بالأنشطة الممولة من خارج الميزانية من خلال صناديق استثمارية مختلفة. وتشمل الأنشطة المرتبطة بذلك إدارة برامج الموظفين والزمالات الممولة من مؤسسة نيبون، وترتيبات السفر، وشراء السلع والخدمات، واستعراض التبرعات العينية.

ثانيا - آلية التحقيق المستقلة لميانمار

تصدير

تعتزم آلية التحقيق المستقلة لميانمار في عام 2023 توسيع جهودها لجمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 وتحليلها، باستخدام التكنولوجيات بطرق مبتكرة وإعطاء الأولوية لجمع الشهادات من أولئك الذين لديهم معرفة مباشرة بالأحداث.

وقد تطلبت الحالة الدينامية التي أعقبت استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار في شباط/فبراير 2021 من الآلية توسيع نطاق أنشطتها التنفيذية من أجل التصدي للدعوات المتزايدة بارتكاب جرائم دولية خطيرة وجمع المعلومات والأدلة المقدمة من مصادر لا تعد ولا تحصى. وستواصل الآلية استخدام أساليب وتكنولوجيات مبتكرة للتصدي للتحديات التي تواجه ولايتها بغية ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت بحق شعب ميانمار.

وستواصل الآلية في عام 2023 تطوير نظامها الإلكتروني لإدارة المعلومات من أجل جمع المعلومات والأدلة وحفظها وتجهيزها؛ وتوسيع نطاق تحليلها للمعلومات والأدلة باستخدام أدوات تكنولوجية متخصصة؛ وتعزيز إجراءات إعداد الأدلة وتحليلها لتبادلها مع المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية. وستواصل الآلية أيضا التحقيق في الجرائم الجنسية والجسدية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وستجمع وتحلل على نحو متزايد المعلومات المفتوحة المصدر والمعلومات المالية كجزء لا يتجزأ من تحقيقاتها في الجرائم الدولية الخطيرة في إطار ولايتها، وستستخدم جميع قنوات الاتصال المتاحة لتحسين أساليب إبلاغ الضحايا وشعب ميانمار بغرضها واستراتيجياتها.

(توقيع) نيكولاس كومجيان

رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

139-8 آلية التحقيق المستقلة لميانمار مكلفة بجمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 ودمج هذه الأدلة وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات يمكن موافاة الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها لتسهيل إقامة دعاوى جنائية عادلة ومستقلة. وتُستمد الولاية من قرارات مجلس حقوق الإنسان 2/39 و 3/42 و 26/43 و 21/46 و 1/47 وتشجع كذلك على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. والولاية مبيّنة بمزيد من التفصيل في اختصاصات الآلية (A/73/716).

140-8 ورحبت الجمعية العامة في قرارها 264/73 بإنشاء الآلية. وأهابت الجمعية في قراراتها 238/75 و 180/76 بالأمم المتحدة أن تكفل منح الآلية المرونة التي تحتاج إليها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

برنامج العمل

الهدف

141-8 الهدف الذي تسهم الآلية في تحقيقه هو كفالة مساءلة الجناة وإقامة العدل إنصافا لضحايا أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

142-8 للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم الآلية بما يلي:

- (أ) جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها، بسبل منها القيام ببعثات تحقيق بالحضور الشخصي؛
- (ب) مواصلة التعاون مع السلطات الوطنية والجهات التي تقدم المعلومات والسعي إلى إقامة علاقات مع الجهات التي يمكن أن تقدم خدمات الدعم للضحايا والشهود. واستنادا إلى الأدلة التي تم جمعها، ستعد الآلية ملفات قضايا تتعلق بالأفراد المسؤولين عن تلك الجرائم؛
- (ج) تطوير وتعهد نظام إلكتروني آمن لإدارة المعلومات يتيح الحماية من تهديدات الأمن السيبراني المتغيرة وتيسير تحليل كميات هائلة من المعلومات، بما في ذلك بيانات وسائل التواصل الاجتماعي والأدلة المستمدة من الشهادات والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو؛
- (د) تبادل المعلومات مع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية وفقا لولايتها والتعاون مع أي إجراءات جارية أو مقبلة تقوم بها هذه المحاكم أو الهيئات القضائية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛
- (هـ) المشاركة في التوعية لشرح ولايتها واستراتيجياتها ونواتجها لأصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الضحايا والشهود، باستخدام أدوات الاتصال المختلفة، بما في ذلك موقعها على شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والنشرات الدورية، باللغة الإنجليزية وباللغات المستخدمة في ميانمار.

143-8 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات وطلبات الدول الأعضاء، تواصل الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 إدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتشمل الأمثلة على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات زيادة التركيز على التحقيقات المفتوحة المصدر واستخدام الاتصالات الإلكترونية الآمنة بدلا من السفر لمعظم الاجتماعات مع المحاورين وتحديد مصادر المعلومات المحتملة والاتصال بها. وستواصل الآلية استخدام الوسائل الافتراضية لمواصلة الحوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومع ذلك، من المفترض أن تلك الظروف التشغيلية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولاية باستخدام النهج المعمول بها سابقا. وأي تعديلات تُدخل على المنجزات المستهدفة المقررة ستتم وفقا للهدف والاستراتيجيات والولايات وسيتم الإبلاغ عنها في إطار معلومات الأداء البرنامجي.

144-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) جمع وحفظ معلومات بشأن أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 يُمكن موافاة المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بها؛
- (ب) بدء إجراءات جنائية عادلة ومستقلة في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية بشأن الجرائم المشار إليها أعلاه؛
- (ج) زيادة فهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الضحايا وعامة الجمهور، ولا سيما داخل ميانمار، لولاية الآلية وعملها والنتائج المتوقعة منها.

145-8 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) سماح الدول الأعضاء المعنية للآلية بالقيام بأنشطة لجمع الأدلة وتوعية الضحايا داخل أراضيها؛
- (ب) سعي الهيئات القضائية أو المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية إلى ممارسة اختصاص البت في الجرائم التي تدخل في نطاق ولاية الآلية، ومواصلة السلطات المختصة طلب الاطلاع على المعلومات من الآلية.

146-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، تواصل الآلية العمل مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء والأفراد ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال، للحصول على المعلومات ذات الصلة وضمان الدعم لولايتها. ويظل من المهم جدا أن تتعاون الدول الأعضاء مع الآلية في ما تقوم به من أنشطة تحقيق، بما في ذلك السماح بالوصول إلى مواقع الجرائم ومقابلة الشهود على أراضيها.

147-8 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تواصل الآلية التشاور مع المحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية، ولا سيما في مجالات التعاون القانوني والقضائي، ونظم تكنولوجيا المعلومات، وحماية الشهود ودعمهم، والتدريب. وتواصل الآلية أيضا التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على مسائل متصلة بميانمار.

148-8 وتدمج الآلية منظورا جنسانيا في سياساتها وأنشطتها. وستواصل الآلية تركيزها على الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك إتاحة سبل مناسبة للضحايا للحصول على الحماية وتدابير الدعم.

أنشطة التقييم

149-8 استُرشد في وضع الخطة البرنامجية لعام 2023 بالتقييم المنجز في عام 2021 لقياس فعالية استراتيجية الآلية بشأن جمع الأدلة.

150-8 فقد أخذت الخطة البرنامجية لعام 2023 في الاعتبار النتائج التي انتهى إليها التقييم المشار إليه أعلاه والدروس المستخلصة منه، على النحو المبين في النتيجة 1 و 3. فعلى سبيل المثال، قامت الآلية بتبسيط عمليات ومنهجيات جمع المعلومات من

خلال المصادر المفتوحة، وهي بصدد تنويع سبل الوصول إلى الشهود ومقابلتهم لزيادة مقبولية الإفادات وجدواها في الإجراءات القانونية إلى أقصى حد.

151-8 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2023:

- (أ) تقييم المنهجية والعمليات المتبعة لجمع إفادات الشهود؛
(ب) تقييم فعالية السياسات والإجراءات المتعلقة بنظم المعلومات وإدارة المعلومات.

الأداء البرنامجي في عام 2021

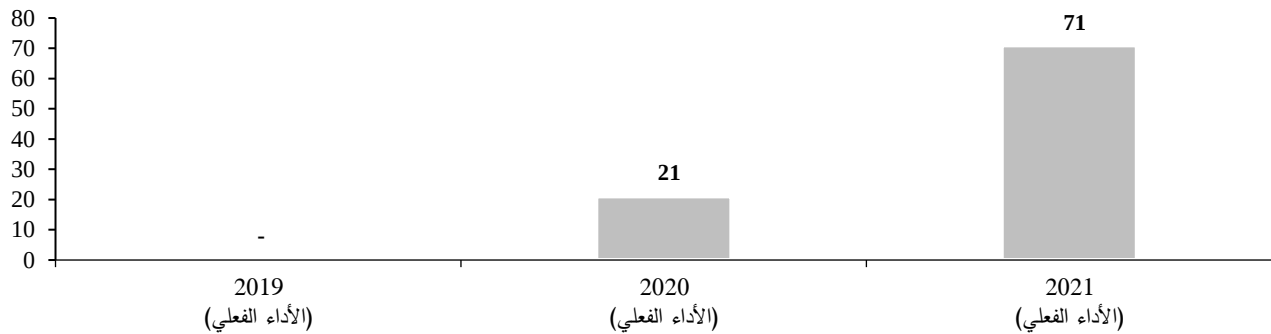
زيادة وتنوع مصادر المعلومات التي تقدم أدلة عن الجرائم والانتهاكات المزعومة للقانون الدولي

152-8 أدت الأحداث التي أعقبت استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021 في ميانمار إلى ورود تقارير عن جرائم مزعومة تدخل في نطاق ولاية الآلية، بما في ذلك حالات واسعة النطاق من الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء واستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين. واستجابة لذلك، وظفت الآلية منصاتها العامة توظيفاً استراتيجياً لتشجيع الأشخاص والكيانات الذين لديهم معلومات ذات صلة على إطلاع الآلية على هذه الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الآلية قدرتها المعززة على إجراء التحقيقات المفتوحة المصدر لتحديد هوية الأشخاص والكيانات الذين يمكن أن تكون لديهم معلومات قيمة. وأسهم عمل الآلية في زيادة عدد المصادر. وفي عام 2021، عملت الآلية بنشاط مع 71 مصدراً، بما في ذلك الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والضحايا والشهود الذين قدموا المعلومات والأدلة إلى الآلية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الآلية، عقب تواصلها مع الجمهور، أكثر من 210 000 مادة من مواد المعلومات (أشرطة فيديو وصور فوتوغرافية ووثائق) وردت من 8 349 من الأفراد والكيانات بعد استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير.

153-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السادس عشر من الباب 8).

الشكل السادس عشر من الباب 8

مقياس الأداء: عدد المصادر التي عملت الآلية معها بنشاط (العدد السنوي)



أثر الجائحة

154-8 كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات؛ وعلى وجه الخصوص، أجلت الآلية بعثات التحقيق والتوعية والبعثات الدبلوماسية، مما أدى إلى إبطاء التقدم المحرز في جمع البيانات وإجراء مقابلات مع الشهود بالحضور الشخصي؛ والتفاوض مع الدول الأعضاء بشأن أطر التعاون؛ وتيسير فهم أكبر لعمل الآلية. واستخدمت الآلية، كلما أتاحت لها الفرصة، الاتصالات عن بعد بدلا من المشاركة بالحضور الشخصي، مع كفالة إجراء هذه الاتصالات بطريقة آمنة ومأمونة والحفاظ على سرية أي معلومات حساسة يتم تبادلها.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: جمع ودمج المعلومات والوثائق والأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

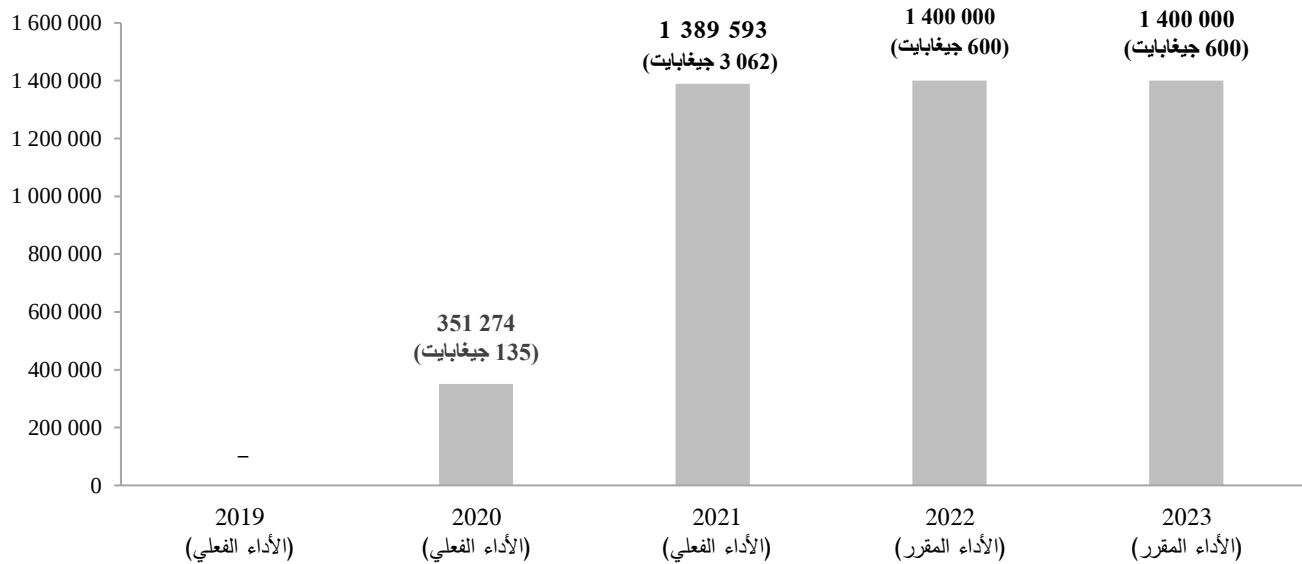
155-8 أسهم عمل الآلية في تجهيز 1 389 593 عنصر معلومات (3 062 جيجابايت) تتعلق بالجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، وهو ما تجاوز الهدف المقرر المتمثل في 813 300 عنصر معلومات (320 جيجابايت).

156-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السابع عشر من الباب 8).

الشكل السابع عشر من الباب 8

مقياس الأداء: عدد وحجم عناصر المعلومات المجهزة على أساس احتمال الموافقة بها (العدد السنوي)

(عدد العناصر وحجمها بالجيجابايت)



النتيجة 2: توفر مجموعات أدلة ووثائق تحليلية لموافاة الكيانات المعنية بها

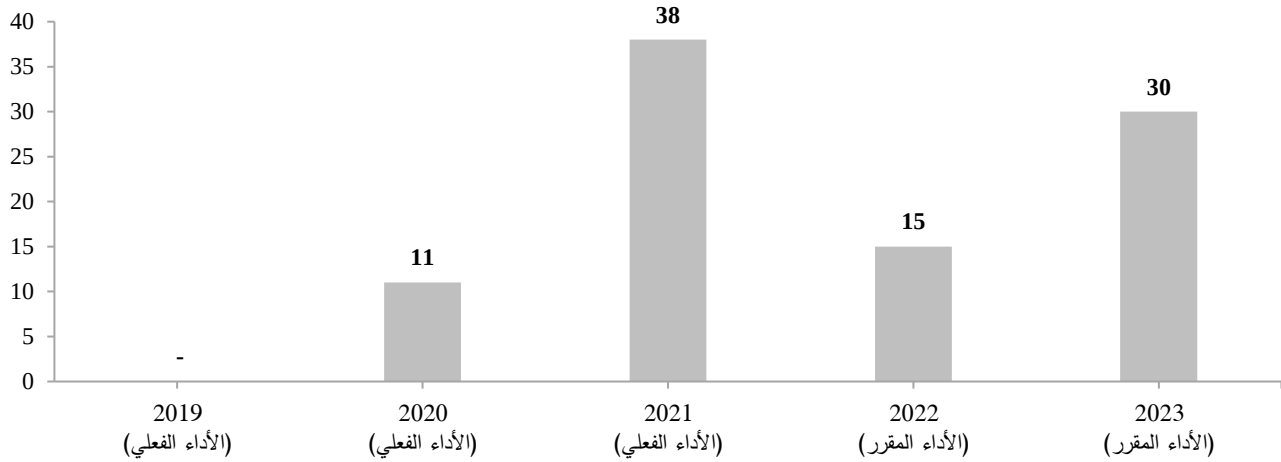
الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

157-8 أسهم عمل الآلية في توافر 38 مجموعات أدلة ضمن ملفات القضايا ووثائق تحليلية لموافاة الكيانات المعنية بها، وهو ما تجاوز الهدف المقرر وهو 13 مجموعات أدلة ووثائق تحليلية.

158-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 8).

الشكل الثامن عشر من الباب 8

مقياس الأداء : عدد مجموعات الأدلة والوثائق التحليلية المتوفرة للموافاة بها (العدد السنوي)



النتيجة 3: زيادة فرص الحصول على الأدلة بأوسع مقبولة ممكنة في المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

159-8 إن إعداد ملفات قضايا من شأنها أن تصمد أمام التمهيص في المحاكمات الجنائية عملية تتسم بالتعقيد وطول الأمد في كثير من الأحيان، حيث يجب إثبات جميع العناصر وفقاً للمعايير العالية المطلوبة في القضايا الجنائية. وما فتئت الآلية تكثف جهودها للحصول على إفادات موقعة مفصلة من الشهود الذين لديهم معلومات ووثائق مباشرة عن ارتكاب الجرائم بطريقة تكفل أوسع مقبولة ممكنة في الإجراءات الجنائية الوطنية والإقليمية والدولية.

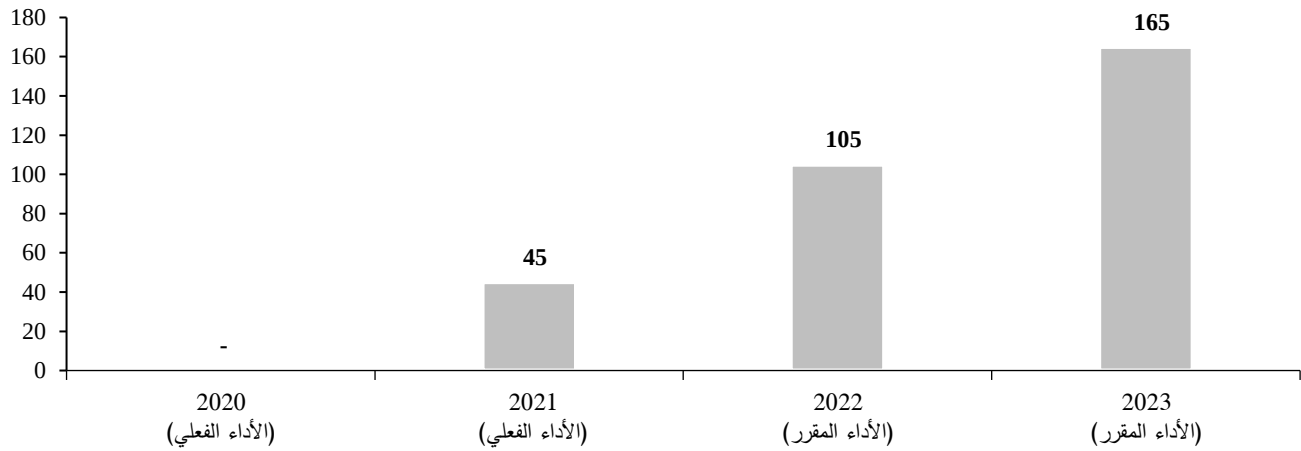
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

160-8 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة الآلية في وجوب اعتماد أساليب وعمليات مرنة للوصول إلى الشهود والضحايا وغيرهم من الأفراد وإجراء مقابلات معهم من أجل جمع أدلة ذات قيمة جنائية من دون التضحية بالمعايير وبسلامة الإجراءات التي يتم جمع الأدلة من خلالها. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستزيد الآلية عمليات التحري عن الشهود وغيرهم من الأفراد المهتمين في مواقع مختلفة وإجراء مقابلات معهم، رهنا بتعاون الدول الأعضاء. وستسعى الآلية إلى إجراء هذه التحريات والمقابلات شخصياً لضمان سلامة الإفادات وقيمتها الجنائية. وعندما يتعذر إجراء المقابلات الشخصية بسبب القيود المفروضة على السفر أو غيرها من القيود، ستستخدم أيضاً طرق إجراء المقابلات عن بعد، بما يتماشى مع متطلبات السرية وأمن المعلومات.

161-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 8).

الشكل التاسع عشر من الباب 8

مقياس الأداء : عدد مذكرات التحري وإفادات الشهود المتاحة للمشاركة (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

162-8 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى الآلية.

قرارات الجمعية العامة

264/73	حالة حقوق الإنسان في ميانمار	287/75	الحالة في ميانمار
246/74؛ 238/75	حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار		
180/76			

قرارات مجلس حقوق الإنسان

3/42؛ 2/39	حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار	26/43؛ 21/46	حالة حقوق الإنسان في ميانمار
1/47			

المنجزات المستهدفة

163-8 يعرض الجدول 8-44 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الخاصة بالآلية.

الجدول 8-44

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي لعام 2021	المقرر الفعلي لعام 2021	المقرر الفعلي لعام 2022	المقرر الفعلي لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	2	2	2	2
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	1	1	1	1
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
2 - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان	4	4	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				

اجتماعات الهيئات التالية:				
3 -	مجلس حقوق الإنسان	1	1	1
4 -	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1
5 -	لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1
6 -	اللجنة الخامسة	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	2	-	6
7 -	حلقات عمل للمحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية عن التحقيقات التي تجريها الآلية من أجل تيسير الإجراءات القضائية	2	-	4
8 -	حلقة عمل عن التعاون بين مجموعات المجتمع المدني العاملة في ميانمار والآلية	-	-	2
	المواد التقنية (عدد المواد)	13	83	15
9 -	وثائق مجمعة فيها المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية	10	20	10
10 -	وثائق مجمعة فيها تحليلات الأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية	3	18	5
11 -	منكرات التحري وإفادات الشهود	-	45	-
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	9	-	4
12 -	بعثات التحقيق لتحديد مقدمي المعلومات والشهود ومقابلتهم وجمع الأدلة	9	-	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: المشاورات والتعاون بشأن الآلية مع أكثر من 50 كياناً، بما في ذلك الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنشاء قاعدة بيانات لدمج المعلومات والأدلة ذات الصلة بالموضوع وتنظيمها وحفظها والتحقق منها وتحليلها.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: عقد مؤتمرات مع أصحاب المصلحة المعنيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن ولاية الآلية وأنشطتها؛ المواد الإعلامية، والنشرات الدورية، ومواد أخرى عن عمل الآلية، مصممة خصيصاً لجمهور محدد باللغات المستخدمة في ميانمار.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد المؤتمرات الصحفية وإجراء المقابلات الإعلامية؛ وحلقات نقاش ومناسبات؛ وإحاطات إلى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي للآلية ومنصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023 لمحة عامة

164-8 ترد في الجداول 45-8 إلى 47-8 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 45-8

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	التغيرات		تقديرات عام 2023 (قبل)
						المجموع	النسبة المئوية	
تكاليف الموظفين الأخرى	8 108,7	9 479,2	74,7	—	—	74,7	0,8	9 553,9
الخبراء الاستشاريون	158,2	290,3	—	—	—	—	—	290,3
سفر الموظفين	75,0	359,0	—	—	—	—	—	359,0
الخدمات التعاقدية	1 395,0	1 204,7	—	—	282,3	282,3	23,4	1 487,0
مصروفات التشغيل العامة	2 430,6	783,2	—	—	—	—	—	783,2
اللوازم والمواد	17,3	30,6	—	—	(8,6)	(8,6)	(28,1)	22,0
الأثاث والمعدات	133,1	573,7	—	—	(273,7)	(273,7)	(47,7)	300,0
المنح والمساهمات	12,8	138,0	—	—	—	—	—	138,0
المجموع	12 330,6	12 858,7	74,7	—	—	74,7	0,6	12 933,4

الجدول 46-8

الباب عموماً: وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2023

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
55	1 أ ع م، 1 مد-1، 4 ف-5، 8 ف-4، 20 ف-3، 13 ف-2/1، 8 خ ع (ر أ)
—	التغيرات في الوظائف
55	1 أ ع م، 1 مد-1، 4 ف-5، 8 ف-4، 20 ف-3، 13 ف-2/1، 8 خ ع (ر أ)

ملاحظة: استُخدمت المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

الجدول 8-47

الباب عموماً: وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة، حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	اعتمادات عام 2022	التغيرات				المقترح لعام 2023
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
أ ع م	1	—	—	—	—	1
مد-1	1	—	—	—	—	1
ف-5	4	—	—	—	—	4
ف-4	8	—	—	—	—	8
ف-3	20	—	—	—	—	20
ف-1/2	13	—	—	—	—	13
المجموع الفرعي	47	—	—	—	—	47
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
خ ع (ر أ)	8	—	—	—	—	8
المجموع الفرعي	8	—	—	—	—	8
المجموع	55	—	—	—	—	55

8-165 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجداول 8-48 إلى 8-50 وفي الشكل العشرين من الباب 8.

8-166 وعلى النحو المبين في الجدولين 8-48 (1) و 8-49 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2023 ما قدره 12 933 400 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها 74 700 دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022. وقد نتجت التغيرات في الموارد عن التعديلات الفنية. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 8-48

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر	نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التغيرات				النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع		
برنامج العمل	12 330,6	12 858,7	74,7	—	—	74,7	0,6	12 933,4
المجموع الفرعي، 1	12 330,6	12 858,7	74,7	—	—	74,7	0,6	12 933,4

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	نفقات عام 2021	تقديرات عام 2022	التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023
برنامج العمل	8,3	2 203,9	(120,0)	(5,4)	2 083,9
المجموع الفرعي، 2	8,3	2 203,9	(120,0)	(5,4)	2 083,9
المجموع	12 338,9	15 062,6	(45,3)	(0,3)	15 017,3

الجدول 8-49

الباب عموماً: وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة لعام 2023 حسب مصدر التمويل والعنصر

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر	اعتمادات عام 2022	التغييرات			المقترح لعام 2023
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	
برنامج العمل	55	-	-	-	55
المجموع الفرعي، 1	55	-	-	-	55

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	تقديرات عام 2022	التغير	تقديرات عام 2023
برنامج العمل	8	-	8
المجموع الفرعي، 2	8	-	8
المجموع	63	-	63

الجدول 8-50

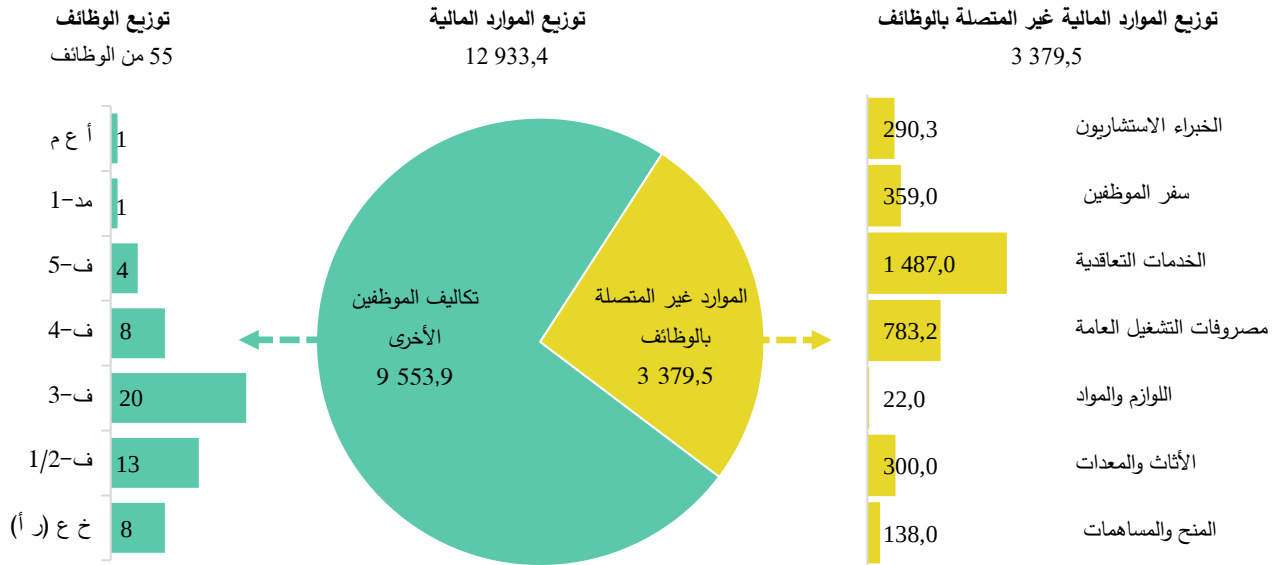
الباب عموماً: تطور الموارد المالية ووظائف المساعدة المؤقتة العامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نقطة اعتمادات عام 2021	نقطة اعتمادات عام 2022	التغييرات	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية	الموارد غير المتصلة بالوظائف	المجموع	التغييرات الأخرى	المجموع
12 330,6	12 858,7	74,7	-	74,7
12 330,6	12 858,7	74,7	-	12 933,4
وظائف المساعدة المؤقتة العامة حسب الفئة				
47	47	-	-	47
8	8	-	-	8
55	55	-	-	55

الشكل العشرون من الباب 8
توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

167-8 على النحو المبين في الجدول 8-48 (1)، تعكس التغيرات في الموارد زيادة قدرها 74 700 دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى تتصل بالأثر المؤجل لإعادة ندب موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) كموظف إداري (ف-3)، تمت الموافقة عليها عملاً بقرار الجمعية العامة 245/76، وكانت تخضع لمعدل شواغر قدره 50 في المائة وفقاً للممارسة المتبعة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

168-8 على النحو المبين في الجدولين 8-48 (2) و 8-49 (2)، تتوقع الآلية أن تستمر في تلقي مساهمات نقدية من شأنها أن تكمل موارد الميزانية العادية. وفي عام 2023، يقدر أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 2 083 900 دولار.

169-8 وستستخدم الموارد أساساً لتعزيز قدرة الآلية على التحقيق، بما يشمل تعيين موظفين ذوي خبرة عالية التخصص، وشراء التكنولوجيا المتخصصة، بما في ذلك برامجيات اكتشاف وحفظ وسائط التواصل الاجتماعي، وأدوات تحليل الفيديو والصور، وأدوات رسم خرائط الأدلة، والاشتراكات في مختلف خدمات المعلومات، وإنشاء منتدى منتظم للآلية للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني، ومن بينها مجموعات الضحايا، بشأن عمل الآلية. ويعكس الانخفاض المقدّر بمبلغ 120 000 دولار الإيرادات المتوقعة، استناداً إلى الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات المبرمة مع الجهات المانحة. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 13,9 في المائة من مجموع الموارد المخصصة للآلية.

170-8 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية تحت هذا الباب لإشراف الآلية المفوض لها السلطة من الأمين العام.

171-8 ووفقا لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة التي تُشجّع فيها المؤسسات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وامتنالا للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تعمل الآلية على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. فعلى سبيل المثال، تواصل الآلية تقليص استهلاك الطاقة في منشآتها إلى أدنى حد، فقد شيدت جدرانها خارجية مميزة مزودة بألواح عازلة للحرارة للحد من تشتت الحرارة، وركبت نوافذ حرارية بسمات موفرة للطاقة مصممة لمقاومة فقدان الحرارة والبرودة، ومصابيح بصمامات ثنائية باعثة للضوء في جميع المكاتب والأماكن المشتركة، ونظاما للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء مزودا بمنظّمات للحرارة في جميع المكاتب والأماكن المشتركة لإتاحة التحكم في درجة الحرارة على نحو أفضل.

172-8 وترد في الجدول 8-51 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وستواصل الآلية بذل الجهود بغية تعزيز معدل الامتثال فيما يتعلق بشراء تذاكر السفر من خلال زيادة وتيرة رصد الامتثال لمقتضيات الحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة عن طريق طرح المسألة في الإحاطات الشهرية بشأن الموارد المقدمة للإدارة.

الجدول 8-51

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020	الفعلي لعام 2021	المقرر لعام 2022	المقرر لعام 2023
100	100	100	100	100
12	79	77	100	100

تقديم الوثائق في مواعيدها

شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

ثالثا - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

تصدير

في عام 2023، ستواصل الآلية الدولية المحايدة المستقلة المضي قدما في تنفيذ ولايتها للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وستواصل الآلية إبرام أطر للتعاون مع مقدمي المعلومات والأدلة وزيادة حجم مستودعها المركزي للمعلومات والأدلة وتحسين إمكانية البحث فيه. ولا يسهم العمل التحليلي الذي تطوره الآلية في إطار خطوط التحقيق المتعددة التي تتبعها في تعزيز تحقيقاتها الهيكلية وملفات القضايا فحسب، بل لا يزال يلبي باطراد العدد المتنامي من طلبات المساعدة التي تتلقاها من الولايات القضائية المختصة. وستواصل الآلية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتطوير قدرتها على حفظ المعلومات والأدلة وتجهيزها، وتحسين إمكانية الوصول إلى هذه المواد وإمكانية البحث فيها في المستودع المركزي، وتعزيز أساليب عملها التحليلية. وقد نوّعت أشكال الدعم التي تقدمها إلى الولايات القضائية المختصة، بشكل استباقي وفي إطار تلبية طلبات الولايات القضائية المختصة وستواصل التكيف مع احتياجاتها. وأحرزت الآلية تقدما ملموسا في تنفيذ ولايتها. وتظل الآلية ملتزمة باتباع نهج شامل في إقامة العدل، لا سيما فيما يتعلق بمختلف فئات الضحايا والناجين أو الجرائم التي تم تجاهلها تاريخيا والتي لم توثق توثيقا كافيا، مثل العنف الجنسي والجسدي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

(توقيع) كاترين مارشي - أويل

رئيسة الآلية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

173-8 تتولى الآلية مسؤولية المساعدة في التحقيق في أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقة المسؤولين عنها قضائياً. وتستمد الآلية ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع، ومنها القرار 248/71، بصيغته المبينة بمزيد من التفصيل في اختصاصات الآلية (انظر A/71/755، المرفق). وتتولى الآلية مسؤولية مباشرة عن دعم المساءلة الجنائية، ويتصل عملها بدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية التي تقوم بها جهات فاعلة أخرى، وأيضاً بإعداد ملفات للقضايا ستطلع عليها المحاكم أو الهيئات القضائية التي لديها حالياً اختصاص البت في هذه الجرائم أو قد يكون لها ذلك الاختصاص مستقبلاً.

برنامج العمل

الهدف

174-8 الهدف الذي تسهم الآلية في تحقيقه هو كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

175-8 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم الآلية بما يلي:

- (أ) إنماء المستودع المركزي بواسطة اتفاقات التعاون القائمة والمستجدة؛
- (ب) تحليل الأدلة في إطار تحقيقاتها الهيكلية واستجابة لطلبات المساعدة التي تردها من السلطات القضائية ذات الصلاحية؛
- (ج) إعداد ملفات قضايا جنائية من خلال تحليل الأدلة التي بحوزتها، حيث ستتبع مسارات التحقيق وستجري التحقيقات اللازمة لسد الثغرات في الأدلة؛
- (د) موافاة المحاكم والهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها اختصاص البت في هذه الجرائم المزعومة بالمعلومات والأدلة والوثائق التحليلية والخبرات وملفات القضايا أو أي من ذلك؛
- (هـ) تطوير وتنفيذ نهجها المتمحور حول الضحايا والناجين، وستؤلى في جميع أعمالها اهتماماً ينصب التركيز فيه على الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال؛
- (و) تشجيع اتباع نهج متكامل في إقامة العدل والمساءلة من خلال الحوار والتيسيق الفعالين، بما في ذلك مع الجهات العاملة في مجال العدالة الجنائية والمجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى من الأمم المتحدة، مما يساعد الدول الأعضاء على التقدم نحو تحقيق الهدفين 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

176-8 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات الدول الأعضاء وطلباتها، ستواصل الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 إدماج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن الأمثلة على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مواصلة صقل وتعديل القدرات التقنية ومسارات العمل

التحليلية لاستيعاب التغييرات في عمليات جمع الأدلة وخطط تجهيزها، مما يسمح بإحراز تقدم في سير ملفات القضايا. ومع ذلك، من المفترض أن تلك الظروف التشغيلية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولاية باستخدام النهج المعمول بها سابقاً. وأي تعديلات تُدخل على المنجزات المستهدفة المقررة ستتم وفقاً للهدف والاستراتيجية والولايات وسيتم الإبلاغ عنها في إطار معلومات الأداء البرنامجي.

177-8 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) مطالبة الأطراف بالحصول على أدلة حاسمة على الجرائم المزعومة، وتخزينها في مستودع مركزي وإتاحتها للتجميع والتوزيع؛
- (ب) تعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات التي تجريها السلطات القضائية المختصة بشأن الجرائم المزعومة التي تدخل ضمن ولاية الآلية؛
- (ج) زيادة إمكانية لجوء ضحايا الجرائم في الجمهورية العربية السورية والناجين منها إلى القضاء والمساواة بين الجنسين؛
- (د) تعزيز أوسع مجموعة ممكنة من مبادرات العدالة، بما يتفق مع ولاية الآلية.

178-8 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) تقديم الأطراف معلومات وأدلة بأشكال مختلفة لإدراجها في المستودع المركزي، مما يستلزم قدرات وموارد تخزين لمواصلة وسم المعلومات والأدلة؛
- (ب) استمرار إتاحة المواد المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية التي جمعتها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

179-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل الآلية التعاون مع الهيئات القضائية المختصة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني السورية والدولية ومع الأفراد، باستخدام مجموعة متنوعة من أطر التعاون.

180-8 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل الآلية التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة على قضايا تتعلق بالجمهورية العربية السورية، بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وفق ولايتها.

181-8 وتراعي الآلية منظوراً جنسانياً في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تواصل الآلية مراعاة منظور جنساني في استراتيجياتها المتعلقة بالإثبات من أجل تجنب أي تحيز قد يؤدي إلى عدم الدقة في تسجيل الضرر الذي تعرضت له إناث وضمان إيلاء الاهتمام الواجب للعنف الجنسي ضد الذكور.

183-8 وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستدمج الآلية في جميع أعمالها تجارب ووجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في السياق السوري. ويتسق ذلك مع نهجها المتمحور حول الضحايا والناجين، الذي تسعى الآلية من خلاله إلى تسليط الضوء على تجارب طائفة واسعة من الضحايا والناجين الذين تم تجاهلهم تاريخياً والنظر في هذه التجارب. وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الآلية، تجري الآلية تغييرات من أجل استيعاب الزوار ذوي الإعاقة في مكاتبها.

أنشطة التقييم

183-8 من المقرر إجراء تقييم لاحتياجات وحدة موارد الإنترنت من البنية التحتية والقدرات وفعاليتها في دعم أنشطة التحليل والموافاة بالمعلومات في عام 2023.

الأداء البرنامجي في عام 2021

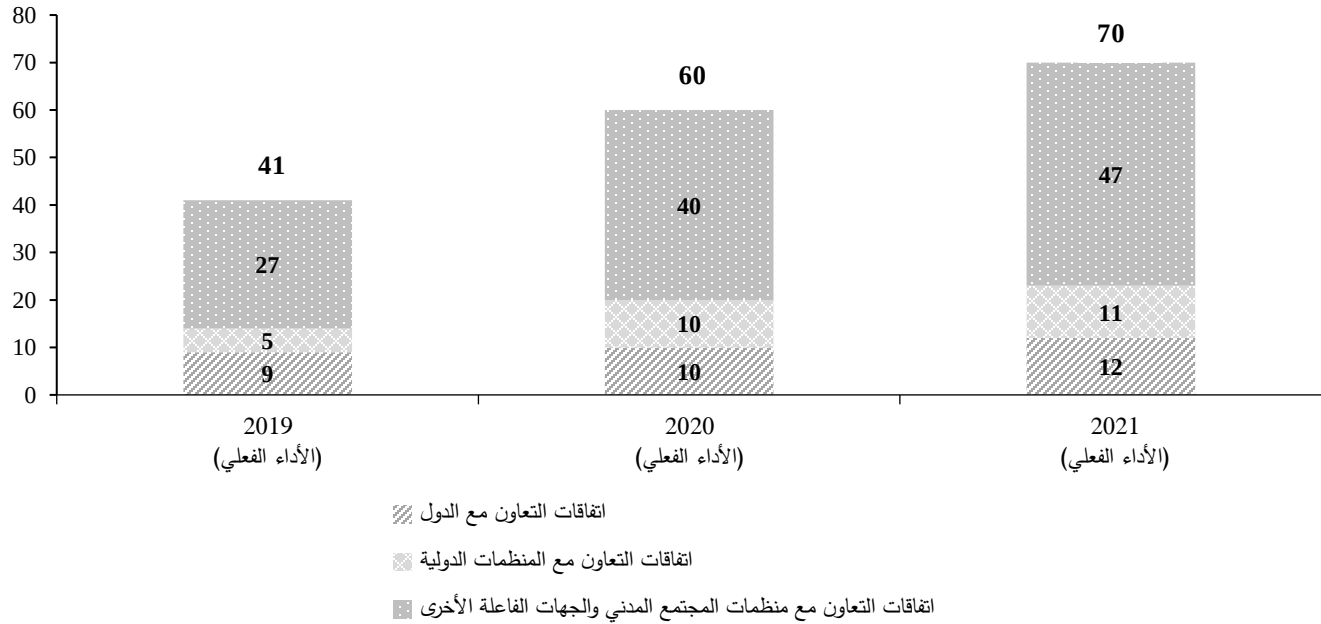
إبرام أطر للتعاون بين الآلية والدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني

8-184 يتمثل أحد الجوانب الأساسية لولاية الآلية في جمع الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. والمعلومات والأدلة ذات الصلة موجودة لدى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، من الدول والمنظمات الدولية الموجودة في المنطقة إلى منظمات المجتمع المدني التي توثق الجرائم والضحايا والناجين والشهود. وتستدعي تشريعات وسياسات العديد من الدول والمنظمات الدولية وجود اتفاقات رسمية تنظم معالم تعاونها مع الآلية. وتطلب معظم منظمات المجتمع المدني توقيع مذكرات تفاهم قبل مشاركة وثائقها. وتستلزم أنشطة الجمع والتحقيق التي تضطلع بها الآلية في أي إقليم من أقاليم الدول أيضا وجود إطار متفق عليه. وبالتالي، فإن إبرام أطر التعاون أمر بالغ الأهمية لتنفيذ ولاية الآلية تنفيذا فعالا. وفي نهاية عام 2018، كانت الآلية قد أبرمت 12 إطارا للتعاون. وأسفرت المشاركة الاستباقية مع الجهات الحائزة للمعلومات بين عامي 2019 و 2021 عن إبرام ما مجموعه 70 إطارا للتعاون في نهاية عام 2021.

8-185 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الحادي والعشرون من الباب 8).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 8

مقياس الأداء: مجموع عدد إطار التعاون المبرمة (العدد التراكمي)



أثر الجائحة

8-186 كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما على تأجيل البعثات في الموقع التي تستلزم اتصالا مباشرا لإدارة العلاقات مع المصادر المهمة وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكذلك على إلغاء الزيارات التي كان من المقرر أن تقوم بها وحدات وطنية معنية بجرائم الحرب لتحديد الأدلة في قاعدة بيانات الآلية.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: تحليل متعدد الأشكال

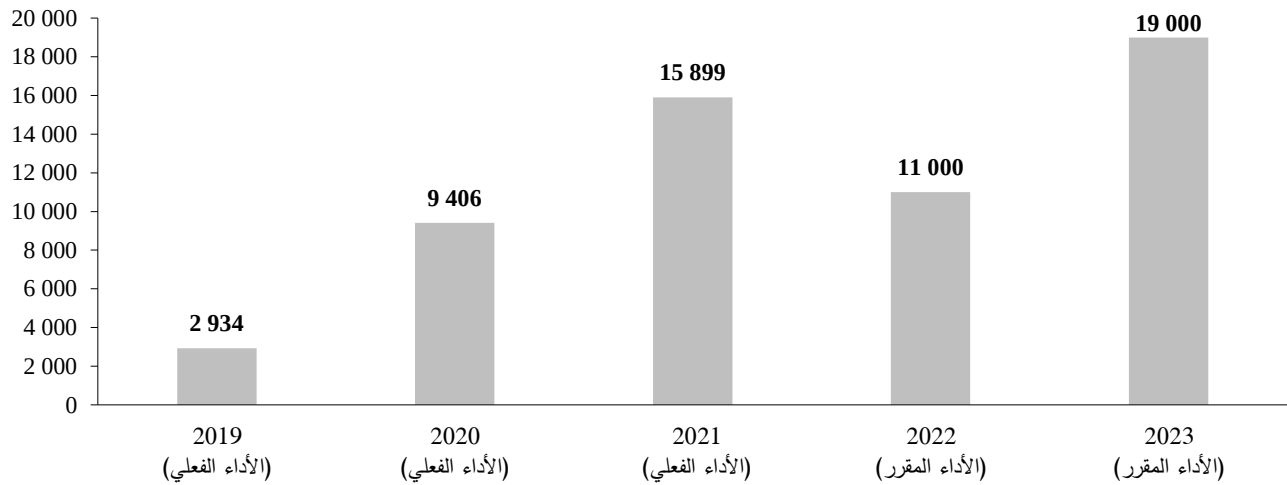
الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

187-8 أسهم عمل الآلية في فحص 15 899 سجل إثبات في إطار تلبية طلبات المساعدة المقدمة من السلطات المختصة في دوائر الولاية القضائية المعنية، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر وهو فحص 6 500 سجل إثبات.

188-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني والعشرون من الباب 8).

الشكل الثاني والعشرون من الباب 8

مقياس الأداء : عدد سجلات مجموعات الأدلة التي وُفيت بها الجهات المعنية (العدد السنوي)



النتيجة 2: تحسّن مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأعمال الفنية للآلية لتيسير إقامة العدل من أجل الجميع

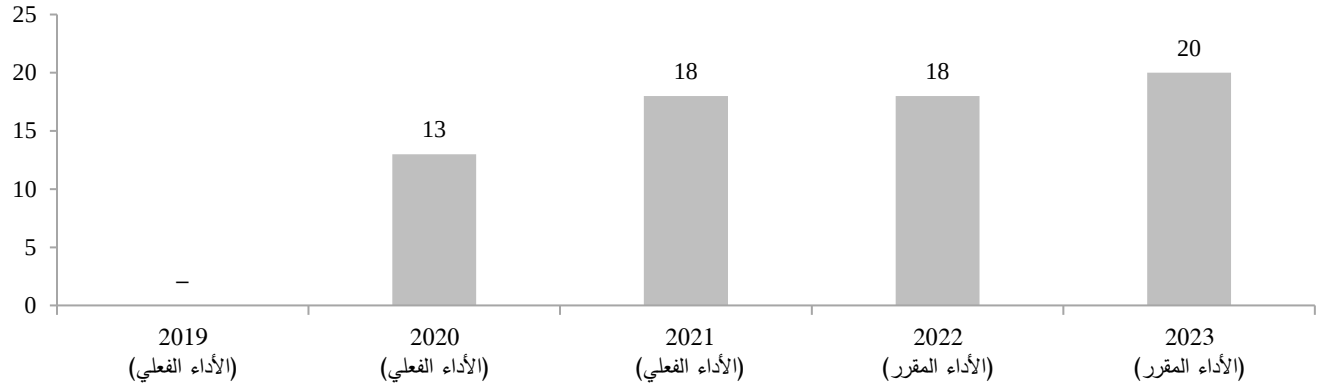
الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

189-8 أسهم عمل الآلية في 18 ناتجا جنسانيا متخصصا يُتاح فورا أو مستقبلا للكيانات الخارجية التي تطلب إسهاما أو مساعدة من الآلية في جهود إقامة العدل والأنشطة المتصلة بالجرائم الجنسية والجنسانية في السياق السوري وفي التواصل مع ضحايا هذه الجرائم والناجين منها، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر وهو 15 ناتجا متخصصا.

190-8 ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث والعشرون من الباب 8).

الشكل الثالث والعشرون من الباب 8

مقياس الأداء : عدد النواتج المتخصصة المراعية للمنظور الجنساني التي تُتاح لكيانات خارجية (العدد السنوي)



النتيجة 3: تعزيز النهج المتمحور حول الضحايا والناجين من أجل إقامة العدل من أجل الجميع

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

191-8 كثيرا ما وضع ضحايا الجرائم الدولية والناجون منها على هامش عمليات المساءلة واعتبروا مستفيدين سلبيين من المساعدة. وتتطلب إقامة العدل المجدية والشاملة تواصلًا نشطًا مع الضحايا والناجين لتعكس تجاربهم ووجهات نظرهم وأولوياتهم في عمليات المساءلة. وقد تواصلت الآلية مباشرة وبانتظام مع الضحايا والناجين في محافل متنوعة لتيسير الاتصال المستمر في الاتجاهين، وتوفير المعلومات عن عملها المتصل بالمساءلة والتماس المدخلات بشأنه.

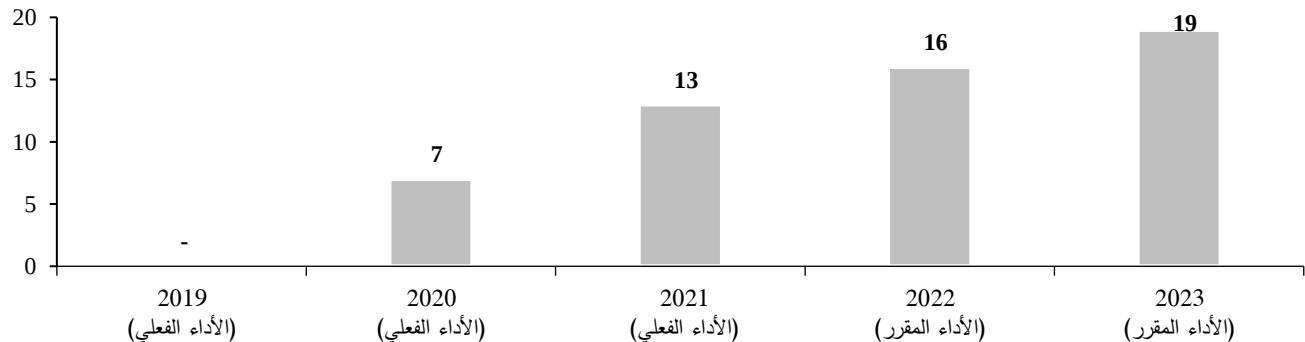
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

192-8 تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للآلية في أن بناء الثقة يستدعي تواصلًا بناء ومجديًا مع الضحايا والناجين من خلال التفاعل المتكرر والاتصال المفتوح والمباشر واستخدام استراتيجيات استباقية لالتماس خبراتهم ووجهات نظرهم وأولوياتهم بفعالية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستسعى الآلية إلى توسيع نطاق مشاركتها مع الضحايا والناجين باتباع منهجيات تواصل إضافية وأدوات (من قبيل إجراءات التشغيل الموحدة) ومنتجات إعلامية (مواد التوعية)، وتيسير استمرار إدماج تجارب الضحايا والناجين ووجهات نظرهم وأولوياتهم في عملها. ومن المتوقع أن يؤدي النهج الجديد إلى تعزيز مشاركة الضحايا والناجين في عملية المساءلة.

193-8 ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع والعشرون من الباب 8).

الشكل الرابع والعشرون من الباب 8

مقياس الأداء : عدد مشاركات الضحايا والناجين (العدد السنوي)



الولايات التشريعية

8-194 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى الآلية.

قرارات الجمعية العامة

248/71 الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011؛ حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية 193/75؛ 228/76

المنجزات المستهدفة

8-195 يعرض الجدول 8-52 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الخاصة بالآلية.

الجدول 8-52

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	1	1	1	1
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة	2	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	4	4	4	4
اجتماعات الهيئات التالية:					
2 - الجمعية العامة	1	1	1	1	1
3 - اللجنة الخامسة	1	1	1	1	1
4 - لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1	1
5 - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	5	3	6	6	6
6 - حلقات عمل بشأن استراتيجيات التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الجمهورية العربية السورية والآلية	2	2	2	2	2
7 - حلقات عمل بشأن المساءلة لفائدة المجتمع المدني	2	-	2	2	2
8 - حلقة دراسية عن النهج الذي يركز على الضحايا	1	1	2	2	2
المواد التقنية (عدد المواد)	71	151	87	195	195
9 - وثائق مجمعة فيها المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية، بما في ذلك استجابة لطلبات المساعدة الواردة من سلطات الادعاء	50	71	50	90	90
10 - وثائق مجمعة فيها تحليلات للأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية من أجل موافاة السلطات المختصة بها	19	75	35	100	100
11 - ملفات القضايا (كلية أو جزئية)، بما في ذلك وحدات الإثبات وغيرها من مجموعات النواتج التحليلية ذات الصلة بالمسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم دولية محددة	2	5	2	5	5
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	15	6	15	22	22
12 - بعثات التحقيق لتحديد المصادر والشهود المحتملين ومقابلتهم، وجمع الأدلة و/أو إعداد ملفات القضايا لتسهيل الإجراءات في الولايات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية	15	6	15	22	22

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع السلطات القضائية الوطنية من أكثر من 15 بلدا والتعاون في هذا الصدد؛ وإجراء مشاورات مع المجتمع المدني، بما في ذلك طائفة واسعة من جماعات الضحايا والناجين.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: توفير مستودع مركزي للأدلة على الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: توزيع نشرات دورية على نحو 200 منظمة غير حكومية وكيانات أخرى؛ وإعداد معلومات و "أسئلة شائعة" لأغراض النشر العام؛ ورقات معلومات أساسية عن الآلية؛ واجتماعات لإنشاء وعي شركاء الأمم المتحدة في الآلية.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بيانات صحفية ومؤتمرات صحفية ومقابلات مع الصحافة؛ وحلقات نقاش ومناسبات؛ وإحاطات إلى الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الموقع الشبكي للآلية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023 لمحة عامة

196-8 ترد في الجداول 8-53 إلى 8-55 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 8-53

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات						نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	الموسعة	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتصلة بالوظائف	9 240,1	10 240,3	-	-	-	(149,4)	(149,4)	(149,4)	(1,5)	10 090,9			
تكاليف الموظفين الأخرى	381,8	1 217,9	-	-	-	484,1	484,1	484,1	39,7	1 702,0			
الضيافة	1,6	3,9	-	-	-	-	-	-	-	3,9			
الخبراء الاستشاريون	339,6	449,0	-	-	-	89,6	89,6	89,6	20,0	538,6			
سفر الممثلين	-	224,9	-	-	-	(224,9)	(224,9)	(224,9)	(100,0)	-			
سفر الموظفين	108,0	504,0	-	-	-	(13,9)	(13,9)	(13,9)	(2,8)	490,1			
الخدمات التعاقدية	1 777,7	3 012,1	-	-	-	-	-	-	-	3 012,1			
مصرفوات التشغيل العامة	750,1	698,8	-	-	-	42,5	42,5	42,5	6,1	741,3			
اللوازم والمواد	26,3	52,8	-	-	-	-	-	-	-	52,8			
الأثاث والمعدات	164,6	824,5	-	-	-	(602,3)	(602,3)	(602,3)	(73,1)	222,2			
تحسين أماكن العمل	2,6	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
المنح والمساهمات	26,1	50,4	-	-	-	224,9	224,9	224,9	446,2	275,3			
المجموع	12 818,7	17 278,6	-	-	-	(149,4)	(149,4)	(149,4)	(0,9)	17 129,2			

الجدول 8-54

الباب عموماً: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2023

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
60	1 أ ع م، 1 مد-1، 5 ف-5، 8 ف-4، 25 ف-3، 10 ف-1/2، 1 خ ع (ر)، 9 خ ع (أ)
-	موظفان قانونيان (ف-3) للعمل كمحققين (ف-3) في قسم جمع المعلومات وتحليلها
-	وظيفة واحدة برتبة ف-4 ووظيفة واحدة من فئة خ ع (أ) من قسم جمع المعلومات وتحليلها إلى قسم الدعم والموافاة بالمعلومات
60	1 أ ع م، 1 مد-1، 5 ف-5، 8 ف-4، 25 ف-3، 10 ف-1/2، 1 خ ع (ر)، 9 خ ع (أ)

ملاحظة: استُخدمت المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

الجدول 8-55

الباب عموماً: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	اعتمادات عام 2022	التغيرات				المقترح لعام 2023
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
أ ع م	1	—	—	—	—	1
مد-1	1	—	—	—	—	1
ف-5	5	—	—	—	—	5
ف-4	8	—	—	—	—	8
ف-3	25	—	—	—	—	25
ف-1/2	10	—	—	—	—	10
المجموع الفرعي	50	—	—	—	—	50
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
خ ع (ر ر)	1	—	—	—	—	1
خ ع (ر أ)	9	—	—	—	—	9
المجموع الفرعي	10	—	—	—	—	10
المجموع	60	—	—	—	—	60

8-197 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 في الجداول 8-56 إلى 8-58 وفي الشكل الخامس والعشرين من الباب 8.

8-198 وكما هو مبين في الجدولين 8-56 (1) و 8-57 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2023 ما قدره 17 129 200 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وتعكس انخفاضاً قدره 149 400 دولار (أو 0,9 في المائة) مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022. وتعزى التغيرات في الموارد إلى تغيرات أخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 8-56

الباب عموماً: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر	نفقات عام		التغيرات				النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	2021	عام 2022	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/الأخرى	المجموع		
برنامج العمل	12 818,7	17 278,6	—	—	(149,4)	(149,4)	(0,9)	17 129,2
المجموع الفرعي، 1	12 818,7	17 278,6	—	—	(149,4)	(149,4)	(0,9)	17 129,2

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	نفقات عام		تقديرات عام		النسبة المئوية	التغير
	2021	2022	2023	2023		
برنامج العمل	6 053,0	6 635,8	4 998,0	(24,7)	(1 637,8)	
المجموع الفرعي، 2	6 053,0	6 635,8	4 998,0	(24,7)	(1 637,8)	
المجموع	18 871,7	23 914,4	22 127,2	(7,5)	(1 787,2)	

الجدول 57-8

الباب عموماً: الوظائف المقترحة لعام 2023 حسب مصدر التمويل والعنصر

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر	اعتمادات عام 2022	التغيرات				المقترح لعام 2023
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
برنامج العمل	60	—	—	—	—	60
المجموع الفرعي، 1	60	—	—	—	—	60

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر	تقديرات عام		تقديرات عام		المقترح لعام 2023
	2022	2023	2022	2023	
برنامج العمل	29	—	29	—	29
المجموع الفرعي، 2	29	—	29	—	29
المجموع	89	—	89	—	89

الجدول 58-8

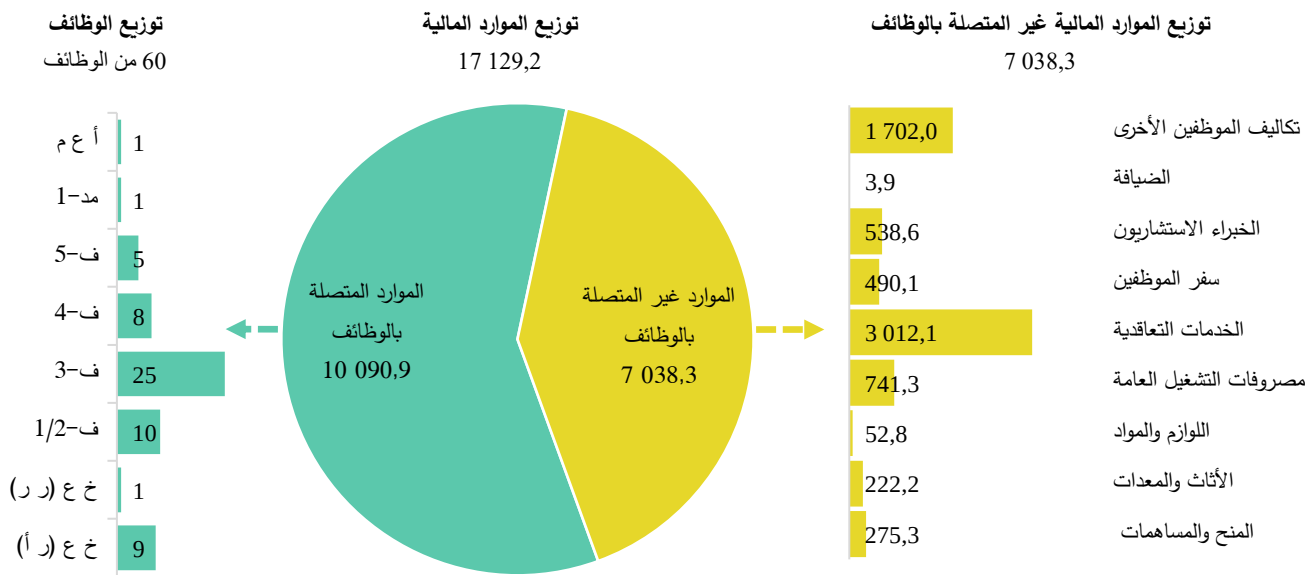
الباب عموماً: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

العنصر	نفقات عام		تقديرات عام		التغيرات				تقديرات عام 2023
	2021	2022	2022	2023	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتصلة بالوظائف	9 240,1	10 240,3	—	—	—	—	(149,4)	(149,4)	10 090,9
الموارد غير المتصلة بالوظائف	3 578,6	7 038,3	—	—	—	—	—	—	7 038,3
المجموع	12 818,7	17 278,6	—	—	—	—	(149,4)	(149,4)	17 129,2

تقديرات عام 2023		التغيرات					نقعات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التعديلات	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	(قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة															
الفئة الفنية والفئات العليا															
50															
10															
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها															
10															
60															
المجموع															
60															

الشكل الخامس والعشرون من الباب 8
توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



شرح الفروق حسب العامل

التغيرات الإجمالية في الموارد

التغيرات الأخرى

199-8 كما هو مبين في الجدول 8-56 (1)، تعكس التغيرات في الموارد انخفاضاً قدره 149 400 دولار فيما يتعلق بإعادة النذب المقترحة لوظيفتين (ف-3)، تخضعان لمعدل شواغر قدره 50 في المائة. وإضافة إلى ذلك، تشمل التغيرات نقل عديم التأثير على الكلفة لوظيفتين (1 ف-4 و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من قسم جمع المعلومات وتحليلها إلى قسم الدعم والموافاة بالمعلومات (انظر المرفق الثاني).

الموارد الخارجة عن الميزانية

200-8 على النحو المبين في الجدولين 8-56 (2) و 8-57 (2)، تتوقع الآلية أن تستمر في تلقي مساهمات نقدية سنكُمَل موارد الميزانية العادية. وتُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2023 بمبلغ 4 998 000 دولار، وستوفّر تكاليف 29 وظيفة، على

نحو ما يرد في الجدول 8-57 (2)، وما يرتبط بها من موارد غير متصلة بالوظائف. وستستخدم الموارد أساساً لتلبية الزيادة المطردة في طلبات المساعدة المقدمة من دوائر الولاية القضائية المختصة؛ وتغطية تكاليف خطوط تحقيق إضافية و/أو ملفات قضايا جديدة تتطلب خبرة إضافية في أنواع محددة من الجرائم؛ ومعالجة مسألة الصدمات النفسية الثانوية؛ ودعم إدارة السجلات؛ وتعزيز قدرات الآلية في مجال الترجمة التحريرية والشفوية. وستستخدم الموارد أيضاً لدعم العلاقات الخارجية والاتصال، بما يشمل المجتمع المدني في الجمهورية العربية السورية، من خلال عقد مناسبات ومشاورات افتراضية وبالحضور الشخصي. ويعكس الانخفاض المتوقع البالغ 1 637 800 دولار أساساً الاستكمال المتوقع لتجديد فيلا لا فينيتير، وهي مبنى الآلية الواقع داخل مباني قصر الأمم في جنيف. ويُقدّر أن تمثل الموارد الخارجة عن الميزانية في عام 2023 نسبة 22,6 في المائة من مجموع الموارد المخصصة للآلية.

201-8 وتخضع الموارد الخارجة عن الميزانية تحت هذا الباب لإشراف الآلية المفوض لها السلطة من الأمين العام.

202-8 ووفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة التي تُشجّع فيها المؤسسات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وامتثالاً للولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، تعمل الآلية على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. فعلى سبيل المثال، أدمجت الآلية استخدام أدوات عقد الاجتماعات الافتراضية والتداول بالفيديو للحد من سفر الموظفين والمشاركين في الاجتماعات، حيثما أمكن ذلك.

203-8 وترد في الجدول 8-59 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر بالطائرة. وتتطلب طبيعة عمل الآلية من الموظفين السفر في غضون مهل قصيرة في كثير من الأحيان لأن عليهم مواكبة الجداول الزمنية لمصادر الآلية. ويرجع انخفاض معدل الامتثال في عام 2021 بشكل رئيسي إلى تغير قيود السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19، مما حال دون امتثال الآلية لقاعدة شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل أسبوعين على الأقل من موعد السفر. وتواصل الآلية تنفيذ مبادرات سيكون لها أثر إيجابي على التخطيط المسبق للسفر، ومنها تعزيز الرصد المركزي وتعميم وثيقة توجيهية بشأن السفر الرسمي تتضمن إجراءات واضحة بشأن عملية الموافقة على السفر.

الجدول 8-59

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020	الفعلي لعام 2021	المقرر لعام 2022	المقرر لعام 2023
–	100	100	100	100
–	10	48	100	100

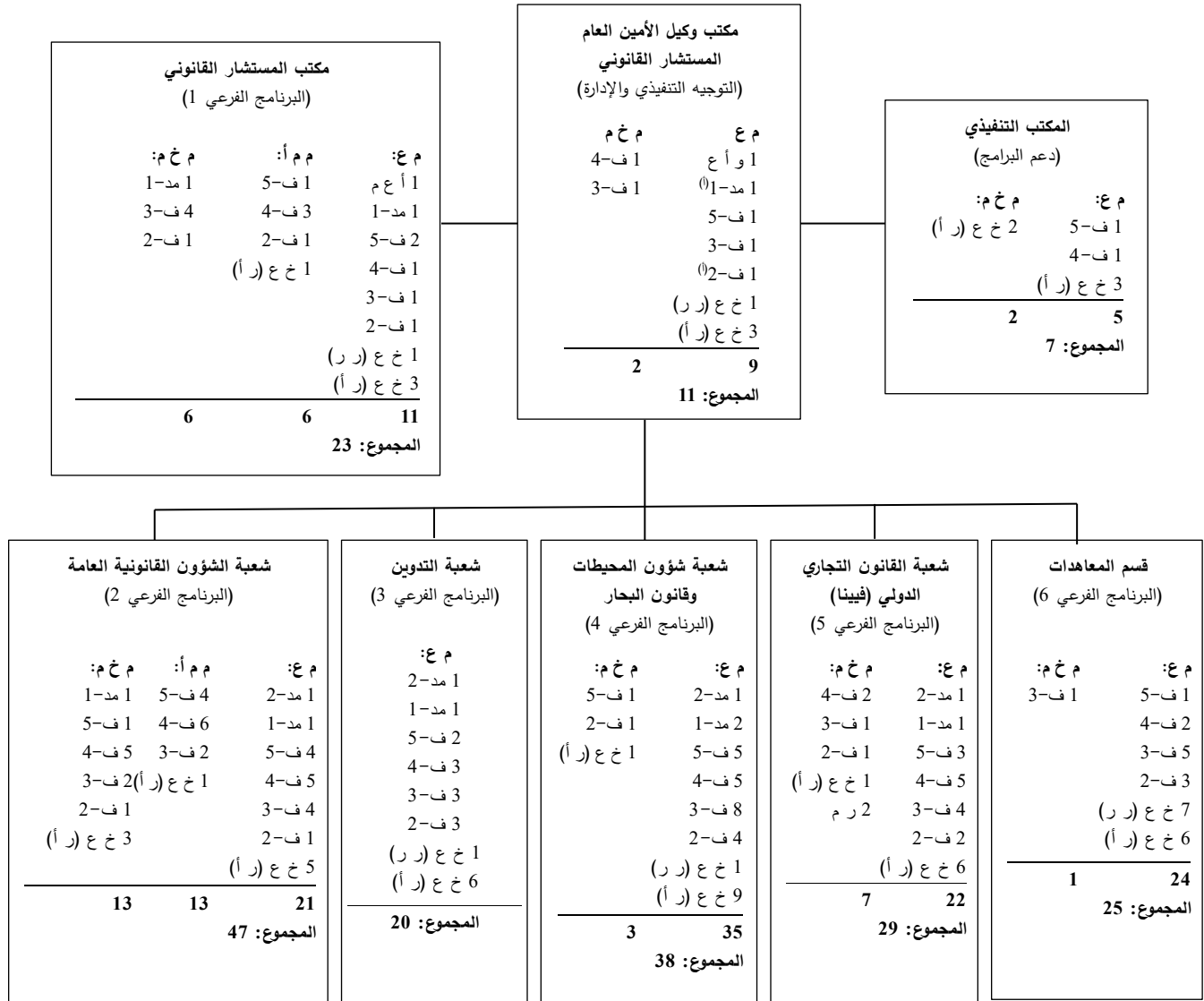
تقديم الوثائق في مواعيدها

شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

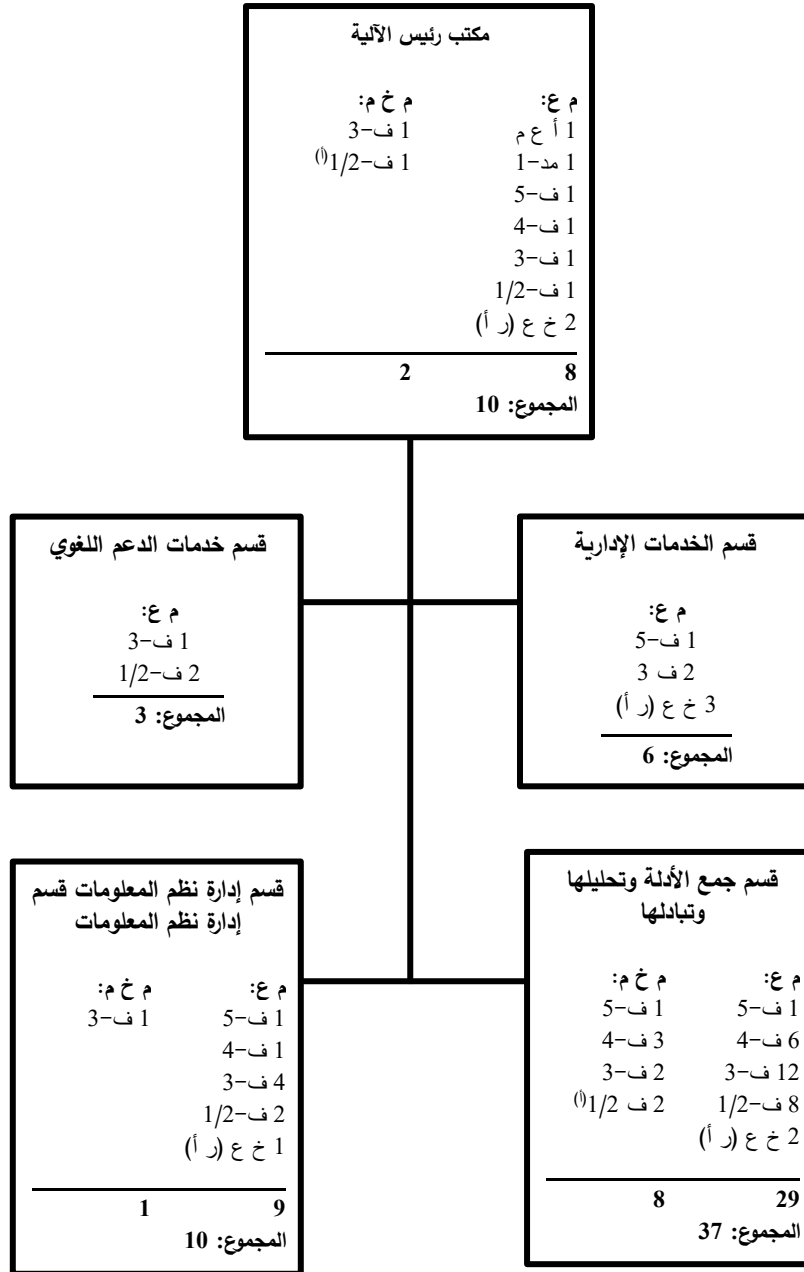
المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2023

ألف - مكتب الشؤون القانونية



باء - آلية التحقيق المستقلة لميانمار



جيم - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

مكتب رئيسة الآلية				
م ع:	م خ م:	م ع:	م خ م:	م ع:
1 أ ع م	3 ف-4	1 أ ع م	3 ف-4	1 أ ع م
1 مد-1		1 مد-1		1 مد-1
1 ف-4		1 ف-4		1 ف-4
2 ف-3		2 ف-3		2 ف-3
2 خ ع (ر أ)		2 خ ع (ر أ)		2 خ ع (ر أ)
7	3	7	3	7
المجموع: 10		المجموع: 10		المجموع: 10

قسم الدعم والموافقة بالمعلومات	قسم جمع المعلومات وتحليلها	قسم الدعم التشغيلي	قسم إدارة نظم المعلومات	قسم الإدارة والمالية
م ع:	م ع:	م ع:	م ع:	م ع:
1 ف-5	1 ف-5	1 ف-5	1 ف-5	1 ف-5
1 ف-4 ^(أ)	1 ف-4	1 ف-4	1 ف-4	1 ف-4
2 ف-3	2 ف-3	2 ف-3	2 ف-3	2 ف-3
1 ف-1/2	1 ف-1/2	1 ف-1/2	1 ف-1/2	1 ف-1/2
1 خ ع (ر أ) ^(ب)	1 خ ع (ر أ)	1 خ ع (ر أ)	1 خ ع (ر أ)	1 خ ع (ر أ)
6	21	4	2	6
المجموع: 11	المجموع: 31	المجموع: 9	المجموع: 4	المجموع: 8

- المختصرات: أ م ع: أمين عام مساعد؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ م أ: الموارد المقررة الأخرى؛ م ع: موارد الميزانية العادية؛ و أ ع، وكيل أمين عام؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية
- (أ) نقل وظيفة واحدة برتبة مد-1 من البرنامج الفرعي 3 إلى التوجيه التنفيذي والإدارة، ووظيفة واحدة برتبة ف-2 لمحلل معاون لشؤون البيانات من البرنامج الفرعي 6 إلى التوجيه التنفيذي والإدارة.
- (ب) يعكس وظيفتين لموظف فني مبتدئ ممولتين من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- (ج) إعادة ندب موظفين قانونيين (ف-3) كمحققين (ف-3).
- (د) نقل وظيفتين (1 ف-4 و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من قسم جمع المعلومات وتحليلها إلى قسم الدعم والموافقة بالمعلومات.

المرفق الثاني

موجز التغيرات المقترحة في الوظائف، حسب العنصر والبرنامج الفرعي

ألف - مكتب الشؤون القانونية

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	الوصف	سبب التغيير
التوجيه التنفيذي والإدارة	1	مد-1	نقل وظيفة واحدة لموظف قانوني رئيسي (مد-1) من البرنامج الفرعي 3	تعزيز قدرة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون القانونية على أداء مهامه. ولدى مكتب وكيل الأمين العام/المستشار القانوني حاليا وظيفة واحدة برتبة ف-5 من الوظائف العليا لدعم المكتب ووكيل الأمين العام/المستشار القانوني. واستنادا إلى الطبيعة المتنوعة لخدمات الدعم القانوني والطلب المتزايد عليها، سيكون من المفيد وجود موظف قانوني رئيسي برتبة مد-1 لتوفير قدرة إضافية لدعم عمل المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز القانون الدولي ونشره كوسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ودعم الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. ومن شأن ذلك أن يسمح بإدارة جهود بناء القدرات على نحو يتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية والتكامل، والاستفادة من الشراكات وتكرار تطبيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالمساعدة التقنية القانونية عبر الوحدات التنظيمية. ومن شأن النقل أيضا أن يسمح للمكتب بمساعدة الجهات صاحبة المصلحة المعنية وتلبية طلبات الدول الأعضاء على نحو أفضل.
البرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه	(1)	مد-1	نقل وظيفة واحدة لمحلل معاون لشؤون البيانات (ف-2) من البرنامج الفرعي 6	تعزيز قدرات مكتب وكيل الأمين العام على إدارة البيانات في تصميم استراتيجية للبيانات تدعم تنفيذ إطار لحوكمة البيانات، بما يشمل الرقابة تمشيا مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان. ويتطلب الاستخدام المتزايد والتركيز على تحليلات البيانات وإدارتها تعزيز هذه القدرة.
البرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها	(1)	ف-2	نقل وظيفة واحدة لمحلل معاون لشؤون البيانات (ف-2) إلى التوجيه التنفيذي والإدارة	انظر سبب التغيير الوارد في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة

باء - الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011

العنصر	الوظائف	الرتبة	الوصف	سبب التغيير
برنامج العمل	2	ف-3	إعادة ندب موظفين قانونيين (ف-3) كمحققين (ف-3) في قسم جمع المعلومات وتحليلها	زيادة تعزيز قدرة الآلية على التحقيق لسد الثغرات المحددة في عملها التحليلي والاستجابة لزيادة عدد التحقيقات المتصلة بطلبات المساعدة وزيادة تعزيز قدرتها على مواصلة بناء مسندونها للأدلة. وفي عام 2020، تلقت الآلية 52 طلب مساعدة، وفي عام 2021، تلقت 73 طلبا. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في عام 2022، إذ تلقت الآلية خلال الربع الأول من العام ما مجموعه 22 طلبا. وإضافة إلى ذلك، ما فتئ عدد أطر التعاون مع السلطات القضائية المختصة يزداد، حيث أضيف 19 إطارا جديدا في عام 2020، و 10 أطر في عام 2021، و 3 أطر في الربع الأول من عام 2022، ليصبح المجموع 73 إطارا نشطا. وقد أدى هذا التزايد في عدد طلبات المساعدة إلى حدوث ثغرة في قدرة الآلية على التحقيق. ومن شأن إعادة الندب المقترحة لموظفين من الرتبة ف-3 أن تسد هذه الثغرة. وسيضطلع شاغلا الوظائفين المعاد نديهما، في جملة أمور، بالتحقيقات في الحالات التي تنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والاعتصاب والعنف الجنسي والجنساني، وسيقومان أيضا ببعثات ميدانية؛ ويساعدان المدعين العامين الوطنيين أو الشرطة أو وكالات إنفاذ القانون في أنشطة التحقيق و/أو الملاحقة القضائية؛ وسيتعاونان، بالنيابة عن الآلية، مع مقدمي المعلومات والأدلة المحتملين، بمن فيهم الأفراد وجماعات المجتمع المدني.
نقل وظيفتين (1 موظف قانوني (ف-4) و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من قسم جمع المعلومات وتحليلها إلى قسم الدعم والموافاة بالمعلومات	1 1	ف-4 خ ع (أ)	يتولى قسم الدعم والموافاة بالمعلومات مسؤولية التعاون مع القضاة والمدعين العامين وأجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك تعقب طلبات المساعدة، وكذلك مسؤولية دعم أنشطتهم في مجالي التحقيق والادعاء. ويتولى القسم أيضا إعداد أطر التعاون الرسمية وغير الرسمية (مثل الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم) والتفاوض عليها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ومن شأن النقل المقترح أن يعزز القسم في إنجاز العمل المذكور أعلاه وفي تلبية زيادة عبء العمل المتصلة بذلك. وسيقدم القسم الدعم على وجه الخصوص إلى قسم الدعم والموافاة بالمعلومات في الإشراف على عمل القسم القانوني وفي المشاركة مع الولايات القضائية المختصة ومقدمي المعلومات، وفي تقديم المشورة القانونية والسياساتية بشأن اتفاقات التعاون، وفي إعداد الملفات والمواد التي يتعين موافاة سلطات التحقيق والمقاضاة بها، وفي إدارة أنشطة الموافاة المتصلة بالمعلومات والأدلة تلبية لطلبات المساعدة التي قدّمتها الولايات القضائية المختصة. ومن شأنه أيضا أن يساعد على تعزيز اتصال الآلية بالولايات القضائية الوطنية وفهم احتياجات التحقيقات والملاحقات القضائية المحلية الحالية والمقبلة، بحيث يمكن تحديد فرص إضافية للموافاة بالمعلومات على نحو استباقي.	

المرفق الثالث

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف، مصنفة حسب الكيان ومصدر التمويل^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

الميزانية العادية		الموارد المقررة الأخرى			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع	
اعتمادات عام 2022	تقديرات عام 2023	تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2023	الفرق	تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2023	الفرق	تقديرات عام 2022	تقديرات عام 2023
الموارد المالية									
28 193,8	28 745,1	551,3	4 870,2	4 714,9	(155,3)	11 716,8	10 593,2	1 123,6	44 780 8
12 858,7	12 933,4	74,7	—	—	—	2 203,9	2 083,9	(120,0)	15 062,6
آلية التحقيق المستقلة لميانمار									
17 278,6	17 129,2	(149,4)	—	—	—	6 635,8	4 998,0	(1 637,8)	23 914,4
58 331,1	58 807,7	476,6	4 870,2	4 714,9	(155,3)	20 556,5	17 675,1	(2 881,4)	83 757,8
المجموع									
الموارد المتصلة بالوظائف									
147	147	—	19	19	—	35	34	(1)	201
55	55	—	—	—	—	8	8	—	63
آلية التحقيق المستقلة لميانمار ^(ب)									
60	60	—	—	—	—	29	29	—	89
262	262	—	19	19	—	72	71	(1)	353
المجموع									

(أ) لا تشمل الموارد المخصصة لعام 2023 من أجل الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومحكمة سيراليون الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية والمحكمة الخاصة ببلبنان التي ستُطلب في تقارير الأمين العام ذات الصلة بها، حسبما وحينما تقتضي الضرورة. وتبلغ الاعتمادات المخصصة للمحكمة الخاصة ببلبنان لعام 2022 ما قدره 6 000 000 دولار. وقد بلغ إجمالي نفقات عام 2021 للكيانات الثلاثة 24 669 200 دولار.

(ب) وظائف المساعدة المؤقتة العامة.